جامعة د. الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الموضوع:

إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية

تونس نموذجا (2011-2014)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبتان:

* إليمي سعدية سمية

* براهيمي حفصة

إشراف الأستاذ:

* بن زايد أمحمد

أعضاء لجنة المناقشة :

اللقب والإسم:		الصفة:
أ– خداوي محمد		رئيسا
أ– ابن زايد أمحمد		مشرفا مقررا
أ– حلوي خيرة		عضوا مناقشا
أ– شبلي محمد		عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436هـ–1437هـ/ 2015م–2016م

قال الله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: الآية 11

شكر وتقدير

الشكر لله و نحمده الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

جزيل الشكر والإمتنان للأستاذ بن زايد امحمد الذي بالرغم من انشغالاته

تقبل الإشراف على هذه المذكرة شكرا على نصائحه وتوجيهاته

لك مني أستاذي فائق الإحترام والتقدير

وأتوجه بالشكر

إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية الذين لهم الفضل

في تكويني الجامعي

لوالدي العزيزين على دعمهم المتواصل لي

لكل من ساعدني لإنجاز هذا البحث

سمية

شكر وتقدير

الحمد لله عدد ما كان الحمد لله عدد ما يكون و الحمد لله عدد الحركات والسكون

اللهم صلي على على محمد خاتم الرسل و أنبياء

إلهي لا يطيب إليك إلا بشكرك

ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"لقوله صلى الله عليه و سلم"من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بجزيل الشكر و فائق الاحترام و التقدير إلى الأستاذ المشرف "بن زايد محمد " لما بدله من جهد في توجيهنا في إعداد هذا البحث فله مني أسمى عبارات الشكر وإمتنان ، كما أخصص شكري لأساتذة الكرام الذين قدموا لنا الكثير لهم كل التقدير وغفران، كما أشكر والدي الوالدين الكريمين الدين كانوا سندي طوال مشواري الدراسي فيا رب احفظهما .

كما أجدد احترامي و شكري الخالص إلى كل من ساعدي له مني كل التقدير.

حفصة

اهداء

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من بقيت صورهم في عيوني

إلى من أكرموني بدعائهم "جدي و جدتي رحمهم الله"

إلى سندي في الحياة...إلى حكمتي وعلمي ....إلى من احمل اسمه بكل افتخار إلى الرجل الحنون

نور قلبي أبي الغالي"

إلى التي أبصرت في وجهها طفولتي ...إلى منبع العطف والحنان...إلى الذرة الكامنة في قلبي

"أمي الحبيبة الغالية"

إلى أميري....إلى البراءة المفعمة بالحياة....إلى حبيب قلبي عيسى

إلى الذين أتقاسم معهم حلو الحياة ومرها إلى الذين افتخر بوجودهم إخوتي " أمين، ناصر"

إلى أحبتي جدي وجدتي إلى أعزتي أخوالي وخالتي

إلى صديقة عمري وأختي....إلى رفيقتي " حفصة "

إلى من تميزوا بالحب ....والصداقة الرائعة ...إلى من تحلوا بالطيبة "صديقاتي الغاليات"

إلى كل عائلة إليمي....إلى كل عائلة شعبان شاوش.....

إلى كل من يعرفني .....

سمية

اهداء

إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار....إلى من احمل إسمه بكل افتخار....إلى حبيبي ورفيق دربي من علمني العطاء دون إنتظار ....إلى كل من سقاني الحب و الحنان .....إلى من حصد أشواك عن دربي ليهدم لي طريق العلم.....أسأل الله أن يمد في عمرك يا من يرتعش القلبي لذكرك

أبي الغالي"بن عبد الله"

إلى كل من في الوجود بعد الله و رسوله....إلى ملاكي في الحياة ....إلى رمز الحب و بلسم الشفاء ....الى من أرضعتني الحب والعطف و الحنان ...إلى سر الوجود وبسمة الحياة..... إلى منبع قوتي وملاذي بعد الله .....أي حياتي ماما "فاطيمة"

إلى من أرى في عينيها التفاؤل والأمل والمستقبل والسعادة والابتسامة إلى زهرتي "زينب"

إلى رفيق دربي وحبيبي وعزيزي أخي الغالي "عادل"

إلى أميراتي وصغيراتي إلى البراءة وبراعم البيت "دعاء وملاك "

إلى توأم روحي و رفيقي وصديقتي التي شاركتني مصاعب البحث "سمية "

إلى من تحلو بإخاء و تميزوا بالوفاء و عطاء....إلى ينابيع الصدق و فقاء دربي في الحياة الحلوة و المرة " صديقاتي الغاليات "

إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم ...إلى الروح التي سكنت قلبي "...."

إلى كل عائلة براهيمي أعمامي وعماتي.....إلى كل عائلة حركات أخوالي و خالتي العزيزة ...

إلى كل من يعرفني....

حفصة

مـقدمـــــــة

تعرف النظم السياسية في مجملها جملة من العقبات والمشاكل التي تكون حاجزا دون تحقيق الإستقرار والأمن ، والنظم العربية على وجه الخصوص، إذ تعترضها هي الأخرى مجموعة من الأزمات والتحديات أمام استمرار نظامها السياسي، حيت تواترت على الأنظمة السياسية العربية عامة والمغاربية خاصة العديد من الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ولعلى أبرزها أزمة الشرعية باعتبارها لب الأنظمة السياسية.

تتسم أنظمة الحكم المغاربية بضعف العلاقة بين المجتمع والدولة إضافة إلى معارضة المجتمع المدني للنظام السياسي.

تغلب على الأنظمة المغاربية الطابع السلطوي أي الطغيان وممارستها كل وسائل العنف والقهر وذلك من اجل السيطرة على الحكم فيها، كونها تعتمد بدرجة الأولى على مصادر التقليدية في تسير أمور دولتها، وهذا ما أدى إلى ضعف في أجهزتها، ونتيجة هذا واجهت الدولة المغاربية عدة تطورات وتغيرات تمثلت في تطور أراء وأفكار المجتمع المدني ورأيتهم للنظام على وجوب تغييره، أما التغييرات أو ما يعرف بموجات التحول الديمقراطي، أي ما يعرف بالربيع العربي الذي أصبح من القضايا المشتركة بين الشعوب وقاد المنظمة المغاربية ونظر إليها على أنها ضرورية من اجل إحداث إصلاحات سياسية و دستورية وإقتصادية .

فثورة ما سمي بالربيع العربي جاءت من أجل نزع الصورة الشكلية للقوانين غير المطبقة وتجسيدها على أرض الواقع والقضاء الكلي على العنف و سيطرة الحاكم على المحكوم وزرع الديمقراطية والحرية والتفتح.

في ظل ما شهدته منطقة الأقاليم المغاربية من التطورات التي حدثت بفعل موجات الربيع العربي، فدراستنا هذه سوف ينصب اهتمامنا على تشخيص الواقع المغاربي الذي عرف عدة ثورات جعلت الأنظمة السياسية العربية تعيد النظر في العديد من المسائل السياسية الخاصة بالدولة . ولعلى أهم الأسباب هو كيفية اكتساب شرعية السلطة ومن هنا فإن دراستنا مقتصرة حول تونس وأزمة الشرعية فيها ، فهذه الدولة تعاني انتهاك في حقوق الفرد وحرمان من الحرية التعبير، إضافة إلى طغيان السلطة على الشعب .

فالديمقراطية في تونس كانت شكلية يغلب عليها الطابع الإستبدادي الديكتاتوري يعمل على تسيير الشعب حسب ما تراه الحكومة مناسب لها ومع تأزم الأوضاع رأى الشعب التونسي ضرورة التغيير عن طريق الثورة.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع من خلال إبراز المكانة التي تحظى بها مسألة الشرعية في الأنظمة السياسية ، إضافة إلى إبراز مختلف إشكالية تتعقب هذه المسألة.

1. أهمية علمية:

– كون أن البحث يقودنا للتفكير في البحث عن حلول للأزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية والبحث عن بدائل للقضاء على هذه الإشكالية.

– الإستفادة من نتائج البحث سواء الدارسين أو الباحثين ، كما أنه يوفر مادة علمية ممنهجة ومنسقة ومدعمة بمراجع حديثة رغم قلتها إلا أنها تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

2. أهمية عملية:

– التطرق إلى مسببات أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وما ينتج عنها من تأزم في أنظمة الحكم وزوالها بسبب فقدانها لشرعيتها.

– التعرف على مصادر الشرعية وأنواعها وماهية الحلول المناسبة للقضاء على هذه الأزمة.

أهداف الدراسة: تكمن الأهداف المتواخات من الدراسة فيما يلي:

1– معرفة الأسباب الأساسية لفقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية .

2– معرفة مدى تأثير هذه الأزمة على المواطنين في دولهم .

3– معرفة أهم مصادر الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

4– محاولة معرفة آليات مكافحة هذه الأزمة والقضاء عليها بأسلوب محكم أي بطرق سلمية من أجل بناء نظام سياسي.

5– محاولة معرفة أسباب الأزمة في تونس و أسباب حدوثها و كيف كان القضاء عليها.

6- محاولة معرفة كيف كان تأثير الأزمة على الساحة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وكيفية تأثيرها في حالة بقائها في تونس.

أسباب اختيار موضوع:

إنطلاقا من هذه التوطئة التي تعالج وضعية دول المغرب العربي فإن الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع راجع إلى:

الأسباب الذاتية: ترجع هذه الأسباب إلى:

- طبيعة الإنتماء إلى المغرب العربي وجب الإطلاع والإهتمام بقضايا المغرب العربي والأنظمة السياسية العربية على وجه الخصوص.

- طبيعة التخصص جعلتنا أكثر ميل لدراسة هذه المواضيع المتعلقة بالأنظمة السياسية عموما والعربية خصوصا.

الأسباب الموضوعية: تتمثل الدوافع الموضوعية في:

- أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة السياسية العربية والتي تعد أكبر مشكلة يواجهها أنظمة الحكم العربية.

- عدم الإهتمام بالأهمية البالغة للشرعية التي تمثل الركيزة الأساسية لقيام أي نظام، فبفقدانها تفقد الدولة توازنها.

- ثورات الربيع العربي التي كانت سببها الأساسي غياب الشرعية وما ترتب عنها من تحديات.

- تونس وما شهدته من ثورات وإنقلابات والحالات التي كانت عليها بسبب فقدان الشرعية في الدولة.

الإشكالية :

نظرا للأهمية البالغة التي حظي بها موضوع الشرعية فهي بمثابة الركيزة الأساسية لقيام أي نظام سياسي ،تعمل هذه الأخيرة للحفاظ على هذا النظام و استمرار في ظل تأثير شعبي، فإن الدول العربية عموما شهدت أزمة شرعية حقيقية واجهت أنظمتها السياسية، وعليه يمكننا طرح الإشكالية الأساسية حول هذه الدراسة :

– ما هي أهم أسباب التي أدت إلى فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ؟ وما هي أبرز العوامل المسببة لأزمة الشرعية في النظام السياسي التونسي؟

– قد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في :

الأسئلة الفرعية:

– ما المقصود بالشرعية ؟ و كيف تستمد السلطة شرعيتها ؟

– ما هي مصادر الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ؟

– كيف نشأ الفكر الديمقراطي في المجتمع التونسي ؟ وما هي أهم مؤشراته ؟

– ما هي الأسباب التي أدت إلى عرقلة المسار الديمقراطي في تونس ؟

– هل فقدان الشرعية هو السبب الأساسي في سقوط النظام السياسي التونسي ؟

– ما هي أبرز التحديات التي تواجه النظام السياسي التونسي الجديد ؟

الفرضيات: كمحاولة مؤقتة للإجابة على الإشكالية التالية وجب علينا التطرق إلى الفرضيات التالية :

1/ كلما كانت شرعية في الأنظمة السياسية العربية قائمة على مشاركة سياسية واسعة كلما أدى ذلك إلى فعالية و استقرار النظام.

2/ كلما بنيت الأنظمة السياسية العربية على أسس استبدادية وقمعية كلما أدى إلى فقدان و انهيار و سقوط الأنظمة و بالتالي زوال الدولة.

3/ هناك عدة تأثيرات وعوامل داخلية و خارجية كانت كعائق أساسي للمسار الديمقراطي في تونس.

4/ الشرعية أساس قيام أي نظام سياسي وهي الركيزة الأساسية لاستقرار وأمن الدولة وتعمل على تحقيق التكامل الوطني واندماج بين مختلف القوميات البلاد والقضاء على الخلافات بين أطراف المجتمع وهي كدافع أساسي لبناء النظام السياسي التونسي على أسس ديمقراطية قوامها المشاركة و التداول السلمي على سلطة و تكون الديمقراطية فعلية لا شكلية.

أدبيات الدراسة : لقد نال موضوع الشرعية حيزا هاما بنسبة للأكاديميين و الباحثين العربيين و الغربيين .

أدبيات عربية : لقد اكتسب هذا الموضوع دراسة واسعة من قبل عدة مؤلفين من بينهم :

– المؤلف **خميس حزام** والي في كتابه الموسوم بعنوان " **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**" حيث تناول فيها الكاتب موضوع تفصيلي حول مفهوم الشرعية في أنظمتها السياسية العربية وما تشهد، و ركزت دراسته على حالة الجزائر التي يحاول من خلالها توضيح أزمة الشرعية في الجزائر وإشكالية الصراع والشرعية، الأزمة على الدولة، إضافة إلى تقديم تعريفات للأزمة الشرعية ومصادرها وكيف تأثر ثم استخلص في نهاية الكتاب نتيجة يحاول فيها الكاتب إعطاء نظرة مستقبلية للشرعية في الأنظمة السياسية العربية .

– كما اعتمدنا أيضا على كتاب **سعاد الشقراوي** "**النظم السياسية في العالم المعاصر**" حيث تناول الكاتب في مؤلفه عدة مواضيع شملت تعريف الدولة و عناصرها و مكوناتها إضافتا إلى الخلفية لتاريخية لنشأتها و مؤسساتها ، كما تم تخصيص فصل لدراسة الأحزاب السياسية دراسة تاريخية و تصنيفاتها و أنواعها وطرق تشكيلها، و كيف تساهم في باء الديمقراطية، زيادة عن هذه تم التطرق في هذا الكتاب إلى جماعات الضغط ...إضافة إلى الديمقراطية وصورها وكيف تسند إلى السلطة و ركزت دراستها حول الإنتخابات التي اعتبرتها كوسيلة أساسية للوصول إلى السلطة، و تحاول في الأخير تقديم نبذة عن الأنظمة السادة في العالم المعاصر.

– المؤلف **علي الدين هلال** و **نفين مسعد** الذي يندرج تحت عنوان "**السياسية العربية قضايا استمرار و التغيير**" ، حيث يتناول هذا الكتاب دراسة النظم السياسية العربية وما يميزها من خصائص، كما يوضح أهم المعايير التي تصنف النظم السياسية إضافتا إلى دراسة بيئة النظم السياسية العربية و إطار الدستوري والقانوني لها ومن خلال هذا المؤلف الذين يحاولون تقديم التعريف ب الساسة العربية وشرحها بتفصيل والتعميق من أجل التعرف أكثر على النظم العربية و القضايا التغيير الراهنة.

- **عباش عائشة**، مذكرة شهادة ماجستير المعنونة **ب** "**إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذج**" حيث تطرقت في دراسة التنمية السياسية وتعريفها ومراحلها و أبعادها إضافة إلى ذلك تم دراسة الديمقراطية وتاريخ نشأتها ، زيادة عن هذا تم تقديم دراسة شاملة حول الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي و التطور النظام السياسي، تم تخصيص دراستها وتمركزها حول الملامح السياسية في تونس في عهد "الحبيب بورقيبة"ومظاهر تحديت التي جاء بها، التعرف على دولة تونس من خلال تقديم دراسة جغرافية و تاريخية وحاولت إبراز عوامل التحول الديمقراطي و معوقاتها و آفاقها في تونس.

موضع الدراسة من الأدبيات

تعتبر دراستنا للموضوع " **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية /تونس نموذج في فترة مابين 2011 . 2014**". دراسة جديدة لم يتم التطرق إليها من قبل وخاصة فيما يخص "**أزمة الشرعية في تونس**" حيث أن الدراسات السابقة معظمها تناولت دراسة إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وأهملت دراسة هذه أزمة المتواجدة في بلدان المغرب العربي مثل تونس.

حدود المشكلة:

المجال المكاني : تتخذ هذه الدراسة المجال المكاني الممتد على كامل الدول العربية ، حيث تقتصر على دراسة الأنظمة السياسية العربية عامة ودراسة حالة تونس خاصة، و تم التركيز على دولة تونس هذه المنطقة التي شهدت أزمة الشرعية .

المجال المكاني: فقد اقتصرت دراستنا على مجال زماني محدد تم دراسته والتطرق إليه خلال الفترة الممتدة من 2011- 2014 هذه الفترة التي شملت عدة تطورات وثورات هدفها تغيير النظام السائد.

منهجية الدراسة:

الإطار النظري: اعتمدنا في دراستنا هذه على الإقترابات التالية و المتمثلة في ما يلي:

1- الإقتراب القانوني: يعد هذا الإقتراب أساسي في دراستنا حيث على دراسة الأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية ، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والظوابط

فيوضح هذا الإقتراب مدى قانونية أنظمة السياسية العربية والتي من خلالها تبرز العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي تكون مبنية على أسس قانونية تجعلها في النهاية أنظمة حكم أو سلطة تشريعية.

2- الإقتراب المؤسسي: يوضح هذا الإقتراب أن المؤسسة لها دور أساسي في عملية التأثير، فهي البنية الأساسية لقيام أي نظام سياسي، فهذا الإقتراب يولي أهمية كبيرة للبعد المؤسسي لدراسة الظواهر السياسية، فستخدمنا هذا الإقتراب لدراسة مؤسسة السياسية العربية.

3- إقتراب النخبة : أي وجود نخبة معينة تسيطر على مقاليد الحكم والتي تسير النظام السياسي، فهذا الإقتراب ملائم لدراسة النخب العربية الحاكمة وكيف تكون هذه النخب في ظل تسير أنظمتها السياسية و كيف تقوم بدورها داخل الدولة.

4- الإقتراب الإتصالي: هذا الإقتراب الذي يوضح كيفية نقل المعلومات من البيئة المحيطة بالنظام إلى داخل النظام أو النسق السياسي، بالتركيز على موضوع الدراسة فنحاول من خلال ذالك توضيح حالة الأنظمة السياسية العربية و كيفية التعامل مع مطالب الشعب ، وكذالك تحديد طبيعة العلاقة بين المواطنين و السلطة.

الإطار المنهجي: لغرض تحقيق دراستنا هذه قمنا بالإعتماد على المناهج العلمية التالية :

1- منهج دراسة حالة: يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة والتعمق فيها، ودراسة كل جوانبها، فموضوعنا يتطلب استخدام هذا المنهج من خلال التركيز على النظام السياسي التونسي قبل الثورة و تأثيرها على شرعية النظام السياسي.

2- منهج الوصفي: فيستخدم هذا المنهج لدراسة المشاكل المتعلقة بالمجالات الإنسانية ، وطرق تحليل و تفسير الظواهر بشكل علمي منظم يعتمد هذا المنهج جمع المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة . فموضوع الشرعية يستدعي شرح وتفسير وتوضيح أهم التي تستمد منها شرعيتها و شرح أهم العوامل التي قد تؤدي إلى تأكل شرعية النظام السياسي بأخص النظام السياسي التونسي.

3- المنهج الإحصائي: يعتمد هذا المنهج على إثبات الحقائق العلمية ويعتمد على التعبير الرقمي عن الظواهر و قد اعتمدنا في بحثنا على تحليل بعض الجداول والبيانات حول ظاهرة الإنتخابات و الأعمدة البيانية و الظواهر النسبية.

4- المنهج التاريخي : اعتمدنا على هذا المنهج في دراسة تاريخ تونس من ناحية الحكم ، حيث اقتصرت هذه الدراسات لتعرف على مجمل التطورات و التحولات النظام السياسي التونسي عبر لتاريخه.

5- المنهج المقارن: يستعمل هذا المنهج كأداة معرفية ويستخدم أساسا في الدراسات الإجتماعية، فالمقارنة في الدراسات الإنسانية تحل محل التجربة في الدراسات العلمية فقد تقتصر دراستنا على ضرورة وجود المنهج المقارن من أجل معرفة اكثر عن الموضوع أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

الإطار الإتيمولوجي: ترتبط دراستنا هذه ببعض المفاهيم و المصطلحات المتعلقة ببحتنا هذا والمتمثلة فيما يلي:

1- أزمة الشرعية : فيمكن تعريفها على النحو التالي أي عندما يكون هناك استمرار الهيكل التنظيمي في الإحتفاظ بالسلطة القانونية التي يتم من خلالها الحكم ولكنها لا تكون قادرة على إظهار أن الوظائف العملية تفي بأغراض التي يتم تأسيسها من أجلها، و يتبين سمات هذه الأزمة من التنافر السياسي، فقدان المؤسسة لرغبتها في التسيير، فقدان الشعب الثقة في أداء الحكومة.

2- التسلط: نمط من أنماط ممارسة السلطة تصف الوضع الذي يستحود فيه الفرد أو مجموعة من الأفراد على حكم دون الخضوع لأي قاعدة قانونية ، يتميز هذا الحكم بتقيد حرية الفرد و تدني درجة المشاركة السياسية.

3- الأنظمة الإستبدادية : أو ما تعرف بالطغيان هو حكم أو نظام مستقل بالسلطة فيه يكون الفرد أو مجموعة أفراد دون الخضوع لقانون أو قاعدة قانونية و دون النظر لرأي المحكومين.

4- الإصلاح السياسي: هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية فيشكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية داخل الدولة في إطار نظام سياسي قائم يشتمل هذا المصطلح علي التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتغيير السياسي، فالإصلاح يعني التغيير والتعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي.

5- الثورة: هو الخروج من الوضع الراهن وتغييره باندفاع بحركة عدم الرضا والتطلع إلى الأفضل وتأخذ هذه الثورة سياقين التغيير الكامل من دستور للآخر/ التعديل على دستور موجود.

6- الديمقراطية: تقوم الديمقراطية أساسا على مبدأ سيادة الأمة بمعنى أن الشعب يشكل في مجموعة كيانا معنويا مستقل عن الأفراد، يمارس السلطة بنفسه أو عن طريق ممثليه فيحدد من يحوز على السلطة ومن له الحق في ممارستها.

هندسة الخطة: من أجل الإجابة عن الإشكالية وإثبات مدى صحة الفرضية أو خطأها وجب علينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

تناولنا في الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للشرعية والنظام السياسي واقتصر تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول بعنوان مفهوم الشرعية ومؤشرات بنائها والمبحث الثاني تضمن مصادر وأنواع الشرعية وأسباب فقدانها أما المبحث الثالث درسنا فيه طبيعة النظام السياسي في تونس.

وفيما يخص الفصل الثاني: يندرج تحت عنوان طبيعة الأنظمة السياسية العربية تونس نموذج: رأينا من الضروري تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يعالج محددات الأنظمة السياسية العربية و أسباب فقدان الشرعية فيها، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة جغرافية وتاريخ الدولة التونسية أما المبحث الثالث فدرسنا فيه طبيعة النظام التونسي في تونس.

أما الفصل الثالث: وهو بعنوان مستقبل النظام السياسي التونسي في ظل الثورة الجديدة والذي يحتوي أيضا على ثلاثة مباحث وذلك من أجل التعمق أكثر والوصول إلى نتائج أفضل ، فالمبحث الأول يتحدث حول الثورة في تونس بين الأسباب وعوامل النجاح أما الثاني فيتكلم حول مظاهر النظام السياسي جديد بعد سقوط النظام أما الثالث والأخير فهو تقييم التجربة السياسية في تونس.

صعوبات الدراسة

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجازنا للبحث تتلخص فيما يلي :

- حداثة الموضوع خاصة بالنسبة لحداثة تونس، حيث ركزت الدراسة على الحيز الممتد مابين 2011 و 2014 .
- قلة المراجع حيث تتسم غالبا بالقلة خاصة فيما يتعلق بالكتب الأكاديمية حول أزمة الشرعية في النظام السياسي التونسي .
- جل المراجع التي تتناول موضوع تونس لا تواكب الجانب الذي تحاول توضيحه ودراسته في بحثنا.
- ضيق الوقت مقارنة بشساعة الموضوع وتشعبه.
- كثرة المعلومات واختلافها من كاتب لآخر حول الموضوع سبب عائقا.
- إنعدام المعلومات حول الجانب المدروس في تونس.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي للشرعية والنظام السياسي

يعتبر مفهوم الشرعية من أهم المصطلحات الهامة التي أثارت جدلا كبيرا في التحليل السياسي وخاصة في الفترة الحالية لما تزامن مع الأحداث والتغيرات الحاصلة على مستوى الساحة السياسية والدولية حتى الإقليمية التي جاءت بها العولمة وتمثل هذه الأحداث والتغيرات في مطالبة الشعوب بحقوقها والمشاركة الشعبية ورفع شعارات الديمقراطية وحماية حقوق واحترام الفرد الواحد كرامته بعين الإعتبار.

فمفهوم الشرعية أحدث تغييرا في النظام السياسي القائم وفرض قيم وأساليب جديدة جعل منها تنطق باسم التغيير.

وهذا ما أعطى اهتماما وزاد من أهمية الموضوع وعليه وجب التطرق في هذا الفصل :

- مفهوم الشرعية.
- مصادر وأنواع الشرعية وأسباب فقدان الشرعية.
- ماهية النظام السياسي.

المبحث الأول: مفهوم الشرعية ومؤشرات بنائها.

إن مفهوم الشرعية من المصطلحات المركزية في العلوم السياسية إلا أن هذا المعنى لا يزال غامضا، يتطلب العديد من الدراسات والأبحاث من أجل وضع مفهوم محدد له ومن خلال معرفة الشرعية يمكن التطرق إلى طبيعة السلطة والنظام السياسي الذي تتحرك حوله الفعاليات المختلفة ومن خلال هذا وجب علينا تعريف الشرعية من الناحيتين اللغوية والإصطلاحية وأيضا العلاقة بين الشرعية والمشروعية إضافة إلى مؤشرات بناء الشرعية.

المطلب الأول: تعريف الشرعية.

لقد تعددت المفاهيم المقدمة للشرعية واختلفت حسب توجه كل باحث، ولهذا تم معالجة هذا المطلب من خلال تقديم تعريف الشرعية من الناحية اللغوية والإصطلاحية.

أولا: التعريف اللغوي.

لغة: هي الطريق المستقيم أو ما شرع الله لعباده[1] الوضوح والظهور والقرب وإظهار البيان.

تعرفها الموسوعة السياسية أن مصطلح الشرعية على أنه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أي القانون أو عرف* معتمد، فهو يرمز إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تضمن التوافق بين العمل والنهج السياسي المتبع للحكم مع النظر إلى المصالح والقيم الإجتماعية للمواطنين، هذا ما يؤدي إلى قبول طوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهذا ما يؤدي إلى خلق علاقة تبادل بين الحاكم والمحكوم.[2]

أما عن أصل كلمة الشرعية فهي كلمة من أصول رومانية مشتقة من كلمة legitimes بمعنى التطابق مع القانون.

كما عبرت أيضا عن العقل الحلاف والوعي الجماعي وذلك في عصر النهضة.

فاستخدمت " الشرعية" كمفهوم سياسي في تحليل ظاهرة السلطة على يد المفكر" جون لوك" **jaen louk** وبعدها تطور المفهوم في العصر الحديث بحيث أصبحت تعبر عن الإختيار ومدى تقبل المحكومين للحاكم، أيضا تقبل النظام السياسي، ومن هنا برز شكل واضح عنصر اختيار والرضا بعناصر أساسية لمفهوم الشرعية، حيث طرحت 3 اتجاهات لتعريف " الشرعية".

---

[1]– ناصر الدين الأسد، "**هل يعطي حق التدخل "شرعية" جديدة للإستعمار؟ ملاحظات حول المصطلح والمضمون، في هل يعطي حق تدخل شرعية جديدة للإستعمار؟**، تصنيف مصطفى القياج، الرباط، التلال العربية للنشر والتوزيع، سلسلة الدورات: عدد9، 1992، ص 40.

* العرف : ما تعارف الناس عليه من طبائع وعادات فيما بينهم في عصر وأقرها العقل والشرع والفطرة.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج3، ط2، (عمان: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1993)، ص 451.

1- الإتجاه القانوني: يعرف الشرعية على أنها سيادة القانون، أي وجود نص قانوني يلتزم اتباعه أي أن المشرع القانوني هو المنوط به وتحدد النموذج الأصلي، بمعنى اتباع القواعد القانونية المدونة وغير المدونة والتي هي الدساتير والأعراف.[1]

2- الإتجاه الديني: يعرف الشرعية على أنها تنفيذ لأحكام الدين يقال شرع الله كذا : أي جعله طريق أو مذهب وهو كل ما شرعه الله لعباده من أحكام، فمصطلح الشرع أصبح يدخل على أنظمة والمبادئ والقوانين التي تلتزم بالإلتزام والتطبيق فجوهر القول أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يسير وفق قواعد الدين والقانون الإلهي قال تعالى: {لِكُلٍ جَعَلْنَآ مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}.[2]

3- الإتجاه السياسي الإجتماعي: يعرف هذا الإتجاه الشرعية على أنها مدى تقبل الغالبية من أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له مع ضرورة وجود قناعة واعتقاد راسخ .

إن النظام السياسي القائم في المجتمع يسعى لتحقيق أهداف الجماعة عن طريق تعبير عن قيمها وتوقعاتها ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها. فعندما نجد تقبل ورضى من طرف الشعب يقوم النظام السياسي، ومن هنا يقوم فإن النظام السياسي قوامه رضى الشعب وقبوله للنظام.[3]

التعريف الإصطلاحي:

لقد حظي مفهوم الشرعية بمجموعة من التعاريف التي تناولها العديد من الباحثين وعلماء السياسة وعلماء الإجتماع محاولين في ذلك إعطاء تحليل شامل وكامل لهذا المصطلح وكل حسب رأيه، ورغم وجود اختلافات في وجهات النظر إلا أنه اتفقوا في نقطة " أن الشرعية هي أساس بناء الحكم الذي يتسم بالإستقرار والثبات وقبول الطوعي بالحكومة".

" فجوهر الشرعية ممارسة السلطة مع ضرورة قبول وموافقة أغلبية الأفراد والمحكومين".

وفقا لهذا فإن مفهوم الشرعية حسب" ابن خلدون " يتطابق أصلا لمفهوم البيعة في التراث الإسلامي العربي إذ يقول : اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر

---

[1]- السيد أبو عطية، **الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية)، ص 45.

[2]- سورة المائدة، الآية 48.

[3]- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مفهوم الشرعية، القاهرة: **متحصل عليه من موقع:**
http://ashahed 200.tripod.com/m faheem/3.html/.
بتاريخ : 2016/02/01 على الساعة: 20:43

في أمر نفسه وأوامر المسلمين، لا ينازعه في شيء، ويطيعه بما يكلفه به من الأمر المنشط والمكره، وكانوا إذ بايعوا الأمير وعقدوا عهدا وجعلوا أيديهم في يده تأييد للعهد فأشبه ذلك فعل البائع بالمشتري".[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكننا استنتاج أن الشرعية من منظور الإسلامي وحسب وجهة نظر ابن خلدون يرتكز على نقطة أساسية تتمثل في الطاعة بالدرجة الأولى، إذ أن الأمير هو صاحب السلطة وله كل الصلاحيات، كما له الحق الكامل في الأمر والنهي وما على أفراد هذا المجتمع أو بالأحرى المحكومين سوى الإمتثال وطاعة واتباع أوامر الحاكم أو الأمير.

حسب "**ليبست**" Lipste يرى أن الشرعية "legitimag" تكمن في قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الإعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة لذلك المجتمع".[2]

ويقدر الأفراد وجماعات الشرعية نظامهم السياسي أو عدم شرعيته طبقا للطرق التي تلتقي بها القيم هذا النظام مع قيمهم.

أما "**غرين**" فيصف الشرعية قائلا "أنها تشير إلى مواقف المواطنين اتجاه كل من أشخاص وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومية فحين تكون الشرعية منخفضة يؤمن أكثر المواطنين بأن الحكومة خاطئة فيما تعمله".

وفيما يخص ما توصل إليه العالم الأمريكي "**كارل دويتش**" كنتيجة إلى أن الشرعية تتحقق في ظل وجود رضا من طرف الشعب والمجتمع ويكون هذا الحكم والنشاط السياسي يتماشى وفق وطبيعة المجتمع واعتقادات الفرد بانسجام وتوافق ويتضح ذلك من خلال التعريف "تتحقق مقومات الشرعية إذا توفر شرط يضمنه الحاكم وهو أن يلتزم الحاكم بوعد تحقيق القيم ولا يؤديها إلى التناقض أو الحيلولة دون تحقيقها، كما يرى كارل دويتش أن الأمر الجوهري والمهم في الشرعية هو الفعل السياسي وتوافقه مع حس الناس بالعدالة.[3]

---

[1]– ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، (عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 87.

[2] – Seymour Martin Lipste , **Political man**(london : heineman education books , 1973), P 77.

[3]– بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001)، ص 82.

ويرى "**ماكس فيبر**" **max wiber** في تعريفه للشرعية " صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو شرعية مقبولة ويعتبر النظام الحاكم شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة".[1]

ومن هنا نستخلص أن الرضا وتأييد أفراد المجتمع للنظام الحاكم يؤثر وبشكل كبير على مدى فاعليته وأداء النظام السياسي، فإذا كان هذا النظام السياسي يتسم بقبول يكون أكثر كفاءة وفاعلية والعكس صحيح فإذا كان فاقد للرضا كانت نهايته الزوال والفشل .

فيكمن جوهر الشرعية في قبول الأغلبية العظمى من المحكومين وانسجام بين نظام سياسي وقيم المجتمع وللحاكم الحق في أن يحكم ويمارس السلطة.

فالشرعية تستمد فاعليتها من قبول وتأييد الجمهوري، فالشرعية عند فيبر تتعلق بالسيطرة والسلطة وتتطلب السيطرة علاقة تبادلية بين حاكم ومحكوم وفي حالة توحد رضى الشعب تسود حالة من استقرار المجتمع بكامله.

أما عن تعريف "**Robert Marclver**" ماكيفر فيرى أن الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخب الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين وفي توافق تام مع قيم والمصالح السياسية للمجتمع بما يحفظ للمجتمع تماسكه.[2]

ومن هنا يمكن استخلاص أن كلما كانت درجة الإتفاق بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة تتم بانسجام زادت درجة استقرار وتماسك النظام السياسي القائم وتزيد من ثقة الطبقة المحكومة لهذا النظام.

ومن هنا يمكننا القول أن مفهوم الشرعية محدد من خلال بعدين أساسيين هما:

1- البعد القانوني: أي أن السلطة الممارسة في مجتمع معين يكون وفق الأطر القانونية ومعايير دستورية محكمة.

---

[1]- خميس والي حزام، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة إلى تجربة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 21.

[2]- نفس المرجع، ص 23.

2- البعد القيمي: يقيم "**jean marc**" في كتابه "**legitimocy and politics**" على أن الشرعية تعزز القيم السياسية وتدعم الحقوق والهوية المجتمعية كونها تحلل العلاقة بين السلطة السياسية والجانب المعياري للقيم. [1]

المطلب الثاني: العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية.

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إزالة الغموض وايجاد العلاقة التي تربط بين مفهومين كل من الشرعية والمشروعية وذلك من خلال مايلي:

كما أشرنا سابقا أن أساس شرعية السلطة هو مدى رضا وقبول المحكومين للسلطة والحاكم، فهذا الرضا يعمل على تجسيد وقيام وبقاء شرعية السلطة.

أما فيما يخص المشروعية فقد عرفتها "**هند عروب**" على أنها "الأساس الذي يجعل أمر من الأمور مشرعا ويعني ذلك التزام السلطة بالنظام القانوني لدولة وهنا تكون السيادة للقانون وعلى كافة سلطات الدولة الخضوع واتباع القانون،[2] ومن خلال هذا التعريف فإن مشروعية السلطة تعني التزام هذه السلطة بالقانون والعمل به وفق نصوصه.

فالمشروعية في المعجم وردت ب 3 معاني:

أ- خاصية لما هو مشروع caractère de qui légitime

ب- حالة مولود عن طريق مشروع état d'un enfant légitime

ج-تعني حق وراثة الملك وبطريقة مشروعة أي بواسطة قانون البلاد وهنا وجب على الملك اتباع طرق مشروعة حسب القانون في تسيير أمور الدولة[3]

heredite de la royaute par droit de na

---

[1] – Jean marq coicaud , **legitimacy and politics** , translate and edited by : daird amescurtis cambridj universite presse : united kingdom.2002.p 14.

[2]– هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، (الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2009)، ص 69.

[3]– رابحي لخضر،" التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص 56 .

فالمشروعية في اللغة العربية مشتقة من نفس فعل شرع، مثلها مثل الشرعية إلا أن الشرعية مشتقة من شرع بصفة "فعلية" موافقة الشرع أما المشروعية فمشتقة من الشرع بصفة "مفعولية" ومعناه محاولة موافقة الشرع والمحاولة هنا قد تصيب وقد تخيب.[1]

وعليه فإن النظام القانوني القائم يمثل المرجعية فلذا يجب التقيد بالقواعد الذي يعد كمعيار أساسي لقيام شرعية.

كما أن القانون هنا يصبح المرجعية الوحيدة لمشروعية ممارسة الشلطة وهذا ينتج عن تطابق بين الشرعية والمشروعية.

وتوصل كلسن **kilson** في قوله أن أساس الشرعية السياسية هو القوة الإلزامية للنصوص القانونية والدستورية وذلك لأن الشرعية في ظل نظام الديمقراطي يتجسد فيه المشروعية وخروج من مشروعية يؤدي إلى نظام لا شرعي فالمشروعية أساس قيام الشرعية فإذا طبقت بصورة سليمة مع اتباع كل القوانين واحترامها وتجسيدها تتجسد الشرعية فهي قائمة على أساس التقيد بالقواعد القانونية واتباعها وهذا ما رأيناه سابقا.

ومن هنا يتضح التطابق مع الشرعية والمشروعية من وجهة نظر دستورية.

من خلال ما سبق تتضح درجة الإختلاف بين المفهومين الشرعية والمشروعية فيما يلي:

أن الشرعية كمفهوم أوسع نطاق من المشروعية فالشرعية تعني مدى التزام النظام القانوني والقائمين على السلطة بإيديولوجية المجتمع بمعنى التزام بأهداف وقيم أساسية والمبادئ العليا للمجتمع وتكون هذه الممارسة في حدود لا يمس بجوهر المجتمع.

أما المشروعية فتقاس بمدى التزام السلطة السياسية بالنظام القانوني الذي يحكم أمور ونشاط الدولة. وخضوع كافة السلطات الدولية للقانون ومبدأ التزام بأهداف وقيم ومبادئ المجتمع.

---

[1]– محمد عزيز شكري،"الشرعية الدولية" في موسوعة العربية، مجلد11 ، ص ص 639–640، **متحصل عليه من الموقع:**

http:// www arab. Ency. Com/ indes. Php ? MODULE : pmenrcy clopedia/

بتاريخ: 2016/01/19 على الساعة: 15:40

ومن هنا نستنتج أن من واجبات الحاكم (رئيس الدولة) والمحكومين أي الشعب التزام بأحكام القانون المنصوص عليها واحترامها والعمل على تطبيقها.

رغم وجود اختلاف والتباين الكبير بين كل من مفهوم الشرعية والمشروعية من خلال التعاريف والتوصيات التي وردت إلا أن في حقيقة الأمر يوجد هناك علاقة تداخلية بين المصطلحين ويتضح ذلك في حالة وصف نظام معين على أنه شرعي أو غير شرعي.

فإذا كان النظام يسود فيه حكم القانون فهو نظام شرعي يمتاز برضى وقبول لاشعب ويكون هنا تطبيق القانون وصيغة جدلية وهذا ما يعكس على قدرة وكفاءة النظام السياسي.

العلاقة التكاملية بين المصطلحين تتجسد في أن الشرعية بمثابة المبدأ الأساسي لتنظيم سياسي فبدون شرعية لا يوجد تنظيم للقانون وبالتالي لا وجود للدولة. وأن هذه الأخيرة لا تتحقق إلا إذا كان هناك التزام بالأطر القانونية والدستورية التي تنظم عمل السلطة والمؤسسات السياسية، فالمشروعية وجه من أوجه الشرعية.

وعليه فإن كلما كان النظام أكثر قانونية يؤدي إلى زيادة الثقة بهذا القانون فبالتالي فإن السلطة هنا تنال تأثيرا كبيرا من طرف الرأي العام وتحقيق الرضى وقبول هذا النظام القائم، وحب على الحاكم والعكس صحيح كلما كانت ممارسة النظام القائم على أسس قانونية استبدادية والسلطة هنا تكون تعسفية تمارس الإكراه والقوة من أجل بقائها واستمرارها في حكم تكون نتيجة تزعزع وعدم الإستقرار في النظام.

ورغم التداخل الموجود بين المفهومين إلا أننا يمكن التفرقة بين الشرعية والمشروعية وذلك من خلال:

أن الشرعية "légaliste" تتمحور فكرتها حول الطاعة والخضوع أي "وجود النص القانوني"[1] على أساسه يتقبل المحكومين النظام السياسي ويخضعون له طوعيا. أما المشروعية " légitimât" تدور فكرة المشروعية حول خضوع كل من نشاط الشعب أو المحكومين ونشاطات السلطات الإدارية للقانون الوضعي.

[1]– رابحي لخضر، مرجع سابق، ص 76 .

* الشرعية كمصطلح سياسي بالدرجة الأولى أما المشروعية فهو مصطلح قانوني وضعي "يعني ايتساق الجزاء الدولي* مع مجموعة القيم السائدة في المجتمع الدولي".

ونستخلص أيضا أن الشرعية تبرز وجودها ونشأتها من خلال إرادة الشعب ورغبته في تحقيق الشرعية فهو المصدر الأساسي لتواجدها. أما المشروعية فيبرز وجودها من خلال القوانين الوضعية والدساتير التي تعد من المصادر الأساسية لقيامها.

إن الشرعية كمفهوم أوسع وأشمل لها بعد قيمي أخلاقي (أي أباعد معنوية من خلال قيم ومبادئ المواطنين أو أبعاد قانونية تتمثل في نشاطات السلطة ومدى استجابتها لمطالب المواطنين فهي شاملة عكس المشروعية.

فالمشروعية كمفهوم أضيق لها بعد قانون وضعي مجرد (يهتم بالدساتير والقوانين أي جانب مادي فقط أي القوانين فقط).

المطلب الثالث: مؤشرات بناء الشرعية.

إن مؤشرات بناء الشرعية من أهم المفاتيح الأساسية التي من خلالها يمكننا الحكم على النظام السياسي القائم على أساس انتهاك حقوق الفرد والإستبداد والسيطرة وعدم الإستجابة لمطالب المحكومين فبالتالي لا تستند إلى أدنى مؤشرات الشرعية، فالشرعية لا يتحقق وجودها وإثباتها إلا بوجود جملة من المؤشرات تتماشى وفقها، فكلما توفرت هذه المؤشرات لا زال يواجه غموضا وعد الإنضباط من الناحية الأكاديمية وهذه المؤشرات ماهو إلا تحصيل حاصل ومجموعة استنتاجات واجتهادات مقدمة تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1- المصادر القانونية :[1] ويقصد بها كل المصادر التي من خلالها يستطيع النظام السياسي أو السلطة السياسية كسب شرعيتها ومشروعيتها وذلك للحفاظ على بقائها واستمرارها واستقرارها وثباتها وتتمثل هذه المصادر القانونية في:

* الجزاء الدولي يعرفه "جورج سل" كل إجراء يتخذ لتحقيق احترام القانون ولمنع انتهاكاته أنظر سيد أبوعطية، مرجع سابق، ص 45 -46.

[1]- مطيع مختار، **القانون العام ومفاهيم ومؤسسات**، (االرباط: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 66.

أ- **الدستور**: يعتبر الوثيقة الأساسية للدولة فهو مجموعة من القواعد القانونية التي تتعلق بتنظيم الحكم السياسي في الدولة.[1]

ويعرف أيضا على أنه مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة أو العرفية التي تنظم عمل السلطة السياسية في دولة وتحدد شكل الحكم فيها سواء أكان هذا النظام ملكي أو جمهوري، كما يعمل أيضا على توزيع الإختصاصات بين السلطات وطرق الوصول إلى الحكم.[2]

فالدستور يشير إلى مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة للسلطات السياسية في الدولة ومبينة لحقوق كل من الحاكم والمحكوم، كما يعمل أيضا على وضع الأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف السلطات العامة بمعنى أن القانون يختص بالأمور المتعلقة بنظام الحكم كونه يهتم بتنظيم الدولة من ناحية تكوينها واختصاصاتها وكذلك علاقات سلطات الدولة ببعضها البعض.

كما يهتم جزء من القانون يتعلق بحقوق الإنسان فالدستور يعتني بشكل كبير بحقوق المواطنين وحمايتها من التعسف واستبداد السلطة.

أن القانون يتعلق بالمقتضيات ذات الطابع الدستوري أي ما يتعلق بالقواعد القانونية فالدستور هو الذي ينظم العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم انطلاقا من القواعد القانونية المنصوص عليها في ذلك الدستور*، فإذا كان النظام أكثر التزاما بالقانون كلما حقق الإستقرار أكثر والشرعية داخل النظام السياسي.

تتحقق شرعية النظام انطلاقا من نقطة أساسية على الحاكم ممارسة الحكم وفق ما ينصه الدستور مع تطبيق كل القواعد المنصوص عليها وهذا ما يزيد من ثقة المحكومين وخلق نوع من الرضا لهذا النظام لأنه يعمل وفق أطر دستورية.

وهذا التأييد من طرف المحكومين يحقق شرعية للنظام السياسي بمعنى أن كلما كان النظام أكثر مشروعة زادت شرعيته وأيضا كلما اعتلى الحاكم السلطة استنادا إلى الدستور ولم يخرج عن ممارسته يتميز النظام بشرعية أكثر، وهنا يمكننا القول إذا كانت شرعية مصدرها الدستور والقانون تكون نظام ديمقراطي حقيقي وفعلي.

---

[1]- رقية المصدق، **القانون الدستوري ومؤسسات سياسية**، ج1، (المغرب: دار بوبقال للنشر، 1986)، ص 74.

[2]- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989)، ص 35.

* الدستور: كلمة فارسية مكونة من مصطلحين (دست) بمعنى القاعدة (وور) صاحب (أي صاحب القاعدة).

2- المشاركة السياسية: إن المشاركة من المواضيع والقضايا المحورية التي تساعد على الدراسة والتحليل في علم اجتماعي سياسي برز كأول مرة أثناء الثورة الفرنسية 1789[1] فهي تمثل أحد مقومات الحداثة السياسية وقد اتفق العلماء في أن المشاركة السياسية هي النصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتعبير العلمي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، وهو مؤشر أساسي وقوي الدال على مدى تطور وتخلف المجتمع السياسي بمعنى هنا أن المجتمع المتخلف التقليدي يفتقر إلى المشاركة بينما الحديث يتمتع بذلك وتعتبر المشاركة المقياس الأمثل لقياس مدى شرعية النظام من عدم شرعيته.

- **المشاركة "لغة":** هي كلمة مشتقة من فعل شارك يشارك .

المشاركة في فعل سياسي وتعني المساهمة في عمل معين فالمشاركة أو المساهمة تكون مثلا مشاركة عمال قطاع معين في أرباح مؤسساتهم (مجال اقتصادي).

المشاركة، مشاركة حزب سياسي في حكومة عن طريق انتخابات والإئتلافات (مجال سياسي).

مشاركة أفراد في عمل إنساني من أجل الحصول على شيء معين (مجال اجتماعي).

ومن هنا نستنتج أن المشاركة مستمدة من عدة مجالات اقتصادي، اجتماعي.

أما اصطلاحا: فتعرف المشاركة بأنها عملية تفاعلية تتم بين الحاكم والمحكوم بغية التأثير في النظام السياسي واضفاء الطابع الديمقراطي والشرعية.[2]

وينظر إليها على أنها عملية طوعية رسمية تعبر عن اتجاه عقلاني تتم بسلوك منظم لحقوق المواطنين وواجباتهم التي تباشرها من خلال أدوارهم الفعالة والمؤثرة في الحياة السياسية.

---

[1]- مولود زايد الطيب، **علم الإجتماع السياسي**، (ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007)، ص 85.

[2]- محمد لمين لعجال آعجال،" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**،(جامعة محمد خيضر بسكرة)، العدد12، نوفمبر 2007، ص 244.

فحسب المفكرين:

يعرفها "سيدني فيربا" و "**نويمانني**" و "**جاي أون كيم**" كما ورد في كتابهم (المشاركة والمساواة السياسية) يرون على أنها تلك الأنشطة ذات الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون والتي تشتهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم أو التأثير على القرارات الحكومية.[1]

كما يعرفها "**هربرت ماكوسي**" : تلك الأنشطة الإدارية التي تزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، بمعنى مشاركة الفرد في مختلف مراحل الحياة السياسية وعلى مختلف مستويات النظام السياسي.

كما يعرفها "**هنتغتون**" "**يلسون**" أن المشاركة السياسية تعني ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، معنى ذلك أن المشاركة تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بصورة التي تلائم مطالب الأفراد.[2]

إذن فإن مفهوم المشاركة هو تحديد الهدف من أجل الوصول إلى شيء معين وليس المشاركة فقط فالمشاركة تختلف من فئة لأخرى، فمنها ما تحقق هدفها ومنها من يشارك فقط، لذا قسم عبد الهادي الجوهري المشاركة حسب النشاط في قسمين أساسيين هما:

1- القسم الأول: الجانب الإيجابي.

أ- تكون المشاركة فيه في النشاطات الكبرى المباشرة كالترشيح في الإنتخابات، عضوية الحزب، اشتراك في مظاهرات عامة وتعد هذه المشاركة ضمن السياسة المباشرة الأولية.

ب- المشاركة في هيئات تطوعية[3] والوقوف على المسائل العامة وتعد هذه المشاركة من ضمن النشاطات السياسية غير المباشرة.

---

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة**، (الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص 181.

[2]- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 83.

[3]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية حديثة للواقع السياسي في العالم الثالث**، (الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، 2003)، ص 39.

2- القسم الثاني: الجانب السلبي.

أ- المشاركة مع عدم الثقة في النظام السياسي (أي شك سياسي political cynicun).

ب- العزلة وعدم مشاركة الأفراد في النشاطات السياسية أو ما يسمى بالإغتراب السياسي Alination.

ج- عدم اهتمام الأفراد بالمشاركة في الحكم أي اللامبالاة في الحياة السياسية Apathy.

وهذا ما أكده "فيبرا" وزميله في تصنيفهم للأفراد وفق درجة المشاركة إلى:

1- الأفراد يقومون بدور كامل في الحياة السياسية.

2- الأفراد غير المبالين الذين لا يشاركون ولا يهتمون بالمسائل العامة.

أما "**ميليترات**" "**Millrath**" فيرى في قوله أن ثمة فئات 3 يمكن تمييزهم وهم يمثلون مواقف 3 بالنسبة للمشاركة السياسية وهم:[1]

- **اللامبالون:** أي المنسحبون من العملية السياسية لا يشاركون في العملية.

- **المتفرجون:** وهم أشخاص قليلوا التفاعل مع العملية السياسية (يمثلون أغلب المواطنين).

- **المنازلون:** وهم الإيجابيون أو المقابلون في السياسة يمثلون نسبة قليلة من أفراد المجتمع.

ويرى العلماء أن المشاركة السياسية بشكلين أساسيين هما:

1- المشاركة التقليدية: تتمثل في عملية الإنتخابات التي تتم من خلالها مشاركة الفرد في تلك العملية من أجل منصب معين فهي تمثل نظاما سلوكيا سياسيا نسبيا التي يسعى الناس من خلالها إلى تحقيق منافع معينة أو تعديل سياسة عامة للحكومة أي تكون هنا مشاركة بطريقة سلمية دون اللجوء إلى العنف

[1]- عاطف أحمد فؤاد، **علم الإجتماع السياسي**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص 86.

2- المشاركة غير التقليدية: تتمثل في المشاركة غير القانونية والأنشطة غير التقليدية تأخذ طابع العنف مثل حذف اللافتات تكسير وتفجير المباني الحكومية وتستعمل هذه الأنشطة من أجل الإستماع لمطالبهم وتعمل على تجسيدها وهذه كرسالة موجهة إلى المسؤولين يطالب بها المواطنين من أجل تنفيذ مطالبهم.[1]

وفي الأخير يمكننا الإستنتاج مما سبق أن المشاركة السياسية هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدوره في الحياة السياسية عن طريق صياغة السياسة والقرارات داخل الحكومة ويجب على الفرد المشاركة بطريقة سلمية وايجابية حتى يصل إلى الهدف المراد تحقيقه وما يزيد من درجة ثقة السياسة وتكون هنا المشاركة مبنية على أساس ديمقراطي سليم كانت المشاركة تحمل طابع العنف وهنا ينعكس سلبا على أداء شرعية النظام السياسي.

3- الإنتخابات: "election"

تعرف الإنتخابات على أنها الأدوات أو الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة للحكام.

فقد كانت في البداية تتم في جمعيات تنعقد في مكان عام ثم تدور مناقشات تتبعها عملية تصويت علنية ثم ظهرت تدريجيا البطاقات الإنتخابية، بدأت في الإنتشار وفي نفس الوقت نظمت الوسائل التي تضمن السرية في عملية التصويت.

كما تعرف أيضا على أنها الوسيلة التي تمكن المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية من المساهمة في اختيار الحاكم وفقا لما يرونه صالحا يحكم مصالحهم بطرق قانونية.[2]

بمعنى أن الإنتخاب عملية تتكون من مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي من خلالها يستطيع المواطنين تعيين حاكم لهم.

والإنتخاب حق لكل فرد في المجتمع ويترتب عن ذلك تطبيق مبدأ الإقتراع العام أي مساهمة جميع أفراد المجتمع البالغين لسن الرشد في الإنتخاب كما للفرد الحق في الإشتراك بإدلال صوته أو يمتنع عن ذلك في المقاعد سواء كان في نظام الأغلبية أو نسبية.

---

[1]- سامية لخضر صالح، "المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، **متحصل عليها من الموقع:** http://www. Kotobarabia. Com

بتاريخ: 2016/02/13 على الساعة: 14:35.

[2]- صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1990)، ص 35.

إن العملية الإنتخابية سلسلة من التسويات بين القوى السياسية والإديديولوجية المتعارضة والتي تجتمع من أجل إعطاء للعملية الإنتخابية بعدا خاصا.[1]

ولكي يكون الإنتخاب حرا نزيها عادلا لابد من توافر مجموعة الشروط التي وضعت من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمتمثلة فيما يلي:

1- يجب تجسيد صورة الحق بمعنى تمتع جميع المواطنين بحق الإقتراع والمشاركة في الشؤون العامة سواء كانت في الإنتخابات أو الترشيح.

2- أن تجري الإنتخابات بصورة دورية تضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطنين.

3- أن يكون للفرد حرية الإختيار وسرية التصويت.

4- أن يراقب العمليات الإنتخابية هيئة انتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة.[2]

فوضعت هذه الشروط لتجسيد الديمقراطية أي الحرية والنزاهة في الإنتخاب التي هي حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب، ويكون الشعب هو المسؤول عن اختيار الهيئة التي ترعى شؤونه.

ويجب على الدولة أن تكون ديمقراطية في عملية الإنتخابات ويشتمل هذا المبدأ أساسا على حقيقة التداول السلمي أي يكون بصفة دورية ويكون هنا النظام الإنتخابي حقيقي إضافة إلى مبدأ الفصل بين السلطات وهذا ما يعني أن النظام القائم نظام ديمقراطي محض كما ينبغي أيضا وجود أحزاب متعددة وفعالة، وتداول على السلطة والتغيير وأيضا المبدأ الأساسي يتمثل في حماية واحترام الحقوق والحريات.

وبهذا نستطيع بناء حضارة إنسانية قوامها الديمقراطية على أساس الإنتخابات التي تعد كمدخل صحيح نحو التفتح والديمقراطية، أما إذا ادعت الدولة أنها ديمقراطية في طريق تزوير إرادات الشعب أو وضع قوانين إنتخابية لا تعبر عن إرادته وتكريس الهيمنة الدائمة للفئة الحاكمة أي واحدة تهيمن على مقاليد الحكم فهنا يكون التهميش لمنطق الديمقراطية وعلى أساسها يقاس مدى سلامة هذه العملية من عدمها والتي تقوم على شروط سياسية والمؤسسة القانونية التي تشتغل ضمن آليات الإنتخابات.[3]

---

[1]- عاصم نعمة إسماعيل، **النظم الإنتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي دراسة مقارنة**، ط2، (الأردن: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2011)، ص 25.

[2]- نفس المرجع، ص ص 27- 28.

[3]- رفيق عبد السلام، الإنتخابات العربية أولويات خاطئة، **مجلة الديمقراطية**، العدد 11، فيفري 2014، ص 02.

فالإنتخابات من أهم الوسائل الأساسية للوصول إلى السلطة بطريقة سلمية ونزيهة في ظل وجود قوانين عادلة، وتتم هذه العملية بكل شفافية دون اللجوء إلى تزويد والتلاعب بالأصوات ومن خلالها يتحقق مبدأ التداول على السلطة بطريقة سلمية وتجنب كل المعاملات غير الشرعية كالإنقلاب ذات طابع العنف.....

إن الإنتخابات كأداة تعمل على تحقيق الشرعية داخل النظام السياسي والتقبل والرضا الإجتماعي لإرادتهم في اختيار حاكمهم.

4- الكفاءة والفعالية:

تقوم الشرعية في أساسها على مؤشرات عديدة التي تساهم بشكل كبير في توفير الإستقرار المجتمعي ومن بينها الكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع التي تعمل على تحقيق أهدافه وقيمه فانطلاقا من وجود فعالية وكفاءة في المجتمع فحتما أن المجتمع قد يسوده قدرا كافيا من الإستقرار الإجتماعي.

إن توفير الكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع إحدى وسائل بناء الشرعية وتكوينها فكلما توفرت الكفاءة والفعالية والشرعية وتكريسها فكلما توفر الكفاءة والشرعية يؤدي إلى الاستقرار والعكس صحيح فعند توفر الكفاءة والفعالية وغياب الشرعية يؤدي إلى عدم الإستقرار ومنا نستنتج أن هناك علاقة متداخلة بين كل من الشرعية والفعالية فغياب أحدهما يعني غياب الإستقرار.

فقد تبنى ليبست "**lipst**" في كتابه "**the political man**" الرجل السياسي دراسة حول الترابط بين مفهومين الشرعية والفعالية حيث عالج الرابطة المتداخلة من خلال المخطط التالي:[1]

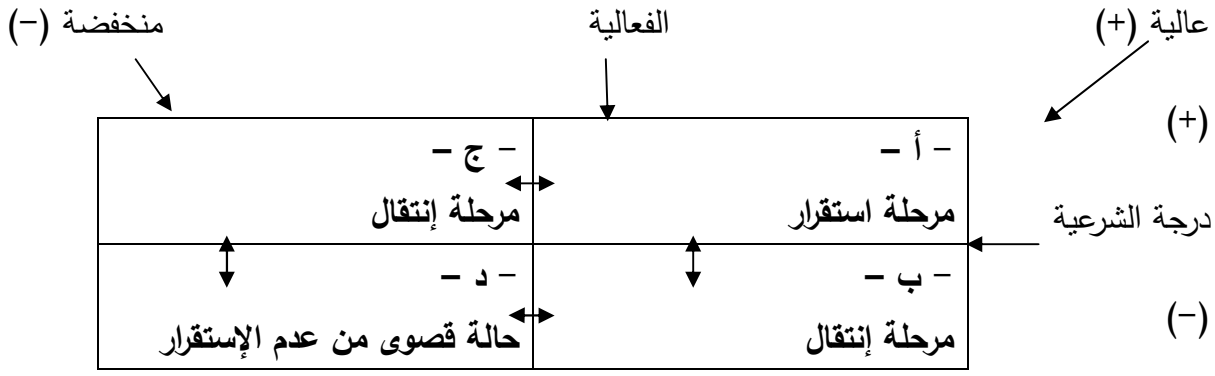

الشكل رقم 01: **شكل تمثيلي للعلاقة بين الشرعية والفعالية.**

ويمكن شرح هذا الجدول في حالتين أساسيتين وهما:

1- الحالة المثلى: "حالة استقرار" نجد هذه الحالة حيث يكون النظام يتمتع بدرجة عالة من الشرعية المشبعة بالفعالية وهذا ما نراه في الخانة (أ) أما فيما يخص المرحلة الإنتقالية (نحو الأفضل) أي هنا عندما تصبح الحالة من استقرار فلابد أن نميز على المرحلة الإنتقالية .

2- الحالة القصوى: "عدم الإستقرار" فهذه الحالة تنتج عند غياب الشرعية ولا وجود للكفاءة المجتمعية (الخانة د) والحالة الإنتقالية هنا (تكون نحو الأسوء).[2]

وفي الأخير يمكننا القول أن الإستقرار الديمقراطي لا يتعلق بالتطور الإقتصادي وإنما يجب توافر عنصر الفعالية كمؤشر أساسي.

---

[1] - Seymour Lipste , **Political man the social based of politics** , New york : doubleday and company ink , 1960, P 81-82.

[2] - IBID. P 82.

المبحث الثاني: مصادر وأنواع الشرعية وأسباب فقدانها.

تختلف مصادر الشرعية باختلاف الأنظمة السياسية سواء من حيث تشكيلها أو من حيث طبيعتها، فمنها ما تعتمد على طبيعة كيانها الإجتماعي وطبيعة مجتمعاتها والتي تأتي ضمن سياق تراكم كمي ونوعي من الإفرازات التاريخية والثقافية والقبلية والجغرافية ومنها مال تؤسس بنائها على قواعد الشرعية الحديثة تتمثل في الأساس على العقلانية والمؤسساتية والقانونية، والإقناع، إذ هذا الأخير الذي يمثل الفاعل الأساسي في قبول الحاكم للحكم، والشرعية هي فكرة واعتقاد وقناعة شعبية بجدارة الحاكمين باحتلال موقع القرار ومركز السلطة السياسية. وإن اندثرت هكذا فكرة انهارت شرعية السلطة القائمة، فالشرعية إذن متحركة على الدوام، تتغير، تكتسب، تكرس، كما تضعف وتتآكل إلى أن تفقد إذا فقد النظام السياسي شرعيته فإنه وجوده وبقائه.

وبناءا على ذلك سنحاول دراسة في هذا المبحث:

- مصادر الشرعية.
- أنواع الشرعية.
- وأسباب فقدان الشرعية.

المطلب الأول: مصادر الشرعية.

يميز عالم الإجتماع الألماني "**ماكس فيبر**" بين مصادر ثلاثة يمكن أن تستمد منها السلطة شرعيتها، وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

المصدر التقليدي.

مصدر الشخصية الكاريزمية.

المصدر العقلاني القانوني.

1- المصدر التقليدي: وهو الذي تحكم فيه العادات والأعراف المستقرة في السلطة، وقد تقصد به الأنظمة الملكية التي تعتمد مبدأ التوريث في السلطة وتداولها، كما تعتمد قوانين وأعرافا كبرى موروثة للتصرف السياسي والإقتصادي والإجتماعي بالداخل، وأعرافا كبرى للعلاقة بالخارج والجوار والتصرف إزاءهما.[1]

فهو يرى أن هناك مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين. كما هو الحال في النظم الملكية التي لا تزال قائمة حتى الآن.

أما "**بارسونز**" فيشير إلى أن استخدام "فيبر" لمفهوم الشرعية التقليدية يتحدد في ثلاثة جوانب رئيسية وهي:

1- تظهر ممارسة السلطة بمشاركة الأفراد مشاركة تقليدية مميزة.

2- تتم عملية ممارسة السلطة حسب المكانة الإجتماعية والوضع الإداري.

3- توجد حرية خالصة في عدم استخدام القوانين التقليدية.

أي أن "ماكس فيبر" يركز على ممارسة تلك السلطة بدون قواعد محددة.

[1]- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 82.

2- مصدر الشخصية الكارزمية:

يكون الحاكم هو مصدر الشرعية، يتمتع بشخصية كارزمية* أو الملهمة، وتتمثل في سلوكها روح الجماعة، كما تعمل كقوة ثورية تطرح قيما وسلوكيات جديدة غير تقليدية خاصة في أوقات الأزمات، ونتيجة لذلك ترسم الجماهير لقائدها صورة في مخيلتها أنه رجل قوي، حكيم ذو فضائل وصفات خاصة.[1]

بحيث يرى المحكومين أن القائد هو الوحيد الذي بمقدوره أن يحقق للأمة أهدافها، كونه يتمتع بشخصية قوية وعبقرية، إضافة إلى قدرات وخصائص غير عادية تجعله قادرا على مواجهة المشكلات والأزمات.

فظاهرة القيادات الكاريزمية ربطت نفسها بالقضايا الوطنية، الأمر الذي أدى إلى أن تتمحور كافةالقضايا الوطنية حول الشخص الحاكم إذ أصبح هذا الأخير هو الذي يقرر كل شيء ومن يخالفه فهو خالف مصلحة البلاد.

كما يؤكد "**فيبر**" أن هذا المصدر لا يصمد لفترة طويلة ولا يمتد بعيدا حيث أن القيادة الكارزمية تمضي في النجاح إذا كان عدد أتباعها قليلا، الأمر الذي يحدث في بداية ظهور الحركة الدينية أو الثورية التي يتزعمها القائد الكاريزماتي، فبعد نجاحها يزداد عدد مؤيديها، فتحتاج إلى أجهزة إدارية وما إلى ذلك من أنظمة بيروقراطية رسمية، فتفقد القيادة صفاتها وتتحول لإلى قيادة دستورية شرعية.[2]

مما يعني أن هذا المصدر للشرعية غير دائم وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم ويعتبر مصدر شرعي مؤقت.

3- المصدر العقلاني القانوني:

شرعية هذا النمط من السلطة يكون من خلال ممارسة القوة ذات الطابع السياسي، والتي تعتمد على القواعد القانونية، بمعنى أن هذه السلطة قائمة على الدستور مرتبطة به، ذات الصفة اللاشخصية ولا تتأسس على الواقع المادي أو التقاليد، وإنما على الطابع العقلاني.

---

* الكاريزما: مصطلح إغريقي يعني الترجمة الإلهية أول من استخدمها أرتست ترولیش ثم ماكس فيبر للدلالة على فاعلية شخص للقيادة بفضل قوة شخصية وعبقرية.

[1]- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 45.

[2]- مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص ص .83-84.

إذ تستمد هذه السلطة في اكتساب شرعيتها على الإيمان بالطرق القانونية كسبيل للممارسة، بحيث إن المحكومين والحكام على سواء يجدون أنفسهم مسوقين إلى سلوك عقلاني، أي أنهم يسلكون إلى تحقيق أهدافهم مسلكا عقلانيا ومنضبطا.

ويرى "ماكس فيبر" أن النظام الحاكم يكون شرعيا وصالحا، عند الحد الذي يشعر فيه المواطنين بالرضا عن هذا النظام، وينشأ عن هذه الشرعية استقرار الحالة أو العالقة بين الحاكم والمحكوم.

وفي هذا الصدد يشير "موريس دوفرجيه" يشترط أن يتأثر الرضا عن القبول الاختياري والعميق، وليس ما يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية، أي لا يكون ذلك الرضا ناجم عن ترهيب والإكراه.[1]

أي أن قبول ورضا الأفراد عن السلطة القائمة يتوافق وتطلعاتهم وخياراتهم اتجاه صاحب السلطة وليس من خلال الضغط.

وهذه المصادر وفقا لما حددها "ماكس فيبر" أما "دفيد ايستون" أعاد تركيبها في ثلاثية أخرى المتمثلة في العناصر التالية:

المكون الشخصي.

الإيديولوجيا.

الشرعية البنيوية.[2]

1- المكون الشخصي: فالحاكم يدخل بالضرورة في بناء شرعية الحكم بمعنى أن شخصية الحاكم تلعب دورا جوهريا في تحقيق شرعية النظام اعتمادا على قوة الشخصية وفاعلية الإنجاز.

2- الإيديولوجياّ: والشرعية التي يكتسبها الحاكم من خلال استخدام المنهج الفكري والعقائدي للجماهير وهو الأمر الذي يؤدي إلى قناعة المحكومين، لذا فإن العامل الأساسي في إضفاء الشرعية على فعالية النظام السياسي يكمن في عملية التوافق بين الإيديولوجية* وبين قناعات المحكومين.

---

[1]- أمين عواد المساقية، المعتصم بالله علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الراشد إطار نظري**، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 34.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 80.

* الإيديولوجية: مصطلح يعني منظومة الأفكار والمعتقدات التي تعبر عن النظام القائم.

3- الشرعية البنيوية: ويقصد بها الشرعية التي يكتسبها النظام السياسي من خلال بناء الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة.

يرى "**كارل دويتش**" أن الشرعية البنيوية تقوم على ثلاثة أسس:

1- الأساس الدستوري: مضمونة أن شرعية السلطة تتحقق وفقا لمبادئ البلاد الدستورية والشرعية.

2- الأساس التمثيلي: بمعنى أن تقوم الشرعية على اقتناع المحكومين أن الذين في السلطة يمثلونهم.

3- أساس الإنجاز: حيث تتحقق الشرعية للنظام السياسي من خلال الإنجازات التي تتم في المجتمع عن طريق السلطة.[1]

كما أشار **ابن خلدون** إلى أن شرعية السلطة تقوم على أحد العناصر التالية: الطبيعة، التنظيم، الشرع.[2]

1- الطبيعة: من خلال هذا المصدر يرى بأن السياسة تتم بمقتضى الغرض والشهوة، والحاكم هنا لا يرجع إلى أي قانون وهذا النوع من السياسات من أدنى مراتب السياسة، وهو ما يمكن تسميته بالدولة الطبيعية، بحيث يرى بأن الملك الطبيعي في النهاية يتحول إلى ملك سياسي ويقصد بها السياسة العقلية.

2- التنظيم: إذ تستمد السلطة شرعيتها من خلال أحكام قانونية تحدد واجبات وحقوق الحاكم، مما يخلق نوعا من الرضا.

3- الشرع: بمعنى الحكومة الدينية، وهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية، أي خلافة صاحب في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

ميز ابن خلدون من التعريفات التي يعطيها لهذه الأنواع من السياسات بين أنواع الملك الثلاثة، الأول الملك الطبيعي والملك السياسي أما النوع الثالث التي أسماها بالسياسة الدينية "الخلافة" التي تبحث عن صلاح الآخرة، بينما السياسية العقلية تبحث عن مصالح الدنيا.

---

[1]- عبد القادر نعناع، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، **متحصل عليه من الموقع:** http://www.dasha.com/viewartical- php=24106.

بتاريخ: 5فيفري 2016 على الساعة: 14:35.

[2]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 180.

يرى ابن خلدون أن الملك منصب طبيعي، وأن البشر لا يمكن أي يؤدووا حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم وضرورياتهم، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الحاكم عليهم، وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم ....وإنما الملك على الحقيقة لمن يستعبد الرعية ويحمي الأموال ويبعث البعوث ويحمي الثغور ولا تكون فوق يده يد قاهرة، وهذا معنى الملك وحقيقته.[1]

إذن وحسب رأيه تضع السلطة السياسية الحاصلة في قمة التدرج داخل المجتمعات ذات العصبية، فحصر القيادة بسلطة مهيمنة تفوق سلطة رئيس القبيلة الذي لا يتمتع إلا بنفوذ معنوي، فهو يقود جماعته ولكنه لا يملك قدرة إجبارهم على تنفيذ أوامره، فالغلبة هي الحد الذي تبلغه العصبية ولا يستطيع أي شعب أن يخضع لجماعات غربية ويحكمها إلا إذا نجح رئيسه في ترويضه وضبطه بمساندة من يدعه ويدين له بالولاء.[2]

فالشرعية عند ابن خلدون لا تقوم على أسس دستورية أو قانونية، وإنما تقوم على أساس اجتماعي تعاقدي، فالشرعية لديه تقوم على أساس الرئاسة، وهذه الأخيرة تأتي من التغلب الذي يحصل في العمران والذي يؤدي إلى وجود إذعان ورضا وأتباع من طرف المحكومين.

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن النظام السياسي يعرف أكثر من مصدرا للشرعية، وذلك حسب المقتضيات المجتمعية وتحول إيديولوجية النظام السياسي والسلطة العامة فيه.

---

[1]– صلاح الدين بسيوني رسلان، السياسة والإقتصاد عند ابن خلدون، **متحصل عليه من الموقع:**
www.kotobarabia.com
بتاريخ: 2016/02/10 على الساعة: 17:18.

[2]– نفس المرجع.

المطلب الثاني: أنواع الشرعية.

بناءا على مصادر الشرعية السابقة يمكننا أن نجد عدة أنواع للشرعية، بحيث أنها تختلف باختلاف المصدر الذي تستمد منه السلطة شرعيتها.

1- الشرعية الديمقراطية:

في هذا النوع من الشرعية، سلطة الحكام لا تكون شرعية إلا إذا خولت لهم من قبل المحكومين، ولذلك فإن سلطة الحكام هنا هي سلطة شرعية لأنها جاءت بطرق مشروعة تكفل بتحقيقها دستور الدولة.[1]

بحيث أن النظام السياسي وسلطته يستمدان شرعيتهما من الإدارة الشعبية المعبر عنها بالمشاركة الفعالة المؤيدة لهذا النظام، والرافضة لإجراء تغييرات جذرية في أسسه ومبادئه العامة، ومن هنا تظهر أهمية المشاركة السياسية للقاعدة الإجتماعية في إضفاء صفة الشرعية على السلطة الحاكمة والعاملة ضمن نظام سياسي يتمتع بالشرعية الشعبية.

وعليه فإن الدعوة إلى المشاركة السياسية تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك الجماهير في العمل السياسي، ودعم وتحريك النظام السياسي القائم،[2] ومن أجل تحقيق هذا فإن النظام السياسي يتجه إلى التعبئة الإجتماعية من أجل كسب الرضا الشعبي، بحيث يتجه النظام في ذلك إلى عدة أساليب، فبإمكانه أن يتخذ العمل الإقتصادي سببا لتوسيع قاعدة المؤيدين لسياسته، أو العمل على الصعيد الخارجي، وقد وظف النظام الدين لحساب السياسة، فالنظم توظف الدين بتدعيم شرعيتها وتأمين استمرارها، وذلك من أجل تعزيز شعبيتها وجعل الجماهير في صفوفها.

فالشرعية الديمقراطية تكون من الإرادة الشعبية الراضية عن انجازات النظام السياسي والسلطة الحاكمة، مما يجعل هذه الإرادة متجهة اتجاها ايجابيا نحو تأكيد النظام ، عن طريق المشاركة الفعالة إما عن طريق الأحزاب السياسية أو التعبير المباشر عن قناعاتها أثناء عملية التصويت في الإنتخابات.

---

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 179.

[2]- نفس المرجع، ص 119.

2- الشرعية الدستورية:

تعني التزام الحاكم والدولة والأفراد عامة بعدم مخالفة القوانين، أيا كان مصدرها سواء كانت قوانين فقهية إسلامية أو قوانين صادرة من السلطة التشريعية بمعنى هي مبدأ سيادة القانون ومن خلاله تضمن الشعوب الحقوق والحريات العامة،[1] بحيث يفقد النظام السياسي شرعيته في حالة عدم الإلتزام بالقواعد والنصوص القانونية من قبل الحاكم أو مؤسسات الدولة المختلفة، كما يجب الإنتباه أن وجود الدستور يجب أن يقترن بقبول المجتمع وقناعتهم به ليصبح عقدا اجتماعيا بين الأمة وحكومتها ويجب ألا يكون اعتماده بصيغة سيطرة الأغلبية على الأقلية، بمعنى يتم قبول الدستور من كافة الفئات الإجتماعية.[2] أي أن تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لأنها مشروطة في أصولها وفي نتائجها بشبكة من القوانين المتفق عليها، أي أن النظام السياسي يعتمد على الديمقراطية والمشاركة في طريق الحكم، وتؤدي فيه المؤسسات دورا فاعلا في العملية السياسية.[3]

وعليه نرى أن الشرعية الدستورية قائمة على الرضا بالقوانين الموضوعة التي تحكم المجتمع، مما يسهل عملية تطبيقها، أي أنه إن لم تكن القواعد والإجراءات التي يستخدمها الدستور تساير المصالح الأساسية للمجتمع، فإنه لن يكون قادر على التعبير عن الواقع السياسي واستخدامه معيارا حقيقيا للأنشطة السياسية.

وبذلك تكون الشرعية الدستورية مرهونة بمدى توافق العمل القانوني مع متطلبات المحكومين.

3- الشرعية الثورية:

وتعني أن الثورة سواء من أجل نيل الإستقلال أو من أجل التخلص من الأنظمة التي حكمت بعده هي في حد ذاتها مصدر شرعية من تولوا الحكم في أعقابها،[4] فهذه الشرعية تبيح للثورة اللجوء إلى إجراءات إستثنائية لتحول مبادئها وبرامجها، إلى قوانين ونظم، ولا تستحق هذه الشرعية صفة الشرعية، إلا إذا كانت لصالح الأغلبية المطلقة.

---

[1]- فيصل محمد الحمد، الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية: أزمات وحلول، **متحصل عليه من الموقع:** http://www.onnal party.com

بتاريخ: 7 فيفري 2016 على الساعة: 15:41.

[2]- نفس المرجع.

[3]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 179.

[4]- نفس المرجع، ص 180.

فالشرعية الثورية تفرض نفسها من خلال قيام ثورة شعبية جماهيرية على نظام الحكم القائم وتقوم بإسقاطه ووضع بديلا له سلطة ثورية.

فالحركة الثورية بتركيزها على مستقبل واضح تسعى أن تثبت أنها الأقدر والأصلح لبناء المستقبل، وذلك من خلال المساندة الشعبية التي ولابد لها أن ترضى بما تراه هذه الحركة، إذ يجب في فترة بناء النظام السياسي الجديد وتطوير أو إصلاح المؤسسات الإجتماعية أن تجعل الأدوار الإجتماعية جديدة، أو العودة إلى القديمة وتكون مقبولة من كل فرد.[1]

وعليه فإن مصطلح الثورة من الناحية اللغوية مشتق من الفعل الثلاثي ثار، وهو يأتي بمعنى ثارت فتنة ويأتي بمعنى ارتفع وظهر، وعليه فإن الثورة لغة تعني الهيجان والوثوب والسطوع.

أما من الناحية الاصطلاحية: تعني التغيير المفاجئ في الكيان الإجتماعي لتحطيم استمرار الأحوال القائمة في المجتمع وذلك بإعادة تنظيم وبناء النظام الإجتماعي بناءا جذريا.

فلقد تعددت التعاريف، نذكر من بينها معجم العلوم الاجتماعية:

أي أنها عملية مشاركة شعبية، تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي بتأسيس نظام سياسي جديد.

وعليه يمكننا إجمال عدد من الخصائص التي تميز العمل الثوري وهي:

- الثورة تمثل عملية تغيير اجتماعي وسياسي.
- التغيير الناجم عن الثورة يكون سريع ومفاجئ، أي سريع الانتشار بين القطاعات والجماهير.
- أن تغيير الثورة يشمل كذلك نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة.
- الثورة تمثل قطاعا أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر مستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية.
- الثورة ترتكز على أسس جديدة ومغايرة للنظام القديم لترسيم دعائم بناء جديد على قواعد جديدة.[2]

وبعد تحديدنا لمفهوم الثورة، لا بد الإشارة من الإشارة إلى أنواع الثورات التي طرحها

---

[1]– مهند مصطفى، الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية.البحث عن الشرعية، **متحصل عليه من الموقع:** http://www.elph.com/web/elph writer/2009/html.

بتاريخ: 2016/02/15 على الساعة: 21:05.

[2]– وفاء علي داود، التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، **مجلة الديمقراطية**، العدد: 49، جانفي 2013، ص 7.

بعض المفكرين، والتي تتمثل فيما يلي:

1- الثورات التأسيسية: Transformationnel Révolutions

وهي الثورات التي تقوم بتحويل المجتمع ونقله من وضع إلى وضع آخر، ولكنها ليست دائمة ومستمرة،وذلك لعدة أسباب بعضها إيديولوجي والبعض الأخر سياسي واستراتيجي.

2- الثورات التحويلية: Foundational Révolutions

حيث لا تمحى بنية سياسية واجتماعية واقتصادية قديمة فحسب، وإنما تضع الأساس لبنية جديدة لا يمكن محوها إلا بثورة أخرى أكثر قوة وتأثيرا.[1]

فالثورة في جوهرها هي ضغط تقوم به الطبقة الإجتماعية، والثورات العربية الحالية، أثبتت أن الثورات الشعبية هي نوع جديد للشرعية الثورية التي من خلالها يتحقق الرضا والقبول الشعبي، وهذا القبول يكون ناتج عن قناعة والإرادة الحرة التي يستمدها الأفراد انطلاقا من ثورتهم ضد النظام السياسي القائم.

المطلب الثالث: أسباب فقدان الشرعية.

قد تتعدد الأسباب المؤدية لفقدان الشرعية، وتتداخل هذه الأسباب لتكون أزمة متعددة الجوانب وتأثيرات تصيب النظام السياسي، هي أزمة الشرعية وهنا نحاول أن نعرف مصطلح الأزمة التي تعد ذلك الخلل الهيكلي والوظيفي الذي يؤثر على السير العادي للنظام السياسي ومؤسساته، ويتداخل مفهوم الأزمة مع مفاهيم أخرى متقاربة معه، فهناك من يستعمل كلمة إشكالية أو مشكلة، وذلك للدلالة على وجود نوع من الإختلال، وعليه يمكننا القول أن النظام السياسي بإمكانه أن يتعرض لأزمة الشرعية وذلك في حالة ما إذا كان النظام السياسي وسلطته غير قادرين على الإنفتاح مع المجتمع وإشراكه في العملية السياسية، فقد يكون انهيار الشرعية وفقدانها بسبب المشاكل الدستورية، أو قد تكون أزمة التغيير، أو انهيار فعالية النظام، وهذا ما سيتم التطرق إليه.

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

1- المشاكل الدستورية المؤسسية:

هناك العديد من الأسباب التي تخلق نوع من عدم الاستقرار في النظام ومؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى انهيار النظام السياسي.

فمن بين الأسباب لاندثار الشرعية هو فقدانها التام للآليات الدستورية المؤسساتية، وبذلك يمكن أن تمس أزمة الشرعية بالمؤسسات السياسية، إذ تصبح هذه غير مقبولة لدى المواطنين.[1]

فقدان الشرعية يؤدي إلى وجود أزمة تلحق إما بالمؤسسات السياسية أو بشاغلي الأدوار في هذه المؤسسات، أو بالسياسات التي يضعونها، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض المواطنين تقبل المؤسسات الرسمية باعتبارهم مصدر السلطة،[2] وهنا يمكننا توضيح العلاقة الصحيحة التي تربط السلطة المركزية بسلطاتها المحلية، وعلاقتها بالقوى المجتمعية، والدور الذي يقوم به الجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية، أي توضيح العلاقة المتبادلة بين أطراف النظام ودورهم في دفع عمليات التنمية والتحديث.

ويرى **Joseph laPlombera** أن السبب المؤسسي لفقدان الشرعية يتجلى خاصة في المجتمعات النامية، التي تضم مؤسسات مفتقرة للشرعية لكونها امتداد لمؤسسات قائمة في عهد الاستعمار، وحتى وان كانت مؤسسات حديثة، فإنها تفتقد شرعيتها لوقوعها في أيدي حكام متسلطين، وهذا ما ينعكس على واقع ومخرجات السياسات العامة للنظام السياسي القائم، ولا تحظى بأي تأييد ولا قبول شعبي، وتكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتطورة، [3]وهذه الأخيرة تحلل أبنية الشرعية، خاصة إذا كانت السلطة ذات طابع تقليدي، الأمر الذي يخلق مستوى آخر من أسباب انهيار الشرعية .

كما يمكن أن تنشأ أزمة الشرعية أثناء عملية إحلال مؤسسات جديدة محل المؤسسات التقليدية في المجتمعات المتخلفة، بل أنها تثار في المجتمعات المتقدمة عندما تنشأ مؤسسات جديدة أو وظائف جديدة لم تمارسها المؤسسات من قبل، وإذا كان القائد التاريخي يمثل حلا لأزمة الشرعية لفترة مؤقتة، إلا أنه في

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، (القاهرة: مكتبة الآداب، 2004)، ص ص .19-21.

[2]- خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 42.

[3]- نفس المرجع، ص 43.

الأجل الطويل لابد من إرساء مؤسسات سياسية جديدة قادرة على كسب ولاء المواطنين واكتساب شرعية ذاتية.[1]

فهذا التحول في المؤسسات والأبنية قد لا يكون مقبولا لدى أعضاء المجتمع مما يؤدي إلى نوع من المقاومة واستخدام العنف، وتصبح أزمة الشرعية تعبر عن نفسها في عدم استقرار الأبنية والنخب السياسية وعدم احترام القواعد القانونية المنظمة للحياة السياسية والإجتماعية معا.

كذلك عندما يفقد أفراد المجتمع ثقتهم في السلطة الحاكمة وكذا في النظام السياسي ومؤسساته يؤدي إلى وجود أزمة الشرعية، فإما أنها غير قادرة على التأقلم مع الوضعية الناتجة عن التجديد في هياكلها، أو لأنها مرفوضة تماما على أساس أنها تستمد قوتها ولا مبررات عملها من القاعدة المجتمعية، وبذلك تجد المقاومة الفعالة والتي ما تلبث أن تتحول إلى ثورة على النظام وبما يحويه من مؤسسات، لذلك يجب ترك الشعب يختار مؤسسات مقبولة قادرة على العمل وإحداث التغيير والتقدم في المجتمع وإلا تكون هناك حالة من الفوضى.[2]

وبالتالي فمن أهم الأسباب القانونية المؤسساتية التي تؤدي إلى انهيار شرعية النظام هي:

– ضعف مكانة البرلمان باعتباره مؤسسة لها مكانة مهمة داخل النظام السياسي، لأن عند ضعفه سينتج أزمات عديدة التي بدورها تؤدي لانهيار شرعية النظام القائم، فقوة وفعالية المؤسسات السياسية دليل على شرعية النظام.

– عجز النظام السياسي على تمثيل مختلف القيم ومصالح المجتمع.

– فقدان الثقة في المؤسسات السياسة القائمة .

[1]– محمد نصر مهنا، عبد الرحمن الصالحي، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**، (القاهرة: مطبعة الأطلس، 1985)، ص 291.

[2]– نفس المرجع، ص 295.

2- أزمة التغيير:

كذلك من أسباب انهيار الشرعية وجود أزمة تغيرية، وهي غالبا ما تحدث في فترات التحول في البناء الإجتماعي ككل.

فمن منظور "**ليبست**" تأتي هذه الإشكالية إثر ظهور انقسامات قوية بين الجماعات التي تمكنت نتيجة الإتصال الجماهيري من أن تنظم على أساس قيم جديدة غير تلك التي كانت مقبولة في الماضي، فهي تعني لديه أزمة تغيير شهدتها الجماعات الحديثة، ويجب أن يتم البحث عن جذورها في طبيعة هذا التغيير، وتحدث هذه الأزمة خلال فترة الإنتقال إلى بنيان اجتماعي في الحالات التالية:[1]

1- إذا تعرضت مكانة المؤسسات التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير.

2- إذا لم يكن النظام السياسي خلال التحول مفتوحا بالنسبة إلى كل الجماعات الرئيسية في المجتمع الساعية إلى الإسهام في ممارسة الحكم بصورة مباشرة، أو لتحقيق أهدافها.

فعندما تحدث تغييرات اجتماعية عنيفة، تطالب بالتغيير والمشاركة في إدارة الحكم، وتلاقي ما يقابلها رفض الجماعات التقليدية المشاركة في الحكم، بما يضطرها للجوء إلى العنف لمواجهة النظام القائم، وطرح إيديولوجيا بديلة تعبر فيها عن شرعيتها الجديدة.[2]

وقد ترتبط أزمة الشرعية بالطريقة التي تدير بها الجماعات الأزمات خاصة المتعلقة بالمشاركة السياسية، بسبب ميل القيادات السياسية إلى التركيز على السلطة، وإقامة نظم ديكتاتورية تسلطية، وفرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

ومن زاوية أخرى نجد أن الجماعات التي تقف موقف المعارضة تعمل على تشويه صورة السلطة الحاكمة والنظام السياسي، من خلال العمل المعارض، وإذا ما أرادت السلطة الفوز بشرعية حقيقية لا بد لها من تسهيل المشاركة والمساهمة في العملية السياسية.

---

[1]- خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 44-45.

[2]- هند عروب، مرجع سابق، ص 86.

حيث تسمح هي بدورها للجماعات المستقرة القديمة بالإحتفاظ على مراكزها، وهكذا ستظل الشرعية موضع شك رغم فاعلية النظام السياسي، إذا ما حدث تهديد لمراكز الجماعات التقليدية الرئيسية، وإذا ما حرمت الجماعات الناشئة من دخول المعترك السياسي في الفترات الحاسمة.[1]

إن إحداث تغيير في البنى السياسية ومؤسسات النظام أو على مستوى القيادات، إذا لم يراع فيه قبول الشعب به فإن ذلك قد يؤدي إلى شرخ في المجموعات الإجتماعية من جهة، وبينها وبين السلطة والنظام من جهة أخرى، مما يؤدي إلى حدوث أزمة تعصف بشدة شرعية النظام والسلطة، ولن تجد خلالها إلا بالوقوف على مسبباتها وتصحيح الخلل الذي أدى إلى وجودها.

كذلك الأمر المتعلق بالطرق التي تواجه بها مختلف المجتمعات الدخول في الأزمات السياسية، تعتبر سبب آخر لفقدان الشرعية، بمعنى متى يمكن لهذه الجماعات الدخول في العملية السياسية، أي أن الإنضمام إلى المؤسسات السياسية الشرعية يتطلب الإخلاص من قبل الجماعات الحديثة للنظام.[2]

3- انهيار فعالية النظام:

إن أزمة الشرعية يمكن أن تكون ناتجة أساسا من انهيار فعالية النظام السياسي والسلطة الحاكمة، وهذا يظهر عندما يبقى هذا الأخير عاجزا أو غير قادر على بلورة المطالب المجتمعية وأهدافه إلى نتائج ملموسة وفعالة، يمكن من خلالها أن يحوز على قدر كبير من الإعتراف به والرضا اتجاه سياسته وممارسته للسلطة التي تكون قد حققت ما كان المجتمع ينتظره.[3]

يرى "ليبست" أن الفعالية مصدر مهم للسلطة وشرعيتها، ويرى أن استقرار السلطة وديمومتها، ويرتبط بعنصر أساسي في كيان السلطة ألا وهو الفعالية، إذ هذا الأخير يحول فاعلية النظام القوة والكم إلى النوع ثم إلى الحق، والتبعية والطاعة إلى واجب، فإن غاب عنصر الفاعلية تتوجب الطاعة للسلطة بالقوة، وفي حالة توفر هذا العنصر تتوجب الطاعة للسلطة وجوبا وقناعة وقبولا، لذلك فإن الفعالية التي يتمتم عبها النظام السياسي، لها دور مهم في بناء شرعيته، كما أشار إلى أن النظام السياسي سيكون في خطر إذا انهارت الفاعلية لمدة طويلة، ولمعرفة مدى استقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات، لابد من

---

[1]- خميس حزام والي، نفس المرجع، ص 46.

[2] - IBID , P 78.

[3]- مجدي حماد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 243.

معرفة نسبة شرعيتها، ومدى علاقتها بالفعالية، بحيث لا يمكن لأي نظام سياسي أن يبقى شرعيا في ظل غياب الفعالية، فهذه الأخيرة بمثابة المعيار الوظيفي لعمل وديمومة شرعية النظام والسلطة السياسية.[1]

كذلك يمكن أن تكون أزمة الشرعية ناتجة عن انحسار مكانة السلطة وهيبتها نتيجة لضعفها، إذ كثيرا ما يأتي فقدان شرعية النظام والسلطة نتيجة لهذا السبب، وغالبا ما يكون ذلك بعدم قدرة السلطة ونظامها على إدارة وتحقيق وظائف النظام، وهذا للفشل يمكنه أن يفقد ثقة المواطن في السلطة اعتبارا أن الشرعية في بعض جوانبها تعبر عن موقف مؤيد، وعن الرضا اتجاه من يمارسون السلطة، وعن شعورهم بقدرة وفعالية النظام في تحقيق أهداف المجتمع.[2]

يمكن أي يكون عجز النظام السياسي في تمثيله لقيم ومصالح المجتمع سببا في ضعف شرعيته، إذا ما بلغت اللامساواة والتفاوت درجة من الشدة لا يمكن التغاضي عنها، وإذا ما حصل عدم التطابق بين حقيقة النظام السياسي والصورة المكونة عنه في وعي الجماهير تحدث مشاكل عدة، لذلك يلجأ النظام إلى أساليب التنشئة والتربية الإجتماعية والسياسية وغيرها، من أجل إقناع أفراد المجتمع بأنه النظام الأمثل و الأصلح لهم متجنبا بذلك أزمة الشرعية.[3]

كما أن مطلب الفعالية ينصرف مبدئيا وظروف العالم المعاصر إلى القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستمرة، وهذا الطريق هو المدخل الطبيعي لمواجهة أزمة التوزيع التي تنشأ في قدرة النظام السياسي القائم على تأثير حركات التنمية الإقتصادية، وأيضا على استتباب الإستقرار المادي والعدالة الإجتماعية.

ومن هنا يمكننا القول بأن طريقة التنمية الإقتصادية كمدخل للفعالية السياسية والشرعية ليست طريقا مهددا أمام السلطة، إذا ما كانت خطط التنمية الإقتصادية غير واضحة، وكذا توقع أن تستمر المشكلات نفسها، وهذا ما يعني في النهاية أن الفعالية في الأجل القصير لن تترجم إلى تأييد واسع المدى لهذه السلطة.

---

[1]– أمين محمد دبوز، مرجع سابق، ص ص . 6-7.

[2]– خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 46.

[3]– نفس المرجع، ص 48.

كذلك قدرة النظام السياسي على استعاب مطالب المجتمع، أي تحقيق أكبر قدر من المطالب المجتمعية، وهذا ينعكس بصورة جلية في نظام سياسي يتمتع بشرعية عالية، فشرعية النظام السياسي ليست محددة فقط بدرجة انفتاحه على المجال المجتمعي، ولكن أيضا بمدى فعاليته الوظيفية، ومدى قدرته على تحقيق درجة عالية من الوظائف المجتمعية.

وعليه فإن شرعية النظام يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على الإستقرار والأمن وذلك من خلال:

– إن فقدان الشرعية يعرض الجماعات والقوى السياسية والإجتماعية إلى الإنشقاق، نتيجة التعارض والتباين فيما بينها وفي سياساتها. إذ نجد هناك جماعات في المجتمع سواء كانت منظمة أو غير منظمة تحشد وراء واحدة أو أكثر من وجهات النظر هذه، وهنا يمكن لهذه القوى والجماعات أن تطرح أو تفرض شرعيتها كشرعية بديلة لشرعية النظام القائم.[1]

– انهيار الإستقرار السياسي وظهور العنف بجميع أشكاله مما يهدد كيان النظام ككل، حيث يتوجه العمل إلى استخدام العنف المسلح على جميع الأصعدة بما يعصف بالدولة ككيان عام، مما ينتج عنه طرح مسألة الشرعية بشدة وخاصة إذا ما كان الجميع يعتقد في أنها مصدر كل الأزمات.[2]

[1]– خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 49.

[2]– موريس ديفارجيه، **في الديكتاتورية**، ترجمة: هشام متولي، (بيروت: منشورات عويدات)، ص 64.

المبحث الثالث: ماهية النظام السياسي.

إن النظام السياسي كنظام أساسي في أية دولة من دول العالم العامل الوحيد على تسير الدولة فهو أحد أنظمة المجتمع كونه يتميز بخصائص أنه يتمتع بأعلوية في أنه يملك السلطة العليا في المجتمع كما أنه يتمتع بالإستقلال الذاتي أن يأثر النظام السياسي في المجتمع كله أكثر فاعليته من تأثير من تأثير أي نظام أخر، إن النظام يتميز بوظائف تتمثل في تحديد أهداف المجتمع ومهامه وتعبئة طاقاتهم إضافة إلى إضفاء الشرعية على الحياة السياسية .

ومن هذا المبحث سنحاول التطرق إلى تعريف النظام السياسي وعناصر المكونة له وتصنيفاته.

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي

إن النظام السياسي هو الركيزة الأساسية لقيام دولة مستقلة قائمة بذاتها فكلما كان النظام قائم على شكل صحيح كلما استقرت الدولة والعكس صحيح، حيث درس على يد **أرسطو** الذي يعتبر الأب الشرعي لعلم السياسة وتحديدا لتحليل النظم السياسية بحيث قام بدراسة أكثر من مائة دستور قبل أن يكتب مؤلفاته حيث نظر إلى النظام السياسي باعتباره محصلة لتفاعل عدد كبير من العوامل التي تشمل الوضع الجغرافي والقدرات الإقتصادية والترتيب الإجتماعي والبشري إضافة إلى الأفكار السياسية القائمة.

وفي هذا السياق يعرف أرسطو النظام السياسي على أنه:" نسق من العمليات و التفاعلات التي تتضمن علاقات السلطة بين النخبة الحاكمة من ناحيته والمواطنين أو المحكومين من ناحية

أخرى وهذه العلاقة تتم في إطار قانوني".[1]

وبعد التطور الذي حدث ظهرت اختلافات واسعة حول تعريف النظام السياسي

political system وكان هذا الإختلاف نتيجة لتزامنه مع ظهور مصطلح الدولة.

فيعرفه **دافيد ايستن** "أن النظام السياسي أو النسق السياسي بصفة أدق بأنه النظام الفرعي من النظام الإجتماعي الذي يختص في توزيع القيم داخل المجتمع، أو يمارس وظيفة السلطة والإكراه على بقية الأنساق الأخرى.[2]

---

[1]– علي الدين هلال، "**تطور النظام السياسي في مصر 1905–2005**":؟؟ 2007، ص 6–7.

[2]– ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، (عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص 364.

أما **جابر**يال **ألموند** فيعرف النظام السياسي بأنه "نظام للتفاعلات في جميع المجتمعات المستقلة، تقوم بوظائف التوحيد وللتكيف في الداخل ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو التهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه شرعيا أو شرعيته غير تامة" فالنظام السياسي الوحيد الذي يحرص على أمن المجتمع أي بمنعى الصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير .

أما **روبرت دال:** فينظر إلى النظام السياسي ويحاول أن يشرح من خلاله ما مدى انسجام المحكومين أي المواطنين لأوامر الحاكم والتعامل معها بطرق سلمية كما يقول في تعريفه "هواية مجموعة يتسم بالثبات والإنتظام في صلاتها الإنسانية والتي لا تنطوي على علاقة السلطة والحكم و الولاية"

أي يبين ضرورة وجود حاكم ومحكوم داخل الدولة.

أما النظام السياسي عند **استن** فيعرفه على أنه "مجموعة من التفاعلات بين مطالب الجماهير و قرارات الحكومة"، حيث قام استن بوضع النظام السياسي على شكل نموذج مبسط لفهم وتبسيط أكثر للنظام السياسي.[1]

ويقوم هذا النموذج على شرح النظام من خلال النقاط التالية :

1- المطالب: التي تعبر عن حاجاته وتعبير عن درجة الرضا من خلال الأقوال و الأفعال (المدخلات).

2- النظام السياسي: أو ما يسمى بالعلبة السوداء وفيه تستقبل هذه المطالب التي تكون عبر الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني.

3- المخرجات: تستقبل الحكومة المدخلات وتتفاعل معها لتخرج بقرارات وسياسات داخلية وخارجية تعكس إلى الجمهور،* إما بالتحقيق أي القبول أو الرفض، وبعدها ستستمر العملية.

وبالتالي يكون النظام قادرا على الإستمرار بقدرة التعديل في القرارات السياسية للحصول على الحد الأدنى من القبول "الشرعية" لدى النظام أي هنا تتجسد الوظيفة الرئيسية للحكومة هي "إتخاذ القرارات" وهذه القرارات إما:

أن تكون رشيدة أي صالحة ومقبولة من طرف الشعب أو تكون القرارات ضد مصالح الفرد أي تتميز بعدم القبول فيصبح هنا رفض وسخط من طرف أفراد المجتمع وتأخذ أشكال متنوعة تتمثل فيمايلي:

---

[1]- حاسم محمد سلطان، **قواعد في الممارسة السياسية:**(مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، 2008)، ص 50.

* لا يؤثر الجمهور فقط على القرارات الحكومية وإنما تؤثر أيضا على الأطراف الإقليمية والعالمية كذلك في قراراتها.

1- التململ: يعني تهميش الناس .

2- ردود أفعال البسيطة: تكون في شكل كتابات وأعمال محدودة ومتناثرة.

3- أعمال الظاهرة: وتشمل الإضرابات وأشكال من العصيان للدولة.

4- الثورة: وهي أعلى درجة عدم الرفض وهي خرج كتلة من المواطنين مؤثرة إلى الشارع مطالبة بتجسيد المطالب على أرض الواقع.[1] **البيـــئة**

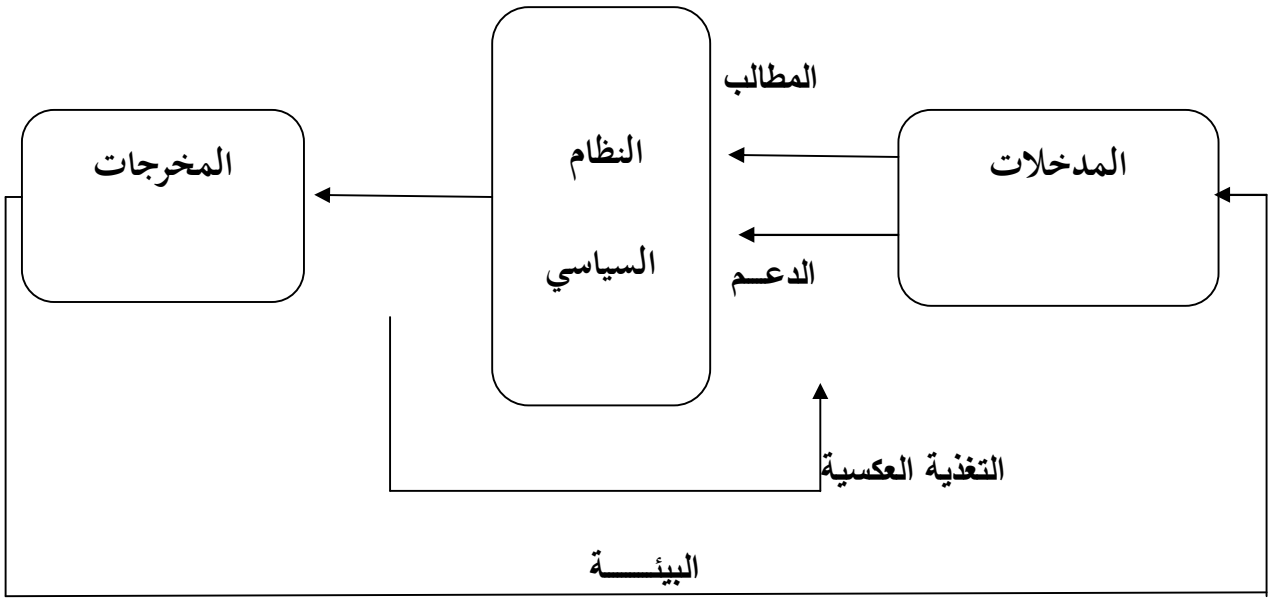

الشكل رقم 02: مخطط يوضح نموذج استون للنظام السياسي.

المصدر:

Easton david , asystems analysis of political life ,(new york.§. 1965), P 32

بحيث يعرف أيضا على أنه مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على مجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته، تقديره سلطة سياسية،[2] حيث يعرفه "**إبراهيم درويش**" "مجموعة الأنماط المتداخلة و المتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات التي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم

[1]- حاسم محمد سلطان، مرجع سابق، ص 51-52.

[2]- صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، مرجع سابق، ص 5.

العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية تتمثل في المؤسسات السياسية".

ويعرفه الكاتب الأمريكي "**دال**" بأنه "أي نمط دائم من العلاقات الإنسانية ينطوي إلى حد مهم، على قوة أو حكم أو سلطة.[1]

ونستنتج مما سبق أن النظام السياسي يتضمن درجة عالية من الإعتماد المتبادل بين وحداته. حيث يعمل النظام السياسي على الحفاظ على ذاته من خلال مؤسساته، ويعمل أيضا على تقرير القواعد وممارسات يلتزم بها وعلاقات يدخل فيها إضافة إلى وظائف يؤديها، كما تتمثل وظائف المدخلات وفق للإقتراب الوظيفي في كل من التنشئة السياسية و الإتصال السياسي، وتجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تتمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها والتقاضي بموجبها.

المطلب الثاني: مكونات النظام السياسي.

بعد تعريفنا للنظام السياسي، تطرح مسألة الناصر التي يتشكل منها هذا النظام، فإن أردنا أن ندرس نظاما سياسيا للمجتمع أو الدولة، فلابد من معرفة المكونات التي يتكون منها النظام السياسي.

وفي هذا الإطار ظهرت عدة دراسات حول العناصر التي يتكون منها النظام السياسي أهمها:

نجد **عبد الحكيم الزيات** الذي يحدد مكونات النظام السياسي في مايلي:

1- المؤسسات الحكومية و البني الرسمية و الدستورية القائمة على أسس قانونية كالبرلمان، ومجلس الوزارة والمحاكم، والجهاز البيروقراطي.

2- المؤسسات والهيئات المنظمة على أسس إيديولوجية كالأحزاب، أوالهيئات المنظمة على أسس تعاقدية ومصلحية كجماعات الضغط.

3- البني التقليدية كروابط القرابة، ويتم التركيز في هذا الجانب على الإنقسامات المختلفة في المجتمعات، الدينية والأثنية، اللغوية.

[1] – ROBERT DAHL, **moderm political analysie**, engle wood cliffa,n.j prlatice- hall, 1963, P 6.

4-الظواهر غير المعيارية كالمظاهرات والإحتجاجات وأعمال الشغب التي تعبر عن مطالب معينة.[1]

وبناءا على ذلك يمكننا القول أن النظام السياسي يتشكل من بنيات وهياكل رسمية تم إنشائها بمقتضى القوانين، وأخرى غير رسمية كالأحزاب وجماعات الضغط تنشأ بصورة آلية نتيجة اختلاف المجتمع وانقسامه إلى شرائح وطبقات متمايزة.

وبالتالي يمكننا استنتاج أن مكونات النظام السياسي الأساسية متمثلة فيما يلي:

1- المؤسسات السياسية الرسمية:

و المقصود بها الهيئة أو الهيئات التي يعترف لها المجتمع، سواء كان دلك الإعتراف طوعيا أو مكرها، بحقها في صنع القرارات الملزمة لكل مجتمع، وهي الحكومة.

نجد البعض يخلط بين مفهومي "الدولة" و"الحكومة"، فالدولة هي عبارة عن مجموعة من السكان تقيم بصفة دائمة على إقليم معين، وتسير أمورها العامة هيئة تسمى بالحكومة.[2]

وعليه نجد أن الحكومة ركن من أركان الدولة التي هي: الشعب، الإقليم، والسلطة السياسية.

فالحكومة هي السلطة التي تعبر عن سيادة الدولة واستقلالها، وهي عبارة عن هيئة منظمة تقوم بالإشراف على رعايتها وتنظم علاقاتهم ورعاية مصالحهم، بالعمل على إبقاء الوحدة التي تجمعهم وتحقيق الفرض المشترك الذي تجمعوا من أجله، تقوم بإدارة الإقليم واستغلال موارده.

معناها هي السلطة العليا في الدولة، بفروعها الثلاثة:

السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والتي تقوم بصنع وتنفيذ القرارات الملزمة من أجل المجتمع، والمقاضاة بشأن هذه القرارات بناءا على دستور أو مبادئ معينة،[3] وعليه فإن المؤسسة التشريعية و المؤسسة التنفيذية والقضائية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها.

---

[1]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 45-46.

[2]- غنام محمد غنام، السلطة السياسية والسيادة، **متحصل عليه من الموقع:**
www.f.haw.net/haw/22859.
بتاريخ: 2016/02/17 على الساعة: 19:15.

[3]- قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 166.

وهنا سنتطرق إلى تعريف الدستور:

الدستور: هو الوثيقة القانونية العليا التي تتضمن القواعد الرئيسية، المتعلقة بنظام الحكم في دولة معينة، وقد تكون هذه الوثيقة مكتوبة أو مدونة، وقد تكون وثيقة عرفية، تم التعارف على قواعدها، عبر الخبرة التاريخية للنظام السياسي المعني،[1] فالدستور يعتبر مجموعة القواعد القانونية التي تبين شكل الحكومة، ونظام الحكم في الدولة و يتضمن المبادئ السياسية الرئيسية، التي يجب أن تحكم الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في دولة ما.

كيفية وصنع وتحديد الدستور:

1- **الطريقة غير الديمقراطية:** وهي يتم وضع الدستور من قبل الجهة الحاكمة، دون التأكيد من حقيقة الإرادة الشعبية، وضمن هذه الطريقة نجد هناك أسلوبان:

أ- أن يقوم الحاكم أو الهيئة الحاكمة بوضع دستور كمنحة تقدم للشعب.

ب- يقوم الحاكم بالسماح بانتخاب أو اختيار مجموعة من الشعب أو لجنة لتكون طرفا في كتابة الدستور، فيجتمع الطرف الممثل للشعب مع الطرف الممثل الحكومة، ويتفق الطرفان على صيغة الدستور ونصوصه، ويتم إصداره بعد موافقة الحاكم.

[1]- عبد الفتاح ساير، **القانون الدستوري**، (مصر: مطابع دار الكتاب العربي، 2004)، ص 7.

2- الطريقة الديمقراطية:

وهنا نجد أن كتابة الدستور تتم من قبل الشعب، ممثلا بعض النواب عنه.

أنواع الدساتير:

- الدساتير المدونة: وتعني وجود وثيقة أو عدة وثائق دستورية تشير إلى ما تتضمنه هذه الوثائق من مواد دستورية منظمة للسلطة ومعينة ومشيرة إلى حقوق الأفراد الأساسية.

- الدساتير غير المدونة أو غير المكتوبة: وهي مجموعة الأحكام والقواعد القضائية التي تختص بما هو دستوري وهذا لا يعني شرطا بأن أحكام القواعد العرفية كلها غير مدونة بل يمكن أن يحتوي الدستور العرفي على بعض الوثائق الرسمية ولكن أغلب القواعد هي عرفية.

وهناك دساتير تختلف من حيث تعديلها وهي:

- الدساتير المرنة: وهي الدساتير التي يمكن إجراء أي تعديل فيها، باتباع إجراءات بسيطة دون الحاجة إلى إجراءات مطولة.

- الدساتير الجامدة: وهي التي يستلزم تعديلها إجراءات شديدة ومعقدة الهدف منها ضمان الثبات لقواعد الدستور، وعدم إدخال التعديل عليها إلا في الضرورة الملحة فقط.[1]

أهم محتويات الدستور: إن أهم ما يحتوي عليه الدستور هو القواعد والمبادئ الأساسية التي تحدد:

- طبيعة الدولة المعنية وهويتها.

- الحقوق والواجبات الخاصة بالمواطنين والمسؤوليين.

- النظام السياسي للدولة (حكومتها).

- أهم الوظائف التي يتوجب على الحكومة القيام بها، وكيفية القيام بتلك الوظائف.

---

[1]- محمد فيضي، تعريف الدستور، **متحصل عليه من الموقع:**

http://www.mawadoo3.com

بتاريخ: 2016/02/15 على الساعة: 15:30.

مكونات الحكومة:

1- السلطة التشريعية:

أي البرلمان، وهو تلك الهيئة السياسية المشكلة من مجلس أو مجلسين يضم كل منهما عددا من النواب ويتمتع بالسلطة في المواضيع التي تدخل في اختصاصه وأهمها التشريع والمراقبة.[1]

فالسلطة التشريعية هي السلطة الأساسية في الحكومة إذ تعتبر جهازا فعالا يؤدي دورا رقابيا وتشريعيا داخل هرمية الدولة و بناءها.

كما تختلف الأنظمة السياسية بشأن عدد المجالس المشكلة للبرلمان فهناك من أسند السلطة التشريعية إلى مجلس واحد، مثل الجزائر في دساتيرها لسنوات **1963** و**1976** و**1989** ويتم انتخاب كل أعضائه من طرف الشعب، وهناك من أسند السلطة التشريعية إلى مجلسين يشكلان البرلمان مثل الجزائر في دستور **1996** وإنجلترا وفرنسا غير أنهما يختلفان من حيث التكوين وعدد الأعضاء وعمر الناخب و النائب ومدة العضوية والإختصاص.[2]

العضوية في البرلمان بمجلسيه:

كل دول العالم تضع شروطا لابد من توافرها في النائب الذي له وظيفة تمثيل الشعب، وتختلف باختلاف الدول وهي:

الجنسية: لابد له أن يكون حاملا لجنسية البلد المعني.

السن: يجب عليه بلوغ سن معين لمزاولة حق الشغل في البرلمان.

الأهلية القانونية: وتعني أن لا يكون محكوما عليه بجرائم جنائية معينة.

الأهلية الأدبية: أن يكون عاقلا وليس مختل الشعور.

---

[1]- جابريال ألموند، جي بنجهام باويل الإبن، ترجمة: هشام عبد الله، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 260.

[2]- سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 19.

ويمكن إضافة بعض الشروط الثانوية من دولة إلى أخرى.

2- السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية تشمل كل الموظفين الذين يشاركون في تنفيذ القوانين، بدءا من رئيس الدولة حتى أخر موظف في السلم الإداري للدولة.

فهي الجهة التي تتولى تنفيذ ومراقبة مدى تطبيق الأوامر و القواعد والقوانين المتعلقة بالمجتمع السياسي، وذلك بفضل توفر الأداة المادية التي تحت تصرفها من الجهاز الإداري والأجهزة الأمنية، وتبدو أهميتها للأفراد وذلك نتيجة احتكاك الآخرين بها أكثر من احتكاكهم بالسلطات أو الوظائف الأخرى.[1]

3- السلطة القضائية:

إذا كانت المؤسسة التشريعية تختص بسن القوانين، والمؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها، فإن الجهة القضائية تتكفل بتطبيقها على ما يعرض عليها من المنازعات الحاصلة بين الأفراد و الهيئات الرسمية في المجتمع السياسي.[2]

بحيث أن عمل القضاء ينصب في تفسير روح القانون وتطبيق النصوص القانونية، فالسلطة القضائية هي سلطة الفصل في المنازعات المعروضة أمامها والمسؤولة عن تحقيق العدالة.

2- المؤسسات السياسية غير الرسمية:

يمكن القول بأن المؤسسات غير الرسمية أنها الهيئات والمنظمات التي تمثل قوة سياسية معينة في المجتمع، وإن كان لا يعترف لها قانونيا بصنع القرارات الملزمة لكل مجتمع، وهي كل القوى التي لها نشاط سياسي، أو نشاط يتعلق بصورة مباشرة، أو غير مباشرة بالسلطة.

[1]- حسان محمد شفيق العاني، مرجع سابق، ص 28.

[2]- سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 31.

1- **الأحزاب السياسية:**

نقصد بالحزب السياسي أنه مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل إستلام السلطة أو الإشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة.

يعرفها "**جاندا**" بأنها تنظيمات تسعى إلى وضع ممثليها المعلنين في مواقع الحكم.[1]

فالأحزاب السياسية تمثل إحدى قنوات المشاركة السياسية للمواطن، فهي تقوم بالتعبير عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم، وتعمل على تحقيقها من قبل الحكومة، بفعل الضغط الذي تمارسه على صناع السياسة العامة من جهة، ونقل رغبات وسياسات وقرارات الحكومة إلى المواطنين، وتعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزاءها إما دعما أو تأييدا وإما مواجهة ورفضا.[2]

وعليه يقوم الحزب السياسي بنشاطات عدة أهمها:

أ- تعليم وتوعية الجمهور سياسيا: بحيث يهتم بجمع وتحليل المعلومات السياسية التي تهم مجتمع بلاده، وبذلك يصبح مصدرا لتنمية الوعي السياسي في المجتمع.

ب- تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن متطلعاتهم ومعتقداتهم بطريقة منظمة، حيث تجد هذه الجماعات قناة أكثر فاعلية، لتحقيق رغباتها.

ج- الرقابة على أعمال الحكومة وتصرفاتها، خاصة عندما يكون الحزب خارج السلطة، وهذه إحدى وظائف الحزب في الحكومات الديمقراطية.[3]

---

[1]- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978)، ص 16.

[2]- جابريال ألموند، جي بنجهام باويل الإبن، مرجع سابق، ص 136.

[3]- قاسم بوكراع، الأحزاب السياسية، متحصل عليه من الموقع:

http://www.ency.kacemb.com

بتاريخ: 2016/02/19 على الساعة: 18:19.

2- جماعة الضغط أو جماعة المصالح:

يمكن تعريف جماعة الضغط بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، وهو يمارس عند اقتضاء ضغطا على السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة .[1]

فهي جماعة لها مصالح مشتركة، وتضغط على الحكومة بصفة خاصة، والنظام السياسي بصفة عامة، لخدمة مصالحها، ويكون لهذه الجماعة تنظيم معين يضمها ويحكم نشاطها، وقد تكون دون تنظيم مؤسسي واضح وعلني، ولكن وجودها يظل فعليا ومحسوسا.

ولكي تعتبر من جماعات الضغط يتعين توافر الشروط الآتية:

- وجود علاقات ثابتة بين أعضاء الجماعة، أي وجود تنظيم.

- توافر شعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة.

- قدرة الجماعة على ممارسة الضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها.[2]

إن هذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها، وتلعب دورا هاما في الحياة السياسية وتحاول إيصال مطالبها وقضاياها لأجل بلورتها في الأجندة السياسية، ولذا فصانعوا السياسة العامة يضطرون إلى المساومة مع هذه الجماعات لإيجاد حلول توافقية بينهم.

3- الرأي العام:

يمكننا القول أن الرأي العام هو اتجاهات المواطنين ورأيهم اتجاه مشكلة ما، أو تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها.

وفي المجتمعات المتقدمة كأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، الرأي العام هو الذي يشكل السلطة السياسية ومؤسساتها المختلفة، وتستجيب له باستمرار، على عكس النظم غير الديمقراطية التي تجعل الرأي العام بعيدا عن المشاركة السياسية ومسألة إتخاذ القرارات وتسعى دائما لتهميشه.[3]

---

[1]- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، (القاهرة: 2008)، ص 241.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- حامد عبد الماجد قويسي، **دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية**، (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003)، ص ص .22-31.

ويؤثر الرأي العام على النظام السياسي عن طريق دفع صانعي السياسة العامة نحوا الاهتمام بقضية معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية، لأنه توجد العديد من القضايا تجهلها السلطة السياسية، وبالتالي فإن الرأي العام يحدد الأجندة السياسية.

المطلب الثالث: تصنيفات الأنظمة السياسية

تختلف النظم السياسية في العالم فيما بينها من عدة جوانب و خصائص، ذلك باختلاف نمط الحكم السائد فيها.

وعليه سنتطرق إلى أهم تصنيفات النظم السياسية التي اهتمت بها معظم الدراسات وهي كالأتي:

1- أنواع الحكومات من حيث خضوعها للقانون:

ينقسم هذا النوع من الحكومات إلى قسمين وهما:

أ- الحكومة الإستبدادية: Gouvernement despotique

هي شكل من الحكم الذي يفرض فيه الحاكم سلطانه وتنفيذ أوامره وتعليماته دون التقيد بالقانون، بحيث أن الحاكم يمثل أرادته ورغباته مصدرا للقاعدة القانونية، كما أن أوامره تنفذ دون قيد.[1]

بما أن هذا النوع من النظم لاتخضع فيها السلطة الحاكمة للقانون فلا مجال للحديث عن حقوق وحريات الأفراد، لأن هذه الحقوق والحريات لاوجود لها، والحاكم هنا يضحي بمصالح الجماعة في سبيل مصلحته الشخصية، بمعنى أن هذه الحكومات تسعي فقط لصالحها الشخصي.

وقد جاء هذا النظام في عصر الملكيات المطلقة في فرنسا.

ب- الحكومة القانونية: Gouvernement légal

وهي تلك الحكومة التي تخضع للقانون ، بحيث أنها تلتزم وتطبق القواعد القانونية، كما أن الحاكم في هذا النوع من الحكومات إذا خالف حكم القانون فإنه سيخضع للرقابة القضائية.

والحكومة القانونية تسعى لتحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق وحريات الأفراد وهذا عكس الحكومة الإستبدادية.

[1]- سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 39.

كما يمكن تقسيم الحكومة القانونية إلى قسمين:[1]

- الحكومة القانونية المطلقة:

وهي التي تتجمع السلطة فيها في يد شخص واحد وهو الحاكم وفقا لقوانين الدولة التي يقررها ويتولى تنفيذها عن طريق الموظفين، بحيث أن الحكومة المطلقة لاتطبق مبدأ الفصل بين السلطات الذي يقضي بتوزيع السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على هيئات منفصلة تراقب بعضها، بل على العكس تجعل هذه الحكومة السلطات جميعا في هيئة واحدة.

- الحكومة القانونية المقيدة:

وهي تلك الحكومة التي تتوزع فيها السلطات بين هيئات مختلفة، بمعنى أنها تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، وتقوم كل هيئة أو سلطة بمراقبة السلطة الأخرى في ممارسة أعمالها و لايجوز لأي سلطة أن تتعدى على اختصاصات غيرها وإلا سيكون عملها غير دستوري.[2]

فكل الحكومات في الدول الديمقراطية المعاصرة هي حكومات مقيدة، ومن أمثلتها أنظمة الحكم البرلمانية كما هو الحال في إنجلترا ، وكذلك أنظمة الحكم الرئاسية كما في الولايات المتحدة الأمريكية وفي سويسرا التي تطبق نظام حكومة الجمعية النيابية.[3]

2- أنواع الحكومات من حيث رئيس الدولة:

ينقسم هذا النوع إلى قسمين: الحكومة الملكية والجمهورية.

أ- الحكومة الملكية: gouvernement Royal

في هذه الحكومة يمارس فيها الملك السلطة عن طريق الوراثة لمدة غير محددة، وقد يطلق عليه لقب آخر الأمير أو الإمبراطور أو السلطان أو القيصر.[4]

يقوم النظام الملكي على فكرة أن فردا معينا له الحق في تولي الحكم عن طريق الوراثة، وقد تغير الزمن الذي كان الملوك فيه يتمتعون بسلطة مطلقة، وأصبح الملك يتولى سلطته عن طريق برلمان يمثل

---

[1]- محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007)، ص 126.

[2]- سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 41.

[3]- محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 127.

[4]- نفس المرجع، ص 109.

الشعب، بمعنى أصبحت معظم الملكيات اليوم دستورية، فطبقا للأوضاع الديمقراطية الحديثة إعترف الملوك بحكم الشعوب واحتفظ كل ملك بمركزه كرئيس للدولة والشعب،[1] أي أن النظام الملكي في وقتنا الحاضر أصبح يبرر على أساس الإرادة الشعبية، كالشعب الإنجليزي.

ب- الحكومة الجمهورية: gouvernement Républicain

يتولى فيها السلطة شخص منتخب من قبل الشعب ولفترة محددة ويسمى "رئيس الجمهورية" président la République ويأتي إلى الحكم من خلال انتخابات تسمح بالإقرار الفعلي للمساواة بين الأفراد وأحقية كل شخص تتوافر فيه شروطا الترشيح لرئاسة الدولة بأن يرشح نفسه لها.[2]

إنتشرت الحكومات الجمهورية في العصر الحديث على حساب النظام الملكي، في أعقاب الثورة نظرا لتوافق النظام الجمهوري مع الديمقراطية.

ومن تصنيفات الأنظمة السياسية الأخرى نجد:

1- الحكومة الفردية: le monarchie

في هذا النظام تتركز فيه السلطة في يد فرد واحد، بحيث لا يستمد الحاكم سلطته في الحكومة الفردية من الشعب وإنما من ذاته، ويأخذ هذا الشكل من الحكم عدة صور:

أ- الحكومات الملكية الإستبدادية:

وهي الحكومات التي لا يخضع فيها الحاكم لأي قانون، فهي في كثير من الأحيان تكون متعارضة مع حقوق وحريات الأفراد، لأن الحاكم يعتبر سلطة لا قيد عليها وإرادته وأوامره هي القانون.

---

[1]- داود الباز، **النظم السياسية(الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية)**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص ص .156-157.

[2]- نفس المرجع، ص 159.

ب- الحكومات الملكية المطلقة:

هي أقدم أشكال الحكومات، ففي ظل الملكية المطلقة لا تستند السلطة إلى الشعب وإنما الحاكم يدعي أنه يستمدها من الله، لذلك ليس على الشعب سوى طاعته والخضوع له وإلا سيكون خارجا على الدين وثم تكون سلطته مطلقة، كما الحاكم في هذا النظام يتولى الحكم بالوراثة.[1]

ج- النظام الديكتاتوري:

يتفق مع النظامين السابقين أن الحاكم ينفرد في السلطة ويختلف عنهما أنه لا يورث الحكم ولا يدعي استمداد السلطة من الله، بل يستمدها من ذاته التي تتمتع بالقوة والنفوذ وبفضل كفاءته ومجهوده، فيصبح هو صاحب الأمر والنهي في شؤون الحكم دون الرجوع لأي أحد، كما أنه يمارس سلطته على أساس العنف والقوة بصفته الزعيم وصاحب القوة الخارقة.

2- الحكومة الأرستقراطية أو الأقلية: l'oligarchie

هي تلك الحكومة التي تتركز السلطة فيها في يد فئة قليلة من الأفراد ينتمون إلى طبقة واحدة، السيادة هنا لا تتركز في يد فرد واحد وإنما يتولى الحكم مجموعة من الأشخاص، وفي هذا النوع من الحكومات تعمل الأقلية الحاكمة على تحقيق مصالحها الخاصة حتى وإن تعارضت هذه المصالح مع الصالح العام. [2]

وتتخذ حكومة الأقلية عدة صور بحسب طبيعة القلة الحاكمة أهما :

أ- الحكومة الأرستقراطية:

كلمة الأرستقراطية كلمة إغريقية تتكون من مقطعين هما: aristo ومعناها الأحسن، cratos ou cratie ومعناها السلطة وبضم المقطعين يكون المعنى الدولة التي يديروها أحسن المواطنين، أي أن الأقلية الحاكمة من طبقات المجتمع المتميزة بفضل أصولها وعرقها أو بسبب مركزها الإجتماعي أو مكانتها العلمية.

---

[1]- داود الباز، مرجع سابق، ص ص 167-168.

[2]- محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص111.

ب- الحكومة الأوليغارشية:*

يتولى الحكم فيها طبقة الأغنياء، بحيث تكون الثروة المؤهل الأقوى للمشاركة السياسية وسبب الإحترام من المحكومين، ويلاحظ من الناحية العلمية أن أصحاب الثروات لا يكفون على أن يكونوا ذوي الكلمة المؤثرة في شؤون الحكم والسلطة وتتصف نظرتهم للحكم بالأنانية والغباء وعدم الشعور بالآخرين.[1]

وهذا النوع من الحكومات غالبا ما يظهر بعد الحكم الفردي، وبالتالي تأتي في مرحلة انتقالية بين الحكم الفردي والحكم الديمقراطي ومن أمثلة هذه الحكومات نجد إسبرطا وروما وحاليا في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا.[2]

3- الحكومة الديمقراطية:

تتكون كلمة الديمقراطية في اللغة اليونانية هما demos وعناها الشعب وcratos ومعناها السلطة أو الحكومة وإذا جمعنا اللفظين أصبح المدلول الغوي لكلمة ديمقراطية هو "حكم الشعب أو سيادة الشعب".[3]

وعليه فالديمقراطية تعني ذلك النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة والسلطة للشعب، بحيث يكون الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة ويمارسها بصورة فعلية.

وبناءا على ذلك يمكننا القول أن في الحكومة الديمقراطية تكون السلطة والسيادة للشعب، وهذا ما يبينه العالم الفرنسي "**مارسيل بريلو**" في قوله: النظام الديمقراطي هو ذلك النظام الذي يحقق مشاركة غالبية الشعب في شؤون السلطة العليا على نحو فعال وحقيقي.[4] وهنا نرى أن النظام الديمقراطي لا يكون ديمقراطيا إلا إذا كانت للشعب السيادة والكلمة العليا ويمكن تصنيف أشكال الديمقراطية من منطلق علاقة الشعب بالسلطات التي تمثله وتتمثل هذه التصنيفات فيما يلي:

---

* الأوليغارشية: كلمة يونانية تتكون من لفظين هما: oligos ومعناها القلة أو الأغنياء وarche ومعناها يحكم أو يأمر.

[1]- داود الباز، مرجع سابق، ص ص 185-186.

[2]- سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 48.

[3]- داود الباز، **الشورى والديمقراطية النيابية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004)، ص 15.

[4]- محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 152.

أ- الديمقراطية المباشرة: La démocratie direct

في هذا الشكل من أشكال الديمقراطية يتولى الشعب أموره المتعلقة بشؤون الحكم دون وساطة الحكومة، بحيث أن الشعب في هذه الصورة هو الحاكم والمحكوم.

وجدت هذه الديمقراطية في المدن اليونانية القديمة بحيث وجدت في هذا النظام ما يلائم مركزها الجغرافي والديمغرافي، بما أنها وصلت إلى أفضل صورها في أثينا في عصر بيريكليس، واختفت الديمقراطية المباشرة في العصر الحديث ولا وجود لها إلا في بعض المقاطعات السويسرية.[1]

ب- الديمقراطية النيابية: La démocratie Représentatif

في هذا النظام يقوم الشعب باختيار ممثليه الذين يعتبرون نوابه، لمباشرة شؤون السلطة. بحيث أن الشعب لا يقوم بنفسه مظاهر السيادة وإنما يكتفي بانتخاب نواب عنه لممارستها.

وهنا نجد هذه الصورة من صور الديمقراطية على نقيض الديمقراطية المباشرة، إذ تستغني هذه الأخيرة عن المجالس النيابية، بينما تقتصر الديمقراطية النيابية دور الشعب على مجرد اختيار النواب وعليه نرى أن الشعب لا يعيش إلا فترة عابرة وهي فترة الإنتخابات.[2]

ج- الديمقراطية شبه المباشرة: La démocratie semi direct

هي نظام وسط بين الديمقراطية المباشرة التي يتولى فيها الشعب السلطة بنفسه، وبين الديمقراطية النيابية حيث يقتصر دور الشعب على اختيار نواب عنه لمباشرة السلطة، وعليه فالديمقراطية شبه المباشرة تطعم الديمقراطية النيابية ببعض مظاهر الديمقراطية المباشرة وتضع للشعب وسائل يستطيع بها ممارسة بعض سلطات الحكم ومراقبة نوابه، وهذه الوسائل هي: الإعتراض الشعبي –الإستفتاء الشعبي –الإقتراع الشعبي والحل الشعبي.[3]

---

[1]- داود الباز، النظم السياسية، مرجع سابق، ص 207.

[2]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 136.

[3]- نفس المرجع، ص 138.

الأنظمة السياسية القائمة على أساس الفصل بين السلطات:

يعني مصطلح فصل السلطات توزيع اختصاصات السلطة بين هيئات منفصلة تمارس كل هيئة وظائف معينة ومحددة وتكون كل سلطة مستقلة عن الأخرى، مع تعاون السلطات فيما بينها.

وهذه السلطات هي السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية والتي تم التطرق إلى تعريفهم سابقا. ويمكننا تقسيم الأنظمة السياسية انطلاقا من فكرة الفصل بين السلطات إلى:

1- النظام البرلماني:

النظام البرلماني نوع من أنواع الحكومات النيابية ويقوم على وجود مجلس منتخب يستمد السلطة من الشعب الذي انتخبه، إذ يقوم هذا النظام على التوازن والتعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم سيطرة أحدهما على الأخرى.[1] بحيث يكون التعاون في مساهمة السلطة التنفيذية في عملية التشريع، بمعنى يجوز في هذا النظام البرلماني أن تقدم الحكومة مشروعات قوانين البرلمان، بل إن أكثر من 90% من التشريعات في النظم البرلمانية ذات أصل حكومي.

أما الرقابة المتبادلة فتظهر في حق الحكومة في حل البرلمان، وإمكان مساءلة الحكومة أمام البرلمان عن طريق السؤال والإستجواب وطرح الثقة بالحكومة وسحب الثقة.

ويوجد في النظام البرلماني رئيس الدولة لا يتمتع بالسلطة التنفيذية ودوره يكون في مجرد توجيه النصح والإرشاد وبعض الصلاحيات التشريعية، أما رئيس الوزراء هو الذي يتولى مسؤولية الحكم، ويتكون البرلمان عادة من مجلسين.[2]

وعليه أهم ما يتركز عليه النظام البرلماني: - ثنائية السلطة التنفيذية.

- عنصر التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ومن الدول التي تتبنى النظام البرلماني نجد:

في أوروبا: بريطانيا وجمهورية ألمانيا الإتحادية والنمسا وإيطاليا.

---

[1]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 245.

[2]- سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 118.

وفي آسيا: اليابان والهند، وفي أستراليا: أستراليا ونيوزلندا وكذلك كندا.[1]

2- النظام الرئاسي:

يقوم النظام الرئاسي على أساس مبدأ الفصل بين السلطات حيث تتولى كل سلطة الوظيفة المستندة إليها وأهم الميزات التي تميز هذا النظام هي:

1- حصر السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب:

فالنظام الرئاسي يقوم على أساس فردية السلطة التنفيذية، بحيث أن رئيس الدولة هو رئيس الحكومة في ذات الوقت، ومن ثم فلا يوجد في النظام الرئاسي نظام مجلس الوزراء كما هو الحال في النظام البرلماني، كما أن الرئيس في هذا النظام هو الذي يملك السلطة الفصلية في مباشرة شؤون الحكم، وهو الذي يعين وزرائه ويعفيهم من مناصبهم، والوزراء يكونوا مجرد معاونين أو سكرتيرين ولا يجتمع بهم الرئيس إلا على سبيل التشاور.[2]

2- التوازن واستقلال السلطات مع شدة الفصل بينهما:

بمعنى أن السلطة التشريعية والتنفيذية تكونا منفصلتان إلى أقصى حد ممكن بحيث أن السلطة التنفيذية لا تملك حق حل السلطة التشريعية، كما لا تملك حق تأخير أعمالها بالإضافة إلى ذلك لا تملك حق اقتراح القوانين. أما السلطة التشريعية لا تملك أي وسيلة من وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية كما هو الحال في النظام البرلماني.[3] ومن بين الدول التي تأخذ بالنظام الرئاسي نجد: الولايات المتحدة الأمريكية.

3- النظام شبه الرئاسي:

هو نظام مختلط حاول الأخذ بمزايا كل من النظام البرلماني والرئاسي ظهر في فرنسا وفي ظل الجمهورية الخامسة ومن خصائص هذا النظام نجد:

- رئيس الجمهورية منتخب من طرف الشعب، ويمارس سلطات واسعة فعلية.

---

[1]- سعاد الشرقاوي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]- نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، (عمان: دار الثقافة، 2011)، ص 365.

[3]- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص ص 260-261.

– يوجد إلى جانب رئيس الدولة مجلس الوزراء والوزراء. وهؤلاء مسؤولون عن سياسة الحكومة أمام البرلمان مسؤولية تضامنية وفردية.

– البرلمان في ظل النظام الشبه الرئاسي سلطاته محدودة ورغم أنه من الناحية النظرية يستطيع سحب الثقة من الحكومة، إلا أن دوره من الناحية العملية سواء في التشريع أو في مراقبة السلطة التنفيذية يكون مجرد تابع للسلطة التنفيذية.[1]

4– النظام المجلسي:

يقوم النظام المجلسي أو الحكومة الجمعية على أساس الجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، غير أن البرلمان وإن كان يملك هاتين السلطتين، وإن كان يتولى مهمة التشريع، فإنه يترك مهمة التنفيذ إلى لجنة تباشرها باسمه وتحت رقابته وإشرافه وعلى ذلك فإن أعضاء السلطة التنفيذية هم مجرد تابعين للبرلمان، بقاءهم في الحكم متروك لمطلق تقدير البرلمان، وليس لأعضاء اللجنة التنفيذية أن يستقيلوا لأنهم مجرد أداة لتنفيذ إرادة البرلمان، بمعنى أن الخلاف بين اللجنة التنفيذية والبرلمان يحل على أساس إنفاذ رأي البرلمان،[2] وسويسرا من الدول التي أخذت بهذا النظام.

وبعد تطرقنا لتصنيفات الأنظمة السياسية التي تختلف من حيث نوعية النظام الموجود فيها، والمتمثلة في الأنظمة الملكية والجمهورية والشمولية والتسلطية والأنظمة الديمقراطية.....إلخ وهناك تصنيفات من حيث تركيبة المؤسسات السياسية الموجودة في الدولة التي هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويرى العديد من المفكرين أن كلما كانت السلطات الثلاثة متداخلة ويرأسها جهاز واحد كلما كانت أقرب إلى الديكتاتورية التي يكون فيها انعدام للمبادرات الفردية وتسلط الحكام على النظام وبالتالي يتدهور الأداء الوظيفي في الدولة، أما إذا كان النظام السياسي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات والذي يعتبر الهدف من ذلك هو ايجاد وسيلة للحد من استبداد الملوك وإضعاف سلطانهم، وبالتالي يكون النظام السياسي أقرب إلى النظام الديمقراطي.

[1]– سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 120 .

[2]– صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، مرجع سابق، ص 81.

خلاصة الفصل الأول:

نستخلص مما سبق أن مفهوم الشرعية من أهم المفاهيم التي لقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمفكرين، حيث قدم علماء عدة تفسيرات وتعريفات لإزالة الغموض.

إن الشرعية التي تعرف على أنها مدى تقبل المحكومين لحكم الحاكم شريطة أن تكون قائمة أسس المشكلة لها، بمعنى أن يكون الحكم يطابق لقيم وتوجهات وآراء المواطنين في المجتمع بالإضافة إلى أن تكون الممارسة التي يقوم بها الحاكم مطابقة للقوانين المنصوص عليها في الدستوروباتالي يكون هنا رضى وقبول ويتولد عن ذلك تأييدا شعبيا للنظام القائم.

فالشرعية من أهم العناصر الأساسية لقيام النظام السياسي فعندما تتوفر الشرعية داخل الدولة يكون النظام السياسي قائم بذاته والعكس الصحيح كلما كان هناك سيطرة وتعسف تغيب الشرعية وبالتالي فقدان النظام السياسي، فالنظام السياسي هو نسق من التفاعلات التي تتضمن علاقة بين المواطنين والحاكم هذه العلاقة تحدث في نطاق عدد من الأطر بمعنى وجود قواعد واجراءات لتنظيمها التي تتأثر بالأفكار والمعتقدات السائدة نحو سياسة المشاركة أي هنا تقوم النخب الحاكمة باتخاذ القرارات وتحديد السياسات كما يقوم بتنفيذها ويكون دور المواطن هنا بالمشاركة فالمشاركة مؤشر من مؤشرات الشرعية التي تساهم في بناء النظام السياسي.

الفصل الثاني:

طبيعة الأنظمة السياسية العربية (تونس نموذجا)

تسعى الأنظمة السياسية اليوم للمبادرة من أجل تحقيق أولويات الشعب فوق كل شيء، لأن النظام السياسي المصدر الأساسي لقيام الدولة، حيث يستمد قيامها من ثقة الشعب الذي يعد الفاعل الأساسي في تحقيق الشرعية.

ومع ظهور التغيرات التي عرفها العالم في فترة التسعينات، خاصة فيما يخص حقوق الإنسان وحريات الفرد مما أثر على الأنظمة السياسية العربية التي كانت تعاني من غياب الديمقراطية والمشاركة والتعددية الحزبية في فترة الإستعمار. لكن في هذه الفترة بدأ الإهتمام أكثر بالديمقراطية وانفتاح السياسي وحرية الشعب والهوية لكنها مازالت تعاني من مشاكل وسنحاول التركيز على النموذج التونسي ودراسة للمشاريع الإصلاحية التي استهدفت التغيير في أنظمة الحياة وتحقيق أكبر قدر من الحرية والمشاركة البناءة وقبل ذلك يجب التطرق إلى :

1 – محددات الأنظمة السياسية العربية. وأسباب فقدان الشرعية فيها.

2 – دراسة جغرافية وتاريخية لتونس.

3 – طبيعة النظام السياسي في تونس.

المبحث الأول: محددات الأنظمة السياسية العربية وأسباب فقدان الشرعية فيها.

لا زالت الدول العربية في عصرنا الحالي تعاني من أزمة الشرعية كونها دول ترعى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لكنها تعاني من أزمة حادة تجعل الدول العربية تعاني دائما من عدم الإستقرار ولا ثقة بالسلطة وأغلب أنظمتها تستمد شرعيتها بالقوى وهذا ما يتنافى مع الغرادة الحرة للمواطنين ولهذا سنتطرق في مبحثنا هذا إلى العناصر التالية:

-خصائص الأنظمة السياسية العربية.

-مصادر الشرعية في الأنظمة العربية.

-أسباب فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الأول: خصائص الأنظمة السياسية العربية.

لا تؤكد الإختلافات التي شهدتها الأنظمة السياسية العربية في طبيعة الحكم سواء كان هذا النظام قد اتخذ الطابع الجمهوري او الملكي، إلا أننا نجد توافق كبير بينها واشتراكها في عدة نقاط تتمثل فيما يلي:

1- الخصائص التاريخية للأنظمة السياسية العربية: فقد شهدت معظم الدول العربية ظاهرة الإستعمار التي مست جميعها:

أ- الخبرة الإستعمارية: لقد تأثرت الكثير من الدول العربية بمختلف أساليب الإستعمار وأشكالها ولا زالت حتى الآن تعاني من تبعية هذا الإستعمار رغم استقلالها،[1] فقد تركت هذه الخبرة العديد من الآثار السلبية والإيجابية على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية وحتى الإجتماعية مثلا أثر الإستعمار سلب وبشكل كبير على ثقافة المجتمع العربي وتبين ذلك من خلال لغة المستعمر مازالت متداولة ومعتمدة في الدول العربية، أما فيما يخص الشق الإيجابي فيتمثل في تعميق الوعي الذي يحث على تجسيد الوحدة بين أفراد المجتمع، من أجل تعزيز روح الإتحاد بين المواطنين.

وهذا ما ساعد على تنمية الهوية المتمايزة ووضع أولى لبنات الدولة الوطنية.

ب- التبعية:* ظهر كمفهوم بعد انقضاء العلاقات الإستعمارية التقليدية فهو مصطلح حديث النشأة، حيث يرى بعض المحللين السياسيين أن التبعية تتكون من شقين أساسيين تتمثل فيما يلي:

1- شق العلاقات: هنا التبعية تتمثل في الموقف الذي تكون فيه اقتصادات مجموعة من الدول مشروط بنمو واقتصاد آخر.

2- شق المؤسسات: يعني التبعية هنا مدى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين بحيث يعاد تشكيله وفقا لإمكانات البنيوية لإقتصادات قومية محددة أخرى.

إن السبب الأساسي للتبعية يظهر بشكل كبير في ضعف النظام الإقليمي العربي وكذا تآكل شرعية النظام الحاكم وتضاؤل جهود التكامل والتعاون بين الدول العربية، هذه العوامل أدت بالدول العربية إلى الإرتباط بالدول الأجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى، ومن هنا نستنتج أن الدول العربية

---

[1]- علي الدين هلال، نفين مسعد،"**النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير**"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 20.

* التبعية: سيطرة سياسية تملكها دولة قوية على دولة أخرى تابعة وهي أنواع تبعية اقتصادية، اجتماعية، سياسية ....

متفاوتة مقارنة مع الدول العظمى في كل المجالات مما جعلها تابعة لها اقتصاديا اجتماعيا وحتى سياسيا.[1]

فإن التبعية هو أن تبقى الدول العربية تابعة لدول كبرى ليس من أجل مساعدة للخروج من أزمة الإستعمار وإنما لتحقيق مصالحها الإقتصادية،[2] وكذلك السماح للدول الأجنبية بالتدخل في اقتصاد الدولة، فإن هذه الأخيرة تزامن ظهورها مع انقضاء العلاقة الإستعمارية وهذا ما أثر بشكل كبير على العملية السياسية داخل الدولة، فالدولة التابعة تبقى دائما محرومة من الحرية ويكون الحاكم فيها تحت وطئة حكم أجنبي.

2- الخصائص الإقتصادية للأنظمة السياسية العربية: تتمثل هذه الخصائص في خاصيين اثنيين وهي كالتالي:

1- إتخاذها الطابع الريعي والشبه الريعي: إن الميزة الأساسية التي تمتاز بها الدول العربية أنها دول ريعية أي يغلب عليها الطابع الإقتصادي الريعي والشبه الريعي، حيث أن الدخل الذي تتحصل عليه الدولة يكون من عائدات البترول حيث تم تصدير المواد الخام للخارج وكسب أمول مثل الجزائر.

إضافة إلى ذلك تعتمد معظم الدول العربية على تقديم الخدمات الإستراتيجية والسياحية مثل تونس.

إن جوهر الإختلاف بين الدول الريعية والدول شبه الريعية هو أن الأولى تعتمد على مصدر واحد وهو الدخل وغالبا مايكون مصدرا طبيعيا كالنفط والغاز تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه وكذلك ببيعه.

وتشترك الدول الريعية في عدة مقومات أساسية تشتمل:

- الدخل الريعي هو السائد في الإقتصاد مثل الجزائر تعتمد على البترول.

- تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع بنسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

---

[1]- علي الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص 17 -18.

[2]- لطفي حاتم، النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية،" **جريدة الحوار المتمدن**"، العدد 3277، فيفري 2011، ص 42.

– الدولة هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي وهذا ما يجعل الدولة بيروقراطية متضخمة وغير كفوءة، مما يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط،[1] أما فيما يخص الدولة شبه الريعية مثل تونس تعتمد على السياحة وفي تلك الدولة التي تعتمد على مصادر خارجية غير النفط وتتمثل هذه المصادر في مايلي:

– السياحة وما ينتج عنها من ايرادات.

– المعونات الخارجية التي تتحصل عليها الدولة سواء من كان ذلك من مؤسسات أجنبية أو عربية.

– الإمتيازات والعوائد التي تتحصل عليها الدولة من حيث الموقع الإستراتيجي ودورها السياسي في المنطقة .

2– ضعف الدولة في تسيير الموارد: أو ما يعرف بمحدودية الموارد ونقصد هنا أن الدولة رغم أنها غنية بموارد طاقوية وطبيعية إلا أنها تفتقد لطريقة التوظيف بمعنى عدم قدرة الدولة على توظيف مواردها رغم امتلاكها لكم هائل من الثروات.[2]

فالدولة المالكة للنفط تعتمد عليه في اقتصادها بشكل كبير وهذا ما يجعلها عرضة لأي أزمة من الأزمات، كون أن الثروة المعتمدة قابلة للنفاذ في أي لحظة.

إن التذبذب في الأسعار العالمية للبترول أهم تأثير يمس الدولة فحسب إحصائيات 1998، وصل 12 دولار للبرميل الواحد، خاصة بعد فشل دول الأوبيك في تنسيق سياساتها الإنتاجية مما أثر وبشكل كبير على اقتصاديات الدول النفطية.

في حين نجد بعض الدول مهيمنة بالجانب الإقتصادي في ميادين تصنيع المواد الغذائية والملابس وصناعة آلات النقل[3] مثل ماحدث في تونس فهذا للخروج من أزمات التي يشكلها البترول يجب التنوع والتطلع على مختلف الأصعدة من أجل تقوية اقتصاد الدولة.

---

[1] – Hozim Balbour , " **the rentier state in arab word**, (new york, croom helmss. 1987), p 30.

[2]– السيد ياسين،" الشرعية السياسية على الطريقة العربية"، **جريدة الأهرام اليومية**، مارس 1994، ص 10.

[3]– علي الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص 18.

2- الخصائص السياسية: تتمثل خاصية السياسة في الأنظمة السياسية العربية في النقاط التالية:

1- التعددية السياسية (المقيدة والتسلطية): تعتمد الأنظمة السياسية العربية على نظم حكم عشائرية فردية ذات حزب واحد.[1]

كما تعتمد الأحزاب في مجملها على الانقسام الطبقي والطائفي والديني، وكال حسب انتمائه.

إن هذا الإنقسام من الأمور التي تغلق المجال أمام الأحزاب الأخرى للمشاركة وإجبار المواطنين على اتباعهم من أجل تحقيق النخب مصالحها.[2]

يشير العديد من المفكرين السياسيين أمثال خلدون حسن النقيب أن التسلط أو ما يعرف بالإستبداد سببه الرئيسي "الشخصانية"* أو الإنفراد بالقرار السياسي وآلياته مع الإحتفاظ بالشرعية القانونية المستندة على دساتير وضعية.

ويظهر ملامح التسلط في :

1- عدم السماح بقيام تنظيمات سياسية كالأحزاب أو فرض قيود شديدة في حالة السماح بقيامها تظهر كل مظاهر المعارضة حتى ولو كانت بسيطة.

2- هيمنة الدولة على المجتمع في مختلف جوانب الحياة.

3- انتهاك حقوق الإنسان.

4- ظاهرة التفرد بالسلطة وعدم التداول السلمي عليها، فالأحزاب السياسية في الدول العربية (باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني) ضعيفة كونها تعددية شكلية تمتاز بخاصية الهيمنة والسيطرة.[3]

---

[1]- فريدة العمراوي، "أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة مصر"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحكومة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2014)، ص 61.

[2]- ثناء عبد الله،" **آليات التغيير اليمقراطي في الوطن العربي**"، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص 156- 157.

* الشخصانية parsonalisme: القيمة المطلقة لشخص، هو مذهب أخلاقي يصنع قيمته الشخص انساني فوق كل اعتبار.

[3]- خلدون حسن النقيب،"**الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**"، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 338.

2- شكل السلطة السياسية في العالم العربي: إن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية من أقوى السلطات، إذ أن الحزب الذي تستند إليه السلطة من أقوى الأحزاب، هذه الأخيرة هي المؤسسة المحورية التي تدور حولها الحياة السياسية والدستورية حيث تتكون هذه المؤسسة من رئيس الدولة الذي يستند إلى الدساتير وحكومة يرأسها الوزير الأول،[1] ومن هنا فإن عملية اتخاذ القرار في النظم السياسية العربية يكون بيد الحاكم والتابعين له، فهم من يقررون القرارات بالشكل الذي يرونه مناسب وليس أمام الشعب سوى التقبل للقرارات القيادة، أي تضخيم من صلاحيات رئيس الدولة على حساب السلطة التشريعية ودور البرلمان.

إن الصفة الأساسية التي تميزت بها أنظمة الحكم العربية، هي هيمنة السلطة التنفيذية، وهذا ما أدى إلى التقليل من مكانة البرلمان وجعل المؤسسة التشريعية في وضعية تبعية دائمة.[2]

الأمر الذي عزز من مكانة وفاعلية رئيس الدولة وسموه على جميع أجهزة الدولة وأصبحت هنا أجهزة الدولة لا تتمتع بأي نوع من استقلالية وبقيت تابعة لرئيس الدولة بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

فيرى علماء السياسة يجب أن يكون البرلمان جهاز مداولة يتخذ قراراته بنفسه، بمعنى قيام البرلمان بالتشريع المعبر عن إرادة الشعب،[3] هذا هو الوضع الذي يفترض أن تمون عليه المؤسسة التشريعية، فأصبحت وظيفة التشريع مسلوبة حيث نصت معظم الدساتير العربية على اعطاء الملك أو الرئيس حق اقتراح القوانين والتشريع بأوامر أو المراسيم كما هو الحال مع الدستور الجزائري والتونسي.

3- طبيعة الدساتير: تعرف الدساتير في العالم العربي بحداثتها حيث خضعت الدولة العربية للإستعمار ونالت استقلالها حديثا وضاعت دساتيرها عصرية.[4]

معظم الدساتير العربية، بفعل التقلبات التي طرأت على نظامها السياسي غيرت دساتيرها.

- ادعاء جميع الدساتير العربية الديمقراطية وأن بعض الدول العربية اقترن اسمها الرسمي بالصفة الديمقراطية مثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

---

[1]- فدوى مرابط،" **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 9-13.

[2]- نفس المرجع، ص 30.

[3]- سليمان طلحاوي،"**السلطات الثلاثة في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة**"، (القاهرة: دار الفكر، 1996)، ص 58.

[4]- عبد القادر نعناع، مرجع سابق

– الأغلبية الساحقة للدساتير العربية الراهنة، وضعها شخص واحد أي صاحب السلطة دون إشراك الشعب كونه صاحب السلطة العليا للبلاد وللمواطنين حق في المشاركة في شؤون العامة للدولة.

كيفية الإنتقال إلى السلطة والتداول عليها هو العامل الأساسي لاعتدال الحكم فيها وقد توصل فيليب phillip ebbot إلى أن من أجل التعرف على طبيعة نمط الغنتقال بمؤشرين أساسيين:

1– كمؤشر أول: من مظاهره تمثيل بطريقة ترك السلطة وطريقة شغلها، كذلك تحديد مدة الحكم في السلطة.

2– كمؤشر ثاني: يتميز هذا المؤشر متعلقة بمدى قانونية هذا النمط ومدى تطابقه مع القوانين.[1]

إن مسألة الإنتقال في الدول العربية تأخذ الطابع العنيف في معظم حالاته تتمثل في خروج الحاكم من السلطة إما ضحايا أو عن طريق انقلاب في حالة عدم استجابة.

فمن الممكن أن يكون الإنتقال للسلطة دون إكراه وإجبار ليكون هنا سلم، وفي حالة عدم استجابة يلجأ المجتمع إلى العنف واستخدام القوى.

المطلب الثاني: مصادر الشرعية في الأنظمة السياسية العربية .

حسب قول "ماكس فيبر" max weber فقد خلص إلى أن الشرعية لمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة أولها التقليد وثنهما الدعامة الملهمة (الكارزمة) أو ثالثهما العقلانية القانونية"[2]

حيث يرى أن هذه التصنيف هو التصنيف المثالي ،حيث يرى أن هذه العناصر كلها تساهم في اضفاء الشرعية مع التأكيد أن التقاليد مصدرها الأساسي وأقوى لتوليدها .

[1] – PHillipebbot . lyke thampon and margonie sarbough , the social construetion of a ligimatepresiddeny,16 n° : two, octobre 2002, pp 208-210.

[2] – Max Weber, **the theory social and economic organication**, translated by AMHenderson and talcatt parssons, 6 thed .new york, freepress . 1969. P 130.

1- المصدر التقليدي: تستمد من قدسية العادات والتقاليد والأعراف سائدة في المجتمع .ان التشابه في الهيكل الاقتصادية راجع ,لكن يوجد اختلاف في الطبيعة حكم وهما كالتالي.

1/نظام الحكم الملكي: ليس بنظام الأوترقراطي (النظام الأبوي) يعني به أن يمارس الملك السلطة بشكل انفرادي دون مشاركة الشعب، يتولى الملك عن طريق الوراثة لفترة محدودة، ظهر منذ الثورة الفرنسية وتراجعت مع ظهور الديمقراطية، تقوم الملكية على الدستور وليس على الحكم المطلق كما في الحكم السابق.

توجد في العالم العربي 8 أنظمة ملكية وهي الأردن، السعودية، المغرب، الإمارات، عمان، البحرين، الكويت، قطر .

فالأنظمة الملكية تعتمد في تركيز شرعيتها على بعدين أساسيين وهما:

1/- البعد الديني: أي هنا الدولة تستمد شرعيتها من الدين كون أن الإسلام دين ودولة.

2/- البعد القبائلي: (الطائفة): حيث تعتبر العصبية من أهم المصادر الأساسية لبناء مؤسسات سياسية في العالم العربي، فالتحالف القبلي يعمل على تحريك وخلق صراعات بين أفراد المجتمع.

يغلب على هذا البعد طابع السلطة القبلية أو زعيمها، وتتناب هذه العلاقة عبر شبكة معقدة من البيروقراطيين المواليين والخاضعين للقائد، وتعتمد في تقييم حكمه على أسلوب إدارة الثروة في المجتمع.

يرى ابن خلدون أن نظام الحكم الملكي شيء أساسي في المجتمع وتكون الملكية معلنة: يقول ابن خلدون" أن الأميين بطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل وقت وفي كل اجتماع على وازع أو حاكم ينزع بعضهم عن بعض، فلا بد أن تكون متغلب عليها بتلك العصبية والألم تتم قدرته على ذلك، وهذا التغلب هو الملك ".[1]

2/- النظام الجمهوري: هو أسلوب من أساليب الحكم الذي تقوم على مشاركة، يقوم هذا النظام على مبدأ سيادة الشعب وحريته في اختيار حكامه.

حيث يقوم هذا النظام على اختيار رئيس الدولة ويكون هذا النظام على اختيار الشعب بالطريقة القانونية وتكون إما مباشرة أو عن طريق المجلس النيابي، فانتقال السلطة في النظام الديمقراطي يكون إما بالوفاء

[1]- فؤاد فراغ بستاني، **الروائع، ابن خلدون، العمران البدوي**، ط5، (بيروت: دار المشرق، 1986)، ص 27.

أو الإنقلاب العسكري أو صراع الأنظمة أو الإغتيالات حيث يقوم هذا الأخير على شرعية الثورة كنمط بديل.[1]

فأغلب الدول العربية وصلت إلى السلطة عن طريق الإنقلابات العسكرية مثل ما حدث الآن في العالم العربي في كل من تونس، مصر، اليمن، سوريا.

فقد توصل بعض المفكرين أمثال برهان غليون وجورج طربشي إلى فكرة أن المغرب العربي قد ترسخت فيه فكرة "الايديولوجية الثورية ونزعة انقلابية"[2] ، الإنقلابات العسكرية في الوطن العربي أصبحت هي الفاعل الرسمي في تحقيق الديمقراطية فالعالم العربي يستند إلى 3عناصر أساسية التي تحقق الإيديولوجية الثورية لتتجسد فيها ما يلي:

1- تحقيق الوحدة العربية وعدم التدخل الأجنبي.

2- الإشتراكية بين جميع الدول العربية وتحقيق أهداف كبرى للأمة العربية.

3- الحرية واحترام حقوق المواطنين.

2- مصدر الشخصية الكارزمية: "الشخصية الملهمة CHARISMATIC

كارزما: أصل يوناني تعني الهدية والتفضيل الإلاهي.

تعني أيضا القيادة السياسية أو النخبة السياسية التي تحدد أهداف المجتمع السياسي.

الشخصية الكارزمية لها جاذبية كبيرة وحضور طاعي أي قوة الشخصية تتمتع هذه الشخصية بميزة أساسية وهي الإحساس العميق بآلام الجماعة وآمالها.

---

[1]- سمير قنبر، "تعريف النظام الجمهوري في أنظمة الحكم"، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.sameerkombar.blogospot.com

[2]- برهان غليون، جورج طربشي،"**الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 25.

كما تعرف الشخصية "الكارزماتية" مدى الإعجاب الشديد للمحكومين بصفات وأعمال الزعيم أو الحاكم وهذه الإعجابات هي مصدر جذب وحب وهيمنة واحترام".[1]

فشرعية القائد هنا نابعة من الإعتقاد بأحقية هذه الشخصية بمنصب القيادة بحكم تمتعه بجملة من المقومات والقدرات والأحداث التي تأهله كشخص.

حسب تعريف "السيد الحسني" في كتابه "الشخصية الكارزماتية في امتلاكه للسلطة" فالقيادة الملهمة تتمتع بخصائص نادرة ويصبح بمقتضاها قائدا أو زعيما. وقد يظهر معه أو بعده أعوان وأتباع يؤمنون بشخصيته ويعملون بمقتضى تعاليمه وعادة ما يقومون بدور الوسيط بين هذا الزعيم الملهم والجماهير.[2] فإن الشرعية مرتبطة أساسا بتجارب والأعمال التي قام بها القائد حيث تعطيه درجة عالية من الثقة ومساندة من طرف المواطنين.

وقد اعتمد الحاكم في النظام السياسي العربي على الشخصية الكارزمية كمصدر أساسي للشرعية.

مثال: في الجزائر: الشخصية الكارزمية التي تميز بها الراحل هواري بومدين وامتيازه بشخصية كارزمية أذهلت العالم، ولكن هذا المصدر مؤقتا ينتهي بوفاة الزعيم رغم زواله، إلا أنه مقيد في مرحلة معينة وخاصة في حالة وجود أزمة تكون الحاجة إلى زعيم قوي تستند عليه الجماهير والذي يعمل على القضاء على هذه الأزمة.[3]

فالقائد الملهم يعبر عن إرادة جماعية كلية في أية حالة من الحالات فالدور الأساسي للشخصية الكارزمية تمثيل دولتها والتعبير عنها في جميع المواقف.

3- المصدر العقلاني القانوني legal rational legitimacy

ينظر إليه على أنه مجموعة من المؤسسات والقواعد الإجرائية التي يمكننا الوصول من خلالها على تنظيم سياسي وضبط سير العملية السياسية أي يعني المواطنين يؤمنون بأن هناك مؤسسات سياسية تقوم بوضع إجراءات وقواعد ملائمة تحظى بقبول الحاكم والمحكومين، حيث يرى بعض المفكرين أن النموذج

---

[1]- سعد الدين إبراهيم، "**مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،**" **ورقة مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية"، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1987، ص 406.

[2]- السيد الحسني، "**علم الإجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا**"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994)، ص 252.

[3]- علاء الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص ص 62 -63.

العقلاني القانوني هو مصدر رئيسي في بناء الدول القومية الحديثة في الغرب.[1] فهذا النوع من مصادر الشرعية مدون في الأنظمة العربية. وعبر عنه من خلال وضع مجموعة من الدساتير والقواعد القانونية وخاصة في فترة التحول الديمقراطي.

وجاءت ترجمة هذه الشرعية في مصطلح حديث سمي بالديمقراطية الليبرالية.

حيث تقوم السلطة العقلانية القانونية على أساس عقلي رشيد مصدره الإعتقاد في القواعد والمعايير موضوعية غير شخصية، أي أن هناك اعتقاد رسمي في تفوق بناء معين في المعايير القانونية.أي كان محتوى هذه القواعد . [2]

حيث يرى ايستون أن المؤسسة مصدر أساسي لبناء الشرعية فهي قادرة على الإسهام في الثقافة السياسية نحو القاعدة الضرورية لأي شرعية دستورية أو بنيوية مؤسسية .

فالمؤسسة السياسية في الأنظمة السياسية العربية تفتقد إلى الشرعية كونها تابعة لمؤسسة كانت قائمة في عصر الإستعمار، حتى لو تسعت بالشرعية تنفي مسير من طرف سيادي فاسد.

في فترة السعينات، باشرت العديد من الدول العربية، إصلاحات سياسية وقانونية ودستورية، حيث تؤكد معظم الدول العربية في موادها قيام دولة على مبدأ، الفصل بين السلطات والسيادة الشعبية ومن أمثلة ذلك:

تعديل الدستور الجزائري سنة 1989-1996-2008 والتعديل الحالي إضافة إلى شهدة العالم العربي من ثورات واحتجاجات شعبية التي كان طلبها الأساسي إقامة شرعية دستورية وتم إسقاط بعض الأنظمة السياسية نذكر منها على سبيل المثال مصر، ليبيا ،تونس.

إن التطبيق القانوني والصحيح من طرف المؤسسات السياسية كمصدر أساسي لتجسيد الشرعية في الوطن العربي. وغيابها يعني اهتزاز ثقة المواطنين بالنظام السياسي القائم، فابتالي فقدان الشرعية وهذا ما يؤدي إلى خلق فجوات بين النظام سياسي و الجماهير العربية.

---

[1]- عادل عامر، "الأنظمة الحاكمة وبناء الشرعية"، مجلة حركة مصر المدنية، **متحصل عليه من الموقع:** http://www.ciriqegypt.org.

بتاريخ: 2016/03/25 على الساعة: 14:06.

[2]- خميس والي حزام، مرجع سابق، ص 35.

المطلب الثالث : أسباب فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

من الأسباب التي تؤدي إلى ضعف أو فقدان الشرعية أو وضعها موضع السلك والتساؤل من قبل المجتمع تتمثل هذه في ثلاثة أسباب تتمثل في أسباب السياسية والاقتصادية والقانونية.

أ- **الأسباب السياسية:** تعد هذه الأسباب من أهم العوامل التي أدت إلى تآكل الشرعية في الوطن العربي ويرجع ذلك إلى :

1- عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة العربية: مفهوم الدولة في حد ذاتها بمفهوم غير مستقر فحسب "سيشال برنهر" في دراسة لدولة في العالم العربي حيث يرى أن الدولة الضعيفة استقلاليا عن الشخص الحاكم أو مايعرف بصاحب السلطة.[1]

كما يرى أن الدولة وغيابه يعني غياب الدولة، فهذا ما خلق فجوة عميقة بين شخص الحاكم والدولة ككيان سياسي هنا تكون السلطة مجسدة في الحاكم وهذه الميزة أساسية للسلطة في الدول العربية.

ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى فقدان الشرعية هي الشخصية الكارزمية التي عملت على ترسيخ فكرة أن ما يفعله الحاكم صواب.

وكل من يقف ضده يكون ضد المصلحة، كما عملت على ربط نفسها بالقضايا الوطنية وتكريس حكمها وسيطرتها على كافة الأجهزة الأساسية في الدولة.

إن القوة التي تملكها هذه الشخصية سواء في تمركزها في مناصب سياسية عليها جعلت منها المصدر الأساسي في صنع القرار،[2] ويرجع سبب عدم اكتمال الدولة القطرية العربية إلى:

1- عدم امتلاكها لمقومات وأسس حديثة لبناء الدولة.

2- عدم استقلالية الحاكم عن الدولة فالقائد هو دولة في الدول العربية.

---

[1] – Michel h.bernhard, **charismatique leadership and democratization a webriaperapective**, combtidje, MA : minda decunzburg center of ouropean étudies Harvard and university 1997. P p 310- 311.

[2] – رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**،(الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 101.

3- الدولة كأداة في يد النخب الحاكمة واتخاذ الطابع الشكلي الديمقراطي كأساس للشرعية من أجل ضمان استمرارها في الحكم.

4- استناد القرار إلى صاحب السلطة وهذا ما يقلل من نسبة المؤسسية للدولة.

5- ضعف الحيز الفكري والممارساتي للفعل السياسي حيث ابن خلدون في مقولته الشهيرة "إن اطباع العرب قد بعدت عن سياسة الملك" وذلك نظرا لغياب وجود الروية المستقرة والثابتة في تاريخ العرب.

2- هشاشة الدولة: تتميز الدولة بضعف كبير رغم ضخامة في أجهزتها ومؤسساتها حيث يعود السبب الأساسي لهشاشة البنى السياسية إلى طغيان الحكم القبائلي والعشائري السائد في أنظمة الحكم.

إن مؤسسات الدولة القطرية العربية شهدت تضخما خلال العقود الخمسة الماضية من ناحية عددها والعاملين فيها والإنفاق العام وما يترتب عليه تمدد دور الدولة في الإقتصاد والمجتمع.

تعاني معظم الدول العربية بعدم الإستقرار، حيث تغلب عليها الطابع التسلطي على بنية الدولة القطرية القائمة على القهر والقمع، ورغم الخطوات التي اتخذتها الدول كالتحول الديمقراطي، والتعددية السياسية إلا أنها لم تنجح في تحولها إلى دولة وطنية ديمقراطية وقيام بثورة من أجل تغيير النظام نفسه ليصبح وطنيا.[1]

3- عدم التداول السلمي على السلطة: من أهم الدراسات التي توصل إليها علماء السياسة اتجاه القضية المطروحة " التداول على السلطة " فيرى ابن خلدون في كتابه على أنها طبيعة عربية في التمسك بالحكم مما يؤدي إلى انهيار العمران.

هذه النقطة تبقى مفقودة في العالم العربي مما يؤدي إلى اهتزاز شرعية النظام السياسي ويعد كعنصر أساسي في نشوء الأزمة حادة مما يؤدي إلى تقليص الحريات الأساسية وهذا الأمر الذي يفتح المجال لتمرد والعصيان وانقلاب على السلطة.[2]

4- انتشار ما يعرف بالفساد السياسي والإداري الذي يمارسه أصحاب المناصب العليا في الإدارة وينتج هذا الفساد أجهزة الرقابة.

---

[1]- سليمان العودة، **أسئلة الثورة**، (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 35.

[2]- نوار بلخربي، "أزمة الشرعية في الجزائر(1962، 2007)، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2006، 2007)، ص 38.

5- فشل مؤسسات النظام السياسي في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها وهذا يؤدي إلى تقوية جهاز البيروقراطية واعطائه وظائف التي من شأنها أن تتولاها أحزاب وجماعات المصالح وهذا ما يؤدي إلى تأزم حقيقي في العملية السياسية.

ب- الأسباب الإقتصادية لانهيار الشرعية: تعددت الأسباب الإقتصادية التي ساهمت هي الأخرى في حل أزمة الشرعية:

1- البترول وتأثيره على الواقع السياسي في البلدان العربية كون أن المنطقة العربية منطقة ريعية غنية بالبترول وهذه الثروة جعلت منها محطة أطماع الكثير من الدول الكيرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي كان هدفها الأساسي خلق صراع من أجل السيطرة السياسية والعسكرية على منطقة الخليج، فأثر البترول على السياسة في العالم ويظهر ذلك في :

- تعاظم دور الدول المنتجة للبترول في المحافل الدولية.

- صراع الدول الخارجية على منطقة الخليج.

- دعم القضايا السياسية الإسلامية بواسطة أموال النفط إلى غيرها من الآثار.[1]

إن البترول كعامل يساهم بشكل كبير في نشوء الصراع والنزاع بين قوتين الداخلية والخارجية والعمل على تزعزع الإستقرار حيث أصبحت المنطقة العربية محطة أطماع العرب.

2- الموارد الإقتصادية من العوامل التي أثرت بشكل كبير في تسبب وجود أزمة في العالم العربي.

- ضعف أداء المردودية الإقتصادية في مجال التجهيزات التي لقت المجتمع تكاليف ضخمة مما نتج عنه عجز مالي مستمر أصبحت تعاني منه معظم الوحدات الإنتاجية في الدول العربية.

- تراجع الدول العربية عن الإيديولوجية الإشتراكية في فترة التسعينات تبنت معظم الدول العربية النهج الليبرالي مثل: تبنت تونس سنة 1970 الليبرالية الإقتصادية وأفسحت المجال أمام رأس المال الخاص

[1]- سامية محمد جابر، قضايا العالم العربي، **متحصل عليه من الموقع :**

http ://.www.rotobarabia.com

بتاريخ : 2016/04/02 على الساعة: 00:22.

والإستثمارات الأجنبية، والجزائر أيضا سنة 1989، فترافقت هذه الإصلاحات الإقتصادية جملة من الإصلاحات السياسية التي وسعت مجال المشاركة السياسية وحرية اتخاذ القرار.[1]

فلا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل غياب العدالة التوزيعية والطغيان وعدم الإستقرار في الأمد القصير وخاصة في البلدان المتخلفة.

2- فشل الإصلاحات الإقتصادية بسبب الرشوة والفساد الذي أصبح يمس معظم مؤسسات الدولة في أعلى مستوياتها هذه المعاملات غير القانونية تساهم في القضاء على الإقتصاد الذي يعد كمستوى أعلى للدولة.

هشاشة الإقتصاد سببه التبعية الإقتصادية للخارج حيث يجعله تحت سير، لما تمليه عليه المنظمات المالية الدولية وبالتالي تصبح غير قادرة على المبادرة والتطوير.

إن هذه الفجوات الإقتصادية تعد من أهم الأسباب التي تعمل على خلق أزمة الشرعية داخل الدولة.

3- الأسباب القانونية لانهيار الشرعية: يعد السبب القانوني من أهم أسباب تآكل الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

1- الدساتير العربية وصيغتها ومكانتها في الأنظمة العربية، تمتاز الدساتير في الدول العربية بخاصية عدم وضوح القواعد القانونية والدستورية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، فالدستور العربي عبارة عن نصوص منقولة من الدساتير العربية فمعظم الدول العربية حديثة الإستقلال، فمعظم المواد القانونية من الدستور لا تنسجم مع ظروف وطبيعة المجتمعات، ويتضح ذلك في الاتفاق الكبير من النصوص القانونية، فمثال ذلك في الدساتير العربية يتضح توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لكن في الواقع يظهر العكس ويتضح سيطرة الحاكم على كافة مناحي ومؤسسات الدولة وتركيز السلطة بيده (من بينها المؤسسة التشريعية).[2]

إضافة إلى تهميش دور القضاء في الأنظمة العربية، رغم هذا إلا أن نظم الحكم العربية نجحت بدور كبير في تحرير الدستور من المحاسبات السياسية، حيث قامت السلطات التنفيذية بكتابة الدساتير

---

[1]- علاء الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص 156.

[2]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص 100-104.

وملاحق التفسيرية، كما عملت على تأويل النصوص الدستورية التي تخدم احتياجات هذه السلطة عن طريق تشكيل لجان قانونية مختصة في هذا.[1]

– عدم الإتفاق الدولي على العمل الرسمي "بقانون الطوارئ"* فهناك من الدول من عملت بها رسميا مثل سوريا منذ 1963، مصر 1981 والجزائر 1992 وهناك من رفضت العمل بها وأعلنت فعليا على عدم اتخاذ قانون الطوارئ مثل العراق والبحرين.

في هذا الوضع يتم تشكيل محاكم استثنائية مع عدم توفير أي ضمان للعدالة أثناء المحاكمة.

كما يتولد أيضا عن ذلك تقييد لحرية الرأي والتعبير والرفض نهائيا، المنطق الداعي للعمل بهذا القانون.

رفض أيضا معظم الدول العربية الإنضمام إلى اتفاقية حقوق الإنسان فمن سلبية الأنظمة العربية هو أن نجد معظم الدساتير نصت على حقوق الإنسان[2] لكنها لا تحترم ولا تطبق.

---

[1]– خميس والي حزام، مرجع سابق، ص 250.

* قانون الطوارئ: هو قانون يأخذ في التشريع مسار أي قانون آخر لكنه قانون معلق ولا يصبح نافذ إلا بمرسوم يعلن إطلاق الأحكام العرفية أما ما يسمى حالة الطوارئ.

[2]– علاء الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص 147– 148.

المبحث الثاني: دراسة جغرافية وتاريخية لدولة تونس.

تتمتع تونس بمجموعة من المقومات الإقتصادية والخصائص الطبيعية والبشرية التي تتميز بها الدولة التونسية وفي هذا الصدد سنحاول الإلمام بهذه المقومات، وكذلك الوقوف على أهم الظروف التاريخية التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل الدولة التونسية الحديثة ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى العناصر التاريخية.

المطلب الأول: الإطار الطبيعي والبشري لتونس.

في هذا المطلب سنحاول معرفة الموقع الجغرافي ومساحة الدولة وأيضا المقومات الإقتصادية التي تمتاز بها.

أ- الإطار الطبيعي (الموقع الجغرافي والمقومات الإقتصادية).

يمتاز الموقع الجغرافي الإستراتيجي، الذي جعل تونس ملتقى الحضارات على مر التاريخ جعل منها اليوم موقعا ملائما للإستثمار والإنتاج والتجارة.

تقع تونس في أقصى شمال قارة إفريقيا، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا حيث يقدر طول حدودها بحوالي 480 كلم 2 ومن الغرب الجزائر بطول حدود تقدر ب 1050 كلم2، يبعد عن مضيق السقلية بإطاليا حوالي 140 كلم وتبلغ طول شواطئها نحو 1200 كلم.[1]

- تبلغ مساحتها حوالي 163600

- استقلت تونس عن فرنسا في 1956/03/20.

- أعلنت عن النظام الجمهوري فيها 1957/07/25 وأقامت دستورها سنة 1959.

- تميزت حكومتها بدرجة عالية من المركزية.

- تتميز تونس بمقومات طبيعية ومناخية ساعدتها في بناء إقتصاد متعدد الدخل وما ساعدها على ذلك الموقع.[2]

---

[1]- أنظر الخريطة 1، ص 190.

[2]- أنظر الخريطة رقم 2 خاصة بالطبيعة والمناخ، ص 190.

تقع تونس بين خطي الطول 30° و14 دقيقة و37° و13 شمالا خط الإستواء وبين خطي الطول 7° و31 دقيقة و11° و36 دقيقة شرق خط غرينتش.[1]

- **الأقاليم الجغرافية والمقومات الإقتصادية:** تنقسم هذه الأقاليم إلى إقليمين أساسيين حددهما الإمتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي:

1- الإقليم الشمالي: تحتل أكبر مساحة من تونس حيث تشمل 1/3 من الأراضي التونسية تمتد إلى شمال من جبال الأطلس، تحتوي على كثافة سكانية عالية، تقدر بحوالي 70% من السكان.

يشتهر هذا الإقليم باستقطاب السكان من الجنوب نحو الشمال.

تعد من أكبر المناطق إستغلالا من الناحية الإقتصادية إذ يساهم "وادي مجردة وسهل تونس" بتحقيق نصيب أبر في إنتاج القمح.[2]

تتمركز معظم الدول المنتجة في النطاق الشمالي مثل مدينة تبرسق وسليان يشتهر بإنتاج الحبوب، مدينة قفصة زراعة الفستق كما تشتهر مدينة بنزرت بالثروة السمكية الهائلة إضافة إلى انتاج البقول والزيتون.[3]

2- الإقليم الجنوبي: يعد القسم الثاني من مساحة الدولة وينقسم إلى مايلي:

أ- السهل الشرقي: يتميز هذا السهل بزراعة الزيتون حيث يحتل المركز الثالث عالميا في تصدير زيت الزيتون والأولى على المستوى الوطني في تصدير الزيتون في ميدان الزراعة تمتد على طول الساحل الممتد إلى الجنوب يشتهر بالزراعة لمختلف أنواع الزيتون.

ب- التلال والهضاب: تشتهر بهضاب الإستيس تسود في هذه المنطقة المراعي الحافة أي يعتبر منطقة رعوية فيها تتربى الحيوانات تساهم في الإنتاج الحيواني ب 5/1 من دخل الإنتاج الزراعي يتمركز حوالي ¼ من سكان تونس في هذا الإقليم تزخر بحشائش الحلفاء، حيث تشتمل على ما يزيد عن 47000 كلم2 في تونس.

---

[1]- محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير: المنطقة العربية للتنمية الإدارية**، (د.ب.ن، د.د.ن، 2005)، ص 277.

[2]- يسرى الجوهري، " **جغرافية المغرب العربي**"، (مصر: مؤسسة شهاب الجامعية، 2002)، ص 215.

[3]- محمود السيد، **تاريخ دولة المغرب**، (مصر: مؤسسة شهاب الجامعية، 2000)، ص 95.

تونس الجنوبية: تشتهر هذه المنطقة بالخليج الذي يعتبر من أهم المناطق صيد الأسماك إضافة إلى الواحات المنتشرة حول شط الحديد.[1]

تمتاز الدولة التونسية بعدة مناطق كبرى تتمثل في ثلاث تقسيمات وهي كالتالي:

1- التل الأعلى: الذي يقع في الشمال يغطي الإقليم الشمالي لتونس.

2- الوسط: يمتاز بسهولة العليا والمنخفضة التي تنتهي عند الساحل الشرقي.

3- المنطقة الداخلية: منطقة صحراوية يحدها شط الحديد شمالا تونس بمجموعة من المعادن تتمثل أساسا في الحديد الذي يرتكز في المناطق الشمالية والغربية من تونس.

أما الفوسفات يرتكز في وسط تونس "قفصة" بحيث تغطي صخور الفوسفات بحوالي 380 كلم2، إضافة إلى المعادن الأخرى كالرصاص الملح، الغاز الطبيعي الزئبق.[2]

يتمتع الإقتصاد التونسي بتنوعه ونشاطه وحركته كونه يملك قطاعات زراعية وسياحية وطبيعية إضافة إلى قطاع المناجم.

يبرز دور الحكومة في التحكم في الإقتصاد الدولي والتدخل هنا يكون بقوة ومع بداية السبعينات قل التدخل الحكومي وذلك نظرا لتوجه الإقتصاد الدولي نحو الخصخصة وبلغت نسبة النمو 55% كما تباطئ معدل التضخيم ويرجع السبب الأساسي لنمو الإقتصاد إلى زيادة عائدات القطاع السياحي والتجاري.[3]

مثال تساهم السياحة في تغطية العجز التجاري.

---

[1]- حزر الله منير، "الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص 32.

[2]- يسرى الجوهري، مرجع سابق، ص 216.

[3]- أنظر الملحق رقم 01 ، ص 191 .

الجدول رقم 1: يبين مساهمة السياحة في تغطية العجز التجاري (بالمليون دينار).

السنة	العائدات السياحية	نسبة تغطية السياحة للعجز التجاري
2000	2095.1	%56.3
2003	1902.9	%52.2

المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة.

أما القطاع الطاقوي فقد بلغ الناتج المحلي الخام في سنة 2006 حوالي 36522 مليون دينار تونسي أي بنسبة نمو فاقت 5.6%، كما بلغ حجم اليد العاملة 33% وحسب الأرقام الرسمية تنوعت الأنشطة الإقتصادية بين مختلف القطاعات.

الجدول رقم 2: يبين تنوع الأنشطة الإقتصادية في مختلف القطاعات.

القطاع الإقتصادي	الناتج المحلي الخام	النسبة من الناتج المحلي الخام الإجمالي	حجم اليد العاملة	النسبة من اليد العاملة الإجمالية
الفلاحة والصيد البحري	2,4489	12,3%	3,461	16,%
الصناعة الإستخراجية	8,5021	13,7%	6,414	14,7%
الصناعة التحويلية	6,6894	18,9%	6,554	19,6%
الخدمات	6,15587	42,7%	7,1394	48,9%
	مليار دولار		بالألف نسبة	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء في تونس.

أما فيما يخص التقرير السنوي الذي أقره المصرف المركزي التونسي في ايرادات تونس من الغاز الطبيعي ازدادت نسبته إلى حوالي 8.2% وتنوعت الإرادات بين المنتوج المحلي ورسوم العينية التي تتقاضاها تونس على عبور أنبوبين للغاز الجزائري على أراضيها نحو إيطاليا وسلوفينيا، حيث أصبح الغاز يشكل 44.6% من مصادر الطاقة في تونس.[1]

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للسكان في تونس.

يتميز التوزيع الجغرافي بتونس بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية حيث توجد بها كثافة سكانية مرتفعة بنسبة 562ن/كلم2 والمناطق الداخلية والجنوبية شبه منعدمة فيها بنسبة 53ن/كلم2، ويرجع سبب هذا التباين للظروف الطبيعية والتاريخية والبشرية وذلك إلى أولويات تمركز الإستثمارات الإقتصادية المركزة في الأقاليم الساحلية.

كما شهد المجال السكاني في تونس تباين آخر يتمثل في ارتفاع نسبة الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف وهذا راجع للنزوح الريفي والهجرة الداخلية نحو المدن.[2]

– حسب الإحصائيات التي وردت حيث شهدت المراكز الحضرية والسياحية خاصة نموا سريعا وتوسعا عمرانيا كبيرا وتهيمن المجموعة الحضرية لتونس العاصمة على خمس مجموع سكان البلاد .

فتونس تعاني من مشكل التفاوت في نسبة عدد السكان أي بروزهم بشكل كبير في المدن الكبرى وانخفاضهم في المناطق الأخرى.[3]

ولقد تسبب هذا الإنفجار الحضري في بروز مشاكل كبيرة شملت السكن والبطالة وظهور الأحياء القصديرية وهذا راجع على عدة:

1– التأطير الإداري والسياسي والإجتماعي إذ بادرت الدولة بتحويل عدة تجمعات بشرية إلى بلديات حيث تم بعث 70 بلدية جديدة ما بين 1956–1966 وقد هيأت الدولة في هذه البلديات عدة تجهيزات تأطيرية

---

[1]– المولودي تسومي،" السياسة التنموية في تونس والحوار الإجتماعي"، **متحصل عليها من الموقع:**
http://www.tanwerr.sd/araiq/modules/smartsection/itm,php
بتاريخ: 2016/04/04 على الساعة: 19:33.

[2]– عباش عائشة،" إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير سياسة عامة، الجزائر: يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007–2008)، ص 104.

[3]– أنظر الملحق رقم 02 ، ص 191 .

في نطاق سياسية ترمي إلى النهوض الإجتماعي والثقافي للسكان والقضاء على الفوارق الجهوية واكتساب العلم والعلاج ومحاربة ظاهرة البطالة.

2- إهمال جانب الإهتمام بالقطاع الزراعي والتركيز على القطاع السياحي والصناعي نظرا لتركيز المشاريع الصناعية في المناطق السياحية.[1]

3- تحفيز المبادرة ورفع الإستثمار الخاص مع تنمية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

3- انتهاج استراتيجية تنموية منفتحة على الخارج، يستند على النهوض بالتصدير واستقطاب الإستثمار الخارجي التدريجي في الفضاء العالمي عبر ارساء اتفاقيات ثنائية ومحددة الأطراف للتبادل الحر والشراكة.

5- تحديد الأسواق والمعاملات عبر الإصلاح المعمق للسياسات الإقتصادية.

6- تكريس تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة عبر تأمين سلامة التوازنات الحملة الإقتصادية والنهوض بالتنمية الجهوية.[2]

اتجهت تونس لتنفيذ مخطط للتنمية سمي هذا المخطط بالمخطط الخماسي الاول (1987-1991) (1992-1993) هدفه الأساسي تحقيق الإستقرار الغقتصادي الكلي ومن ناحية أخرى ادخال التدابير الأولية لتحديد الهيكلة.

- اتجهت تونس بعد ذلك إلى الإنفتاح الإقتصادي من سنة 1996 إلى 2011 عرفت فيها انفتاح كامل على العالم الخارجي وتمركزت كل هذه التدابير الإقتصادية نحو الساحل وإهمال المناطق الداخلية والجنوبية مما أدى إلى توليد عدم التوازن داخل الدولة وتفاقم نسبة البطالة، إضافة إلى الهجرة الداخلية نحو المناطق السياحية.[3]

إضافة إلى عدم دعم المجال الزراعي التي تعتمد عليها المناطق الجنوبية والوسطى وهي بدورها تعتمد على مستويات تتميز بمنطقة جفافية تنعدم فيها نزول الأمطار.[4]

---

[1]- الحبيب دلالة، "**الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس**"، (دار سراس للنشر، 1993)، ص 50 -51.

[2]- عباش عائشة، مرجع سابق، ص 106.

[3]- حزر الله منير، مرجع سابق، ص 40.

[4]- المولدي تسمومي، مرجع سابق.

لقد سادت هذه السياسة التنموية في عهد الرئيس "الحبيب بورقيبة" كانت تخاطب على العنصرية والحداثة، حيث كان هناك تفاوت بين الريف والمدينة.

وفي الأخير يمكن أن نقول أن تونس تتميز بميزة أساسية وهي نمو سكانها غير متزن حيث تميز الوضع الديمغرافي بتزايد طبيعي حتى 1987، حيث قدر عدد بالسكان سنة 1956 ب 3.783.169 م ن، أما في سنة 1984 فقد بلغ 1984 عدد السكان أنذاك ب 6.666.173 م ن ونتيجة هذا التزايد الكبير، قررت الدولة التونسية تخفيض في المعدل السنوي للزيادة السكانية في إطار خطط التنمية التونسية وصلت نسبة نموها على 1.9% وهي أقل نسبة في قارة إفريقيا.[1]

وكان الهدف الأساسي من تخفيف هذا النمو هو تحقيق أكبر قدر من النمو الإقتصادي لكن هذا عاد عليه سبب مشاكل حضرية وهي:

- الهجرة الداخلية إلى المناطق الحضرية.

- إنتشار ما يعرف بالإكتظاظ في المدن الكبرى حيث وصل تعدادها السكاني إلى نسبة 9 ملايين.

- إجبار الحكومة على تحسين الوضعية المعيشية حيث وصلت نسبة التعداد السكاني إلى 11 مليون.[2]

[1]- حزر الله منير، مرجع سابق، ص 43.

[2]- أنظر الملحق رقم 03 ، ص 192 .

المطلب الثالث: الظروف التاريخية لنشأة الدولة التونسية الحديثة.

تتمثل هذه الظروف فيما يلي:

1- الحماية الفرنسية: ظهرت الأطماع الأوروبية في الأقطاب العربية الثلاثة تونس، الجزائر، المغرب، منذ سنة 1802. وفي سنة 1858، بدأ يظهر التدخل الفرنسي وبشكل كبير في تونس، حيث فرضت فرنسا على الباي ميثاق "بعهد الأمان" الذي أعطى الصلاحية للفرنسيين بموجبه ممارسة الحماية على سائر سكان تونس.

ومنذ ذلك الميثاق أصبحت تونس مستعمرة لفرنسا منذ سنة 1860.[1] وكانت هذه المرحلة انتقالية فقط، فيعد مؤتمر عام 1878 تم بموجبه تنازل إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح فرنسا وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية ،حيث دخلت الجيوش الفرنسية إلى تونس بقيادة "بول فيري"* في 1881/05/12. وتم توقيع معاهدة "الحماية" "معاهدة باردو" التي أمضاها محمد الصادق باي، وفي عام 1883 كانت "معاهدة المرسى" التي أصبحت تونس بموجبها تحت السيطرة المباشرة لفرنسا في كل المجالات إلى غاية منتصف القرن العشرين (1855-1856)* انتمت هذه المعاهدة "المرسى" التي تحث على الإحتلال الكامل لتونس.

2- النضال السياسي: منذ تلك المعاهدات أي الإحتلال الفرنسي لتونس بدأ النضال السياسي التونسي تحت شعارات تنشيط السياسة التونسية وذلك تماشيا مع ايديولوجية المناضلين (اشتراكية، برجوازية، رأسمالية، شيوعية).

- معظم هذه الإيديولوجيات لم تطالب بالإستقلال التام.

- كلها تنادي بإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- تطالب ببقاء تونس في ظل حماية فرنسا.[2]

---

[1]- حمة الهمامي، "**المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية واجتماعية**"، (تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989)، ص 23-24.

* بول فيري jules francois وزير فرنسي وسياسي من أنصار الحركة التوسعية camille felly الفرنسية.

* معاهدة مرسى: تم التوقيع على هذه الإتفاقية من طرف علي باشا باي وبول كانيون في 1883/07/08 هدفها السيطرة الكاملة على تونس.

[2] – louis Pelillier, **la conquête de l'indépendance tunisienne**, (paris édition Ropert Laffont, 1979), P 16-17.

وعرفت الحركة الوطنية التونسية بمايلي:

1- الحزب الحر الدستوري التونسي: يعد أول حزب سياسي تشكل في تونس بزعامة "عبد العزيز الثعالبي" يتكون هذا الحزب من الثقفين الأرستقراطيين والملاك العقاريين وأصحاب التجارة والحرفيين يهدف هذا الحزب إلى:

1- الإبقاء على التواجد الفرنسي في تونس وحمايته للدولة.

2- وضع الدستور القائم على الفصل بين السلطات واحترام الحريات الفردية وحق الملكية الخاصة، وكذلك ضمان حق الملكية.

3- تكوين برلمان تونسي يمثل فيه نسبة لكل من التونسيين والفرنسيين أي الإندماج مع فرنسا.

فقد تشكل هذا الحزب مجموعة انبثقت عنه سميت ب(حسن العقلاني). التي كونت حزب سمي ب " الحزب الإصلاحي التونسي " كان يمثله "محمود الماطري" و"الحبيب بورقيبة" إضافة إلى مجموعة من المحامين والأطباء وشكلت هذه المجموعة حزب حر دستوري جديد بمؤتمر قصر الهلال المنعقد ب 1934/03/02 رغم التشكيلة الجديدة إلا أن المطالب لم تتغير حافظت على بقاءها، بل شجعت أكثر على دعوة فرنسا للحماية. المنصوص عليها في معاهدة باردو وهذا ما وضحه "الحبيب بورقيبة" في قوله:" لقد أكدنا ما هو صحيح قطعنا أننا لم نكافح أبدا مبدأ الحماية نحن نعتبر أن معاهدة باردو أن طبقت.....تقضي حدما إلى نتيجتين: إزدهار وتحر الشعب التونسي وتعلقه بأكثر متانة بفرنسا".[1]

2- الحزب الشيوعي التونسي: تأسس الحزب عام 1932 وبدأ العمل به سنة 1939 حيث قاد الحزب في الفترة الإستعمارية بقيادة "علي جواد" ومن مواقفه:

- حصر المطالبة بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية.[2]

- الوحدة الفرنسية، بمعنى الدفاع على ضرورة المحافظة على العلاقة بين كل من فرنسا وتونس.

---

[1]- حمة الهمامي، مرجع سابق، ص 25.

[2]- سالم لبيض، **قراءة في العلاقات الدولية القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس (1957-1987)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 229- 230.

3- الحركة النقابية: برزت الحركات النقابية في تونس منذ 1924، أين تأسست أول نقابة "جامعة عموم العملة التونسية" بقيادة محمد علي الحامي، هدفها الإصلاح. لكن رغم ذلك إلا أنها تم حلها من طرف الفرنسيين عام 1926 بطريقة قمعية.

ونتيجة ذلك قامت تونس بعدة محاولات في تشكيل نقابات إصلاحية "مركزية نقابية" بزعامة بلقاسم القناوي عام 1937 إلا أنها تمت بالرفض من قبل الحزب الدستوري الجديد وعين على رأسه "الهادي نويرة" وحلت هي الأخرى بأسلوب قمعي 1938.

وعام 1946 تأسس الإتحاد العام للشغل بزعامة "فرحات حشاد" اتخذت الطابع البرجوازي حيث لعبت دورا كبيرا في النضال الوطني استقطبت العديد من العمال تميزت بخاصية السياسة المتمثلة في شق الإضرابات على الوجود الفرنسي.

لقد كان للحركة النقابية في تونس بعد مغربي أكثر من أنه بعد وطني.

4- نضال الحركة الطلابية: هي حركة اجتماعية تحريرية رافضة لتواجد الإستعمار ظهرت نتيجة عدة تناقضات عاشها المجتمع.

تعود الأصول التاريخية لهذه الحركة على سنة 1910، حيث طال العديد من الطلاب بإصلاح التعليم بجامع الزيتونة، كما قاموا بإضراب عن الدراسة عام 1943. وشاركوا في المؤنمر التأسيسي للإتحاد العام التونسي للشغل في سنة 1946. كما عملوا على تأطير التعاطف الشعبي مع القضية الوطنية والقضايا القومية سنة 1948،[1] ونتيجة للتطور الطبير الذي عرفته هذه الحركة في عدد التلاميذ الذي وصل إلى (15000) سنة 1950 شكلت إتحاد خارج تونس سمي بإتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين في فرنسا وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف.[2] لكن شهدت هذه الحركة نزاع مع الحزب الحر الدستوري الذي أصبح الممثل الرسمي للدولة التونسية، سواء كان هذا في فترة الإستعمار أو بعد توقيع الإستقلال الداخلي الذي كان سنة 1955. الذي دخل بموجبه في أزمة سياسية تعدت نطاق الحزب الذي إشتمل المجال السياسي والاجتماعي التونسي.

---

[1]- عباش عائشة، مرجع سابق، ص 95 .

[2]- محمد علي الماوي،" الحركة الطلابية في تونس من 1950-1988"، **مجلة الحوار المتمدن**، عدد 3297، مارس 2011، ص .

3- أزمة الإستقلال وإعلان جمهورية: ظهرت هذه الأزمة منذ سنة 1955 نتيجة لعدم وفاء فرنسا بوعد الذي قطعته للحزب الحر الدستوري سنة 1952 الذي كان ينص على منح الإستقلال لتونس، حيث نتج عن ذلك ثورة مسلحة ضد فرنسا مما جعلها ترضخ إلى المفاوضات سنة 1955 التي أقرت فيها حكومة مانديس فرانس بالإستقلال الداخلي لتونس وتأجيل الإستقلال الكامل من ثم اتفاقية الإستقلال الداخلي.[1]

* تعود هذه الخطوة من "الذي خطاها بورقيبة" من أهم الخطوات التي أحدثت شرخا كبيرا في الأواسط التونسية . حيث أصبحت مقسمة إلى شقين:

1- شق مؤيد للإتفاقية: أي مؤيديين للرئيس بورقيبة مؤيديين للحزب الحر الدستوري. وللديوان السياسي.

2- الشق المعارض للإتفاقية: مؤيديين للأمين العام للحزب الدستوري صالح بن يوسف ولجماعة الأمانة العامة . فقد اكتسب هذا الشق شعبية كبيرة وجماهير هائلة وتيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية مختلفة الإتجاهات. إذ يقول" أحمد بن صالح" "كانت تتقيد فيها ثورتان: "ثورة على أنفسنا لأننا صرنا على هذه الحالة من القابلية للإستعمار إلى درجة أنه هيمن علينا وثورة على الإستعمار....".

كان هذا من نموذج النضال السياسي لأحد أطراف الحركة اليوسفية (الإتحاد العام التونسي للشغل).

أما فيما يخص النضال العسكري، فقد عملت الحركة على تشكيل جيش التحرير الوطني التونسي لإعلان الكفاح المسلح في سبيل إستقلال الأقطار المغاربية. ولقد تلقت دعما من مصر سنة 1952.

ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن التأييد الشعبي الذي حظيت به الحركة اليوسفية أدت إلى تحقيق الإستقلال التام لتونس في 20 مارس 1956 مما أثر على باقي أقطاب المغرب العربي يمثل استقلال مغرب وظهور مجموعة أحداث في الجزائر .[2]

وبعد الإستقلال تم تعيين الحبيب بورقيبة مقاليد الحكم 1956 الذي يرى في المعارضة السياسية اليوسفية أنها معارضة يجب القضاء عليها ، وعليه تم القيادة الدولة لصالح الجناح البورقيبي وانتخب كرئيس للدولة التونسية.

---

[1] – Lounis Perillier, opcit p 19- 20.

[2]- سالم لبيض، مرجع سابق، ص 221.

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي في تونس.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى طبيعة النظام السياسي التونسي في فترة مابعد الإستقلال وبداية حكم الرئيس الحبيب بورقيبة والقوانين التي سنها، أيضا التعديلات الدستورية التي قام بها الرئيس زين العابدين بن علي في شتى المجالات.

المطلب الأول: النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة.

بعد الإعلان عن قيام الجمهورية التونسية المستقلة في 25 جويلية 1959 تم تعيين الحبيب بورقيبة على رأس النظام السياسي، والذي اعتمد في طبيعة حكمة على النموذج العربي من أجل عملية تحديث المجتمع التونسي والأخذ بمجموعة من القوانين والتشريعات المخالفة للثقافة الإسلامية والعربية المتمثلة فيما يلي:

1- من الجانب الثقافي:

كانت المحافظة على الهوية الوطنية في نظر بورقيبة جزء من الكفاح ضد الإستعمار، ودافع على مقومات الشعب التونسي وأجل الإفصاح عن قناعته الثقافية وتطبيقها ميدانيا تفاديا لأي خلاف الذي يمكنه أن يعرقل مشروعه السياسي في توحيد الشعب التونسي وقيادته بالرغم من أن بوادر تطبيق هذا المشروع بدأت أثناء الفترة الإستعمارية واستمرت، في ظل توقيع إتفاقية الإستقلال الداخلي عام 1955، حيث نصت المعاهدة على أن الثقافة الفرنسية ليست لغة أجنبية على التونسيين وضرورة تدريسها في مختلف مراحل التعليم،[1] وحتى بعد استقلال تونس ظلت المدرسة التونسية خاضعة للهيمنة الإمبريالية الفرنسية من حيث نظام التعليم ومحتوى برامج التدريس وعليه من أهم الإنجازات الثقافية التي انطلق فيها الرئيس بورقيبة فهي كما يلى:

1- إلغاء المحاكم الشرعية وإقامة نظام قضائي بورجوازي مستوحى من النظام القضائي الفرنسي.

2- إقرار قانون الأحوال الشخصية، لتحقيق العدالة بين الرجل والمرأة، وأهم الإصلاحات التي أقدم عليها بورقيبة في هذا الصدد نذكر :

- إلغاء تعدد الزوجات، وجاء في المادة 18 من القانون الجديد بأن الزواج من زوجة ثانية جريمة يعاقب عليها القانون بالغرامة أو السجن.

- كما تطرق في المادة 30، بأنه يحق للمرأة والرجل طلب كل منهما الطلاق، وللقاضي أن يبذل جهود لتسوية الخلاف. وفي حالة الطلاق تستفيد المرأة مثلها مثل الرجل من النفقة والوصايا على أولادها وللرجل حق الوصايا على أولاده[2].

- وفي شأن المراث، جاء في المادة 143 الفقرة 02: على أولوية إعادة الملك إلى مالكه الشرعي، والذي من خلاله تكون الأسبقية في توريثه للبنات والحفيدات من بين الورثة من جهة الأب والمنسوبين إلى الأب مثل الإخوة الذكور، أبناء المتوفي والأعمام وأبناءهم، ومساواة حقوق الإناث المالية الموروثة بحقوق الذكور[3].

---

[1]- حمة الهمامي، مرجع سابق، ص ص 60- 65.

[2]- بارعة النقشدي، **المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية**، (الأردن : دار الفارس، 2001)، ص 76.

[3]- بارعة النقشدي، نفس المرجع، ص 78.

إن محتوى هذه المادة فيه تعارض صريح وعلني لما نص عليه القرآن الكريم في قوله تعالى:{ يَسْتَفْتُوْنَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيْكُمْ فِيْ الْكَلَالَةِ* إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوْا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُوْا وَ اللهُ بِكُلِ شَيءٍ عَلِيْمٌ }.[1]

كما جاء بإجراءات أخرى تنظم الزواج، بحيث أعطى للمرأة الحق في أن تعقد عقدا الزواج عن نفسها دون الحاجة إلى والي أمرها. وهذا يوضح أن هناك تعارض مع ما جاء في السنة النبوية وأحكام الشريعة إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "(لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل)".[2]

3- إغلاق جامع الزيتونة الأعظم وهو أعرق جامعة إسلامية وإلغاء التعليم فيه لتعميم التعليم العصري القائم على ازدواجية اللغة العربية والفرنسية، وهذا دليل على وفائه لفرنسا.

وعليه يتضح أن الحبيب بورقيبة سعى إلى استئصال كل المقومات الإسلامية وإدخال كيان الحضارة الغربية، مما أدى إلى إفراز قوى معارضة تطالب بمقاطعة هذا المشروع، إذا احتجت المنظمات الطلابية كما تضمنته تلك الإصلاحات من طمس وتغريب للهوية التونسية، ودعى الإتحاد العام التونسي للعمل في 26 جانفي 1978 إلى إضراب شامل .[3] ولكن باعتبار السلطة السياسية في تونس هي المقرر والمنفذ فإنها لا تعطي أهمية لما يدير ضدها وواصل الرئيس بورقيبة في إنجاز إصلاحاته.

2- من الجانب الإقتصادي:

اتجهت الدولة التونسية في المجال الإقتصادي إلى استراد النموذج الإقتصادي الغربي الذي يتوافق مع العقلية البورقيبية ولا يتلائم مع البيئة التونسية، بحيث دعمت السلطة النفوذ الإقتصادي للبرجوازية الكبيرة، الفلاحية والصناعية والتجارية، بواسطة مجموعة من الإجراءات التي تكرس هيمنة الطبقة البورجوازية، وتعمق التبعية الإمبريالية الفرنسية والأمريكية لاحقا. كما أن هذا النمط الإقتصادي وضع لتطوير وإنتاج حاجيات السوق الإمبريالية ومضحيا بالحاجيات الصناعية للبلاد، وكان من نتائج ذلك خلق أزمة على مستوى الجماهير الرافضة للوضع ومنددة بالإستغلال والحرمان الإقتصادي والتبعية الإمبريالية، وأزمة

* الكلالة: ماعدا الوالد والولد.

[1]- سورة النساء، الآية 176.

[2]- أبو بكر جابر الجزائري، **منهاج المسلم**، (لبنان: دار الفكر، 2002)، ص 334.

[3]- محمد مصطفى الزمزمي، **تونس الإسلام الجريح**، (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2006)، ص 338.

على مستوى الطبقات الحاكمة بين البورجوازية البيروقراطية والبورجوازية الخاصة بفعل النظام التعاضدي الذي يهدد المصالح الخاصة[1].

وقد أدت هذه الأزمة إلى أزمة سياسية في البلاد انتهت بغزاحة البورجوازية البيروقراطية من مركز القيادة أمثال أحمد بن صالح الذي انتهى به الأمر إلى السجن بتهمة الخيانة.

وعليه اتجه الرئيس بورقيبة إلى تشجيع القطاع الخاص في كل الميادين لرعاية مصالح الإمبريالية الغربية، وبالتالي تسليم الحكومة مهمة التنمية للقطاع الخاص والرأس المال الأجنبي وكلا الطرفين يسعى لخدمة مصالحه على حساب مصالح الشعب.

3- من الجانب السياسي:

شهدت الساحة السياسية التونسية نوع من الإصلاح السياسي وفيما يلي سنتطرق إلى أهم محاوره وهي:

1- تم إلقاء النظام الملكي أو قيام الجمهورية التونسية بقيادة الحبيب بورقيبة.

2- في 01 جوان 1959 تم الإعلان عن إصدار دستور للجمهورية التونسية الذي من خلاله تم تنظيم الحياة السياسية من قبل الحزب الحاكم "الحزب الحر الدستوري الجديد"، وتضمن الدستور قواعد إرساء النظام السياسي التونسي، وأعتبر قائما على النظام الرئاسي الذي يقوم على ثلاثة سلطات وهي:

أ- **السلطة التشريعية:** تتكون من المجلس الوطني المنتخب لمدة 5 سنوات ويحتوي على أربعة لجان المتمثلة في لجنة الشؤون الداخلية، لجنة الشؤون المالية، لجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية ولجنة التشريعات العامة، وقد نص الدستور في المواد المحصورة مابين المادة 18 إلى غاية المادة 36 على اختصاصات هذه السلطة. [2]

ب- **السلطة التنفيذية:** تمارس من قبل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالموازاة مع انتخاب المجلس الوطني انتخابا حرا، مباشرا، وسري، أما الحكومة فهي مؤسسة مستقلة عن رئيس الجمهورية وهذا الأخير يقوم بتعيين أعضاء الحكومة.

---

[1]- حمة الهمامي، مرجع سابق، ص 91.

[2] – publication du secrétariat d'état a l'information, Tunisie en berf , Tunisie : société d'arts graphique, 1975, p 7.

جـ- السلطة القضائية: بها ازدواجية المهام، إعداد القانون ومراقبة تطبيقه، وجاءت الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة القضائية في المواد 64-65-66-67 من الدستور[1].

كما يتضمن النظام السياسي مؤسسات أخرى وهي المحكمة العليا، المجلس الإقتصادي والإجتماعي الجماعات المحلية والمجلس الدستوري.

3- إقرار مجموعة من الأحكام العامة والمواد التي تضمن حقوق الأفراد مثلما جاء في المادة 08 الخاصة بحرية التعبير والصحافة والنشر وتأسيس الجمعيات والنقابات..... إضافة إلى المواد 9-11 التي تنص على مجموعة أخرى من الحقوق.

4- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة التونسية، بعدما كانت مقصاة من الإنتخاب أصبح لها بعد الإستقلال حق الإنتخاب والترشح وقد تعززت وضعية المرأة التونسية أكثر بعد إصدار الدستور عام 1959، حيث أصبحت تتمتع بكل الحقوق السياسية والمشاركة في الوظيفة التشريعية. وأسس "بورقيبة" الإتحاد الوطني للمرأة التونسية كأداة تواصل النساء مع السلطة السياسية. [2]

5- إعلان الرئيس بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس الأحزاب السياسية بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الإعتماد على أي قوى خارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أو المادي.

- بالرغم من فسح المجال للمشاركة السياسية وضمان الحقوق والحريات للأفراد، إلا أن الواقع أثبت العكس، بحيث هيمنة الرئيس بورقيبة وحزبه .

- الحزب الدستوري على الحياة السياسية، وتأكد على ذلك المادة 08 التي نصت أن الدولة تمنع تبعية الحزب للقوى الخارجية في حين أن الحزب الدستوري تابع للدولة الغربية في سياسته الداخلية والخارجية، وأعلن بورقيبة بأنه صديق العالم الحر ودعى الدول الإفريقية أن تختار المعسكر الغربي. [3]

وصرح بأنه لا يؤمن بوجود الأحزاب السياسية حيث أن النواب لم يكن لهم حق استجواب الحكومة وإنما مجرد توجيه الأسئلة فقط، كما أن البرلمان التونسي لم يكن لديه دور سوى منذ للإرادة البورقيبية مما تبين بأن ظاهرة شخصنة السلطة سمة بارزة في النظام التونسي.

---

[1] - Ibid, P 8.

[2]- جميل مطر وآخرون، **الأداء البرلماني للمرأة العربية، دراسة حلات: مصر، سوريا، تونس،** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 123.

[3]- حمة الهمامي، مرجع سابق، ص 88.

– رغم أن قواعد اللعبة السياسية كانت مضبوطة بيد السلطة إلا أنه كانت أطراف فاعلة في تحريك الحياة السياسية المتكونة من الأحزاب والتنظيمات السياسية والحركتان الطلابية والنقابية وهذه القوى كثيرا ما وقفت كأطراف معارضة للنظام السياسي الحاكم أنذاك وهو الحزب الدستوري الذي تحول إلى الحزب الإشتراكي الدستوري. ورغم رفعه شعار الإشتراكية ظل محتفظا بمبدأ الأحادية الحزبية وتدرج شيئا فشيئا إلى التوحيد بين النظام السياسي (الحزب والرئيس).

وظل الحبيب بورقيبة متجاهلا كل الأطراف السياسية انطلاقا من اعتقاده بأنه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة مما وجده مبررا لبسط نفوذه وشرعيته. [1]

لكن بعد مرور 13 سنة اضطر الرئيس بورقيبة تحت ضغوط داخلية خاصة المعارضة المسلحة في مدينة قفصة عام 1980، وتماشيا مع رغبة الدول الغربية التي دعت إلى نشر الديمقراطية في العالم، إلى إقرار التعددية الحزبية في مؤتمر الحزب الإشتراكي الدستوري عام 1981. [2]

علاقة الدولة بالمجتمع التونسي :

بعد تطرقنا إلى أهم إنجازات السلطة السياسية في كل الجوانب نصل إلى دراسة علاقة الدولة بالمجتمع ولفهم هذه العلاقة سنتطرق إلى المقومات التي قامت عليها المنهجية البورقيبية وهي:

– احتقار الشعب والإدعاء بعدم وعيه وأنه لايعرف مصلحة ومن ثم الزعيم يتولى مهمة اختيار ما هو مفيد للشعب.

– التركيز على موالاة الفرد للزعيم، من خلال كل وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة التي تحث الرأي العام التونسي على ضرورة الإلتفات حول بورقيبة.

– طمس الصراع الطبقي، وتميز مصالح الطبقات واختلاف أهدافها والدعوى إلى وحدة الأمة وتضامن التونسيين، إذ حتى الإشتراكية الدستورية التونسية تتميز عن باقي الإشتراكيات الأخرى بأنها ترفض الصراع الطبقي، وأنها لا تتغلق بنظام الملكية خاصة أو جماعية و إنما بطريقة إرادتها. [3]

– إستعارة الرئيس بورقيبة أفكار من الإسلام يتوهم أنها تؤكد على الحكم الفردي ويستعير من النظم البرلمانية التقليدية ما يدعم مكانته، ومن جهة أخرى يحارب الصيام والحجاب التي هي من فرائض

[1]– محمد كرو، **المثقفون والمجتمع المدني في تونس**، (ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1989)، ص 314.

[2]– نفس المرجع، ص 325.

[3]– إبراهيم طوبال، **البديل الثوري في تونس**، (لبنان: دار الكلمة للنشر، 1979)، ص 33.

الإسلام، وهو في كل الأحوال يتجنب الإلتزام بمبادئ محددة وهذا يتيح له المرونة والديناميكية في تغيير مواقفه، وبالتالي فإن بعض أنصار البورقيبية يرون بأنها ليست فلسفة ولا نظرية إجتماعية وإنها هي منهج عمل، وهذا المنهج يصلح فقط لتحقيق غايات معينة.

– يرى المفكر إبراهيم طوبال أن الحبيب بورقيبة يجيد التلاعب بالرجال ووسيلتة في ذلك هي تسهيل إفسادهم وانحرافهم واستغلال ضعفهم ليتمكن من القضاء عليهم بسهولة، مثلما حدث لأحمد بن صالح والطاهر بلخوجة وغيرهم، وبالتالي من ميزات بورقيبة هو أنه لايترك أحد ليكبر ويصبح مركز قوة وتهديد له.

– وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن المنهج الذي سار عليه الرئيس الحبيب بورقيبة أدى إلى انهيار شرعية النظام السلطوي، بسبب ضعف فعالية هذا الأخير، إذ مع مرور الوقت أصبح غير قادر على فرض الإستقرار وإشباع الحاجيات المجتمعية، إضافة إلى عدم قدرة النظام السياسي على التحضيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات مجتمعية جديدة التي واكبت التحولات الإقتصادية وهذا إفترض ضرورة فتح قنوات جديدة للمشاركة السياسية. [1] كذلك ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي التونسي خلق فجوة بين النظام والمجتمع والإرادة المعبرة على الشعب (البرلمان). ومن ذلك تكثفت أسباب عدم شرعية السلطة نظرا لاحتكارها للفضاء السياسي، وتأميم المجتمع لصالح نخبة معينة وتهميش فئات عديدة فيه. وعليه فإن أزمة الشرعية اتضحت في تونس بكل أبعادها ومعاييرها من خلال فقدان التأييد الجماهيري وزيادة حدة المعارضة السياسية وبالتالي زعزعة استقرار النظام السياسي.

المطلب الثاني: التعديل الدستوري في ظل نظام زين العابدين بن علي.

شهدت تونس بعد سياسة الحبيب بورقيبة سقوطا سياسيا اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا، مما جاء بالرئيس زين العابدين بن علي للحكم في 7 نوفمبر 1987 الذي عمل على إعادة بناء شرعية النظام السياسي من خلال اتخاذه مجموعة من التعديلات القانونية والدستورية التي سنتطرق لها فيما يلي :

[1] – المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، الأزمة السياسية في تونس، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.alahednews.com.ib
بتاريخ: 2016/03/28 على الساعة: 21:50.

1- الإطار الدستوري :

عرفت تونس في ظل عهد زين العابدين مجموعة من التعديلات الجزئية كانت أولها في 25 جويلية 1988 للإنتقال من النظام الأحادي إلى النظام التعددي وأهم ما جاء فيه التخلي عن الرئاسة مدى الحياة وإلغاء الخلافة الآلية، ثم جاء تعديل 6 نوفمبر 1995 وأهم ما ورد فيه استحداث المجلس الدستوري.

وفي 27 أكتوبر 1997 تم تعديل جزئي أخر للدستور أهم ما تضمنه توسيع مجال الإستفتاء من خلال مراجعة الفصول 47 و76 و77 و78 ما مكن رئيس الجمهورية من إستفتاء الشعب في مشاريع القوانين ذات الأهمية الوطنية وفي المسائل التي تتصل بالمصلحة العليا، إضافة إلى فقرة في الفصل تنص عن دور الأحزاب السياسية في تنظيم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والتزامها بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية وعدم استنادها على الدين أو لغة أو عنصر أو جنس أو التبعية لصالح القوى الخارجية .[1]

كما جاء تعديل دستوري في 02 نوفمبر 1998 تضمن إعطاء الصبغة الإلزامية لآراء المجلس الدستوري لجميع السلطات، ثم في تعديل دستور 1999 تضمن إدخال أحكام إستثنائية على الفصل 40 في الفقرة الثالثة تتمثل في منح الحق للمسؤول الأول عن كل حزب سياسي سواء كان رئيسا له أو أمينه العام للترشح في الإنتخابات الرئاسية شرط أن تكون له خبرة لا تقل عن 5 سنوات متتالية، وأن يكون له نائب أو نائبين في البرلمان. [2]

وفي ماي 2002 تم إجراء تعديل جديد على الدستور مسى أربعة محاور، نص المحور الأول عن تدعيم حقوق الإنسان وتعزيز ضماناتها، أما المحور الثاني تعلق بتعديل هيكل السلطة التشريعية باستحداث غرفة ثانية سميت مجلس المستشارين، وبتمثل المحور الثالث في تطوير العمل الحكومي إلى جانب الحفاظ على الطابع الرئاسي للنظام الجمهوري، والمحور الرابع فيتعلق بنظام اختيار رئيس الجمهورية،

---

[1]- لمحة تاريخية عن تطور الحياة البرلمانية، الدستور التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم، **متحصل عليه من الموقع:** http://www.chambre de conseilles. tn/ar/phpid=234.

بتاريخ: 2016/03/29 على الساعة: 16:03.

[2]- نفس المرجع.

حيث أصبح من حق رئيس الجمهورية تجديد ترشحه لفترات رئاسية جديدة ، وأقصي سن الترشح للرئاسة 75 عاما. [1]

جاء آخر تعديل دستوري في 13 ماي 2003 وسمح فيه لبعض أحزاب المعارضة بتقديم مرشحين للإنتخابات الرئاسية بشرط تزكية (30) عضوا من أعضاء مجلس النواب، أو من بين رؤساء المجالس البلدية.

2- الإطار المؤسسي:

1- السلطة التنفيذية:

أخذت تونس بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية، وينص الفصل 37 من الدستور "أن رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة الحكومة يرأسها الوزير الأول".

أ- رئيس الجمهورية:

تضمن التعديل الدستوري في 1988/07/25 إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة، وإستبدالها بأنه لا يجوز تولي شخص واحد رئاسة الجمهورية لأكثر من ثلاث ولايات مدة كل منها خمس سنوات، بالإضافة إلى إلغاء الخلافة الآلية، كما جاء في تعديل 2002 في الفصل 51 في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية سواء بالوفاة أو الإستقالة أو العجز التام يجتمع المجلس الدستوري ويقر الشغور النهائي بالأغلبية المطلقة، ويبلغ تصريحا بذلك إلى رئيس مجلس المستشارين ورئيس مجلس النواب الذي يتولى مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه 45 يوما، وفي حالة تزامن شغور منصب رئيس الجمهورية مع حل مجلس النواب يضطلع رئيس مجلس المستشارين بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة. [2]

---

[1]- الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة، **متحصل عليه من موقع:**

http://www.aljazeera.net/news/arabic

بتاريخ: 2016/03/29 على الساعة: 19:40.

[2]- صلاح الدين فوزي، **واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002)، ص 203.

صلاحيات رئيس الجمهورية:

لرئيس الجمهورية في تونس صلاحيات عادية وأخرى استثنائية، وهي:

1- صلاحيات رئيس الجمهورية في الحالات العادية:

يمارس رئيس الجمهورية وظائف السلطة التنفيذية بمساعدة الحكومة التي يعين رئيسها ويعين أعضائها باقتراح من الوزير الأول، رئيس الدولة هو الضامنن للإستقلال الوطني وحماية ترابه واحترام الدستور والقانون وتنفيذ المعاهدات، ويسهر على السير الحسن للسلطة العمومية، ويقوم بتوجيه السياسة العامة للبلاد، كما يحق له طلب تنقيح الدستور، والمبادرة باقتراح مشاريع القوانين، ويقوم بالتوقيع على مشاريع القوانين المصادق عليها من مجلس النواب، ويحق له رفض حتمها وإعادتها لمجلس النواب، من أجل تمرير هذا المشروع لابد أن يصادق مجلس النواب عليه بأغلبية الثلثين ثم يتولى رئيس الجمهورية ختم القوانين ونشرها في الرائد الرسمي في أجل لا يتجاور 15 يوما. [1]

يصدر رئيس الجمهورية نوعين من الأوامر، الأوامر التنفيذية والأوامر المستقلة* وفي حالة تعدى السلطة التشريعية على اختصاص السلطة التنفيذية، فيحق لرئيس الدولة أن يدفع بعدم قبول مشروع القانون أو أي تعديل يتضمن تدخلا في مجال السلطة الترتيبية العامة، ويعرض رئيس الجمهورية المسألة على المجلس الدستوري.

2- صلاحيات رئيس الجمهورية في الحالات غير العادية:

يحق لرئيس الجمهورية عقد معاهدات السلم وإشهار الحرب بعد موافقة مجلس النواب، كما يحق له في حالة تعرض البلاد لخطر أو أزمة أن يتخذ تدابير إستثنائية بعد إستشارة الوزير الأول ورئيس مجلس النواب، ويرسل بيانا إلى مجلس الأمة وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس النواب كما لا يجوز تقديم لائحة اللوم ضد الحكومة. [2]

---

[1]- رافع ابن عاشور، **المؤسسات والنظام السياسي بتونس (الإطار التاريخي- النظام الحالي)**، (دون بلد النشر، مركز النشر الجامعي، 2000)، ص 209.

* الأوامر المستقلة: التي لا تتعلق بتنفيذ أي قانون والتي لا تدخل في مجال القانون.

[2]- نفس المرجع، ص 310.

ب- الحكومة:

بالنسبة لصلاحيات الحكومة، كان الوزير الأول في الدستور التونسي لعام 1976 يشرف على الإدارة والسلطة العامة لكن اثر تعديل 1988 استرجع رئيس الجمهورية هذه المهام وأصبحت مهام الوزير الأول تقتصر على ممارسة أعمال الحكومة وتنسيقها.

ويمكن لرئيس الجمهورية أن يمنح الوزير الأول تفويضا باستثناء صلاحية حل مجلس النواب، وتتولى الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا لتوجيهات والإختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية (الفصل50). [1]

2- السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في تونس من غرفتين، مجلس النواب ومجلس المستشارين وتتولى هذه السلطة مهمة التشريع ومراقبة الحكومة ومهام استثنائية أخرى .

1- مجلس النواب: يتكون من 214 عضوا يتم انتخابهم وفق الإقتراع الشعبي المباشر العام و السري، لولاية خمس سنوات، يعقد مجلس النواب دورات عادية واحدة كل سنة تبدأ في شهر أكتوبر وتنتهي في شهر جويلية، ودورات استثنائية أثناء العطلة النيابية بطلب من رئيس الجمهورية أو أغلبية النواب. (الفصل 29) لمجلس النواب الحق في اقتراح مشاريع القوانين، غير مشاريع لاقوانين التي يصيغها رئيس الدولة لها أولوية على مقترحات قوانين مجلس النواب، كما يستخدم المجلس مجموعة من الرسائل لمراقبة عمل الحكومة من خلال المصادقة على مشاريع القوانين والمعاهدات الدولية، وطرح الأسئلة الشفهية والكتابية وتكوين لجان التحقيق والإستقصاء وعقد جلسات حوار مع الحكومة[2]

- يقوم مجلس النواب في تونس بمهام استثنائية أهمها تولي رئيس مهام رئيس الجمهورية في حالة شغور منصب الرئيس بصفة مؤقتة بالوفاة أو الإستقالة، كما منح المشرع التونسي حق تعديل الدستور بعد قرار مجلس النواب بالأغلبية المطلقة وبعد تحديد موضوعه ودراسته من قبل اللجنة الخاصة (الفصل 77) كما

---

[1]- سعدي محمد الخطيب، **العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية العربية دراسة مقارنة،** (بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2008)، ص 162.

[2]- نفس المرجع، ص 192.

منح مجلس النواب صلاحية الموافقة البعدية في أمور إشهار الحرب وإبرام السلم بعد اتخاذ قرار من رئيس الجمهورية (الفصل 48).

2- مجلس المستشارين:

نص على إنشاء مجلس المستشارين التعديل الدستوري لعام 2002 بهدف ضمان تمثيل أوسع للجهات ولمختلف مكونات المجتمع، حيث يتكون من 126 عضوا لفترة 6 سنوات، حيث نصت المادة 19 من الدستور بعدم تجاوز عددهم ثلثي أعضاء مجلس النواب. [1]

يزاول مجلس المستشارين المهمة التشريعية بعدما يصادق مجلس النواب على مشروع القانون ثم يعرضه عليه للنظر فيه أجل أقصاه 15 يوما وفي حالة مصادقة مجلس المستشارين على مشروع القانون دون إدخال عليه تعديلات يحيله رئيس مجلس المستشارين إلى رئيس الجمهورية لختمه ويعلم بذلك رئيس مجلس النواب، أما في عدم مصادقته على المشروع في مدة 15 يوما يحيل رئيس مجلس النواب مشروع القانون المصادق عليه إلى رئيس الجمهورية لختمه، ويمكن أن يقوم مجلس المستشارين بتعديلات على المشروع، ثم يمرره إلى رئيس الجمهورية مع إعلام رئيس مجلس النواب، في هذه الحالة تقوم الحكومة بتكوين لجنة مشتركة متناصفة بين أعضاء مجلس النواب والمستشارين تتولى مهمة إعداد نص موحد حول نقاط الإختلاف بين المجلسين في مدة أسبوع ثم توافق عليه الحكومة، ثم يوضع لدى مجلس النواب للمصادقة عليه، ولا يستطيع المجلس تعديله إلا بعد موافقة الحكومة، ثم إحالة مشروع القانون إلى رئيس الجمهورية للختم عليه. [2]

3- السلطة القضائية:

تتمثل في المجلس القضاء الأعلى ويعتبر السلطة القضائية العليا في تونس ويرأسه رئيس الجمهورية، ومحكمة عليا يتم تكوينها في حالة اقتراف أحد أعضاء الحكومة الخيانة العظمى وهناك أيضا مجلس الدولة، الذي تتكون تركيبتة حسب تعديل 1997/10/27 من محكمة إدارية ودائرة محاسبات، وينقسم

[1]- قسم الدراسات الإنتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والعلومات، **دساتير الدول العربية**، (بيروت: منشورات حلبين 2005)، ص 113.

[2]- سعدي محمد الخطيب، مرجع سابق، ص 186.

النظام القضائي إلى أقسام مدنية وجنائية وإدارية، ويوجد عند قاعدة الهرم القضائي محاكم المناطق وعددها 51 محكمة يتولى الفصل في القضايا المعروضة على كل منها قاضي منفرد. [1]

يتولى رئيس الجمهورية مهمة تعيين جميع القضاة وإنهاء مهامهم حسب نص المادة 66، ويتولى المجلس الأعلى للقضاء مسؤولية تعيين وترقية ونقل وعقوبة القضاة (الفصل 67).

المؤسسات الجديدة :

1- المجلس الدستوري:

تم الإعلان عن إنشاء هذه الهيئة الإستشارية عام 1987، بحيث اتخذ الرئيس زين العابدين العديد من الخطوات لتطوير عمل المجلس الدستوري من خلال مجموعة من التعديلات، ففي التعديل الدستوري عام 1995 أدرج المجلس الدستوري، وفي التعديل الدستوري لعام 1998 تم أعطاء الصبغة الإلزامية لأراء المجلس الدستوري، للسلطات الثلاثة ضمانا لعلوية الدستور دون المساس بصلاحيات مجلس النواب ودون التعارض مع مبدأ تفريق السلطة ودون تشكيل سلطة رابعة تعلوا عن السلطات الثلاث في الدولة، ثم في ظل تعديل 2002 تم توسيع مجال اختصاص المجلس الدستوري وتقوية صلاحيات أعضائه في مجال مراقبة مختلف مراحل العمليات الإنتخابية والتشريعية والتنفيذية. [2]

أهم صلاحيات المجلس الدستوري النظر في مدى مطابقة وملائمة المعاهدات ومشاريع القوانين للدستور والنظر في النظامين الداخليين لمجلس النواب والمستشارين قبل العمل بهما كما يراقب صحة الإنتخابات والإستفتاء و يعلن النتائج.

---

[1]- عامر محمد الجبو، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 1987 إلى 2003، (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2006)، ص 159.

[2]- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، **التقرير الإستراتيجي العربي (2004-2005)**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005)، ص 293 – 294.

2- المجلس الإقتصادي و الإجتماعي:

صدر القانون الخاص بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي عام 1988، وأهم ما جاء فيه رفع عدد أعضائه من 68 إلى 117 عضو، ويعتبر حسب نص الفصل 70 من الدستور هيئة إستشارية في مجالي الإقتصاد والإجتماع، وينظر في المسائل التي تحال إليه من السلطتين التنفيذية والتشريعية. [1]

مما سبق نجد أن المشروع الدستوري التونسي وسع من صلاحيات السلطة التنفيذية مقابل صلاحيات السلطة التشريعية والقضائية، وبالتالي سنتطرق إلي هيئة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى.

هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية

بما أن رئيس الجمهورية هو رئيس الحزب الدستوري الحاكم الذي سيطر سيطرة شبه مطلقة على مجلس النواب، أصبحت السلطة التشريعية تابعة السلطة التنفيذية فأغلبية أعضاء مجلس النواب هم أعضاء الحزب الحاكم كما تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من خلال ما يلي:

- تتدخل السلطة التنفيذية في مجال التشريع، بحيث أنها تشارك السلطة التشريعية في مهمة التشريع من خلال إقتراح مشاريع قوانين لها أولوية على مقترحات القوانين المقدمة من المجلس النواب وينص الفصل 28 من الدستور على "يمارس مجلس النواب ومجلس المستشارين السلطة التشريعية طبقا لأحكام الدستور ولرئيس الجمهورية ولأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين ولمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر....."، [2] كما تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية باضطلاع رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة للدولة ويعلم بها مجلس النواب كما تقوم الحكومة بمهمة المبادرة في المجال المالي فقط دون السلطة التشريعية ولايحق لأعضاء مجلس النواب تقديم مشاريع قوانين تتعلق بتخفيض الموارد العامة أو زيادة أعباء جديدة وذلك حسب نص الفصل 28 من الدستور التونسي. [3]

- ينص الفصل 49 رئيس الجمهورية يوجه السياسة العامة للدولة ويضبط اختياراتها الأساسية ويعلم بها مجلس النواب ولرئيس الجمهورية أن يخاطب مجلس النواب ومجلس المستشارين مباشرة أو بطريقة بيان

---

[1]- سعدي محمد الخطيب، مرجع سابق، ص 234.

[2]- قسم الدراسات الإنتخابية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، **مرجع سابق**، ص 115.

[3]- قائد محمد طربوش، **السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري تحليل قانوني مقارن**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996)، ص 307.

يوجهه إليهما بحيث منح المشرع التونسي لرئيس الجمهورية حق توجيه خطاب للسلطة التشريعية إما بطريقة مباشرة أو عن طريق وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو عن طريق الوزير الأول. [1]كما تستخدم السلطة التنفيذية وسيلة طلب قراءة ثانية لمشروع قانون صادق عليه البرلمان كوسيلة للحيلولة دون تعسف السلطة التشريعية في استخدام حقها في التشريع، حيث يحق لرئيس الجمهورية رد مشروع قانون إلى مجلس النواب لتلاوة ثانية وفي حالة صادق نواب المجلس على مشروع القانون بأغلبية ثلثي أعضائه يتم إصداره ونشره في مدة 15 يوما.

-كما أن للسلطة التنفيذية آليات للتحكم في العمل البرلماني، كعملية الإصدار والتوقيع التي تعني موافقة رئيس الجمهورية على القانون (الفصل 52) ويستخدم رئيس الجمهورية وسيلة الإستفتاء بصورة فردية ترجع إلى سلطة التقديرية لتجاوز البرلمان في مسألة معينة واللجوء مباشرة إلى الشعب، كما يحق لرئيس الجمهورية في تونس حل مجلس النواب في حالة مصادقته على لائحة لوم ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه أثناء المدة النيابية نفسها أو يقوم بقبول استقالة الحكومة، وفي حالة اختار رئيس الجمهورية حل مجلس النواب عليه أن يدعو الناخبين إلى إجراء انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز 30 يوما، ويمكن للرئيس اتخاذ مراسيم يعرضها في ما بعد على مصادقة مجلس النواب ويجتمع المجلس الجديد وجوبا في ظرف 8 أيام بعد الإعلان عن نتائج الإقتراع. [2]

هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية:

يسيطر رئيس الجمهورية على السلطة القضائية بصفته رئيس المجلس الأعلى للقضاء و له مهمة تسمية القضاة، كما أنه يعين قضاة المحكمة العليا وهذا ما ينتناقض مع مبدأ استقلالية القضاء، فكثيرا ما يتم عرض المعارضين السياسيين للمحاكمة العسكرية والتي تصدر أحكاما غير قابلة للطعن ولا تخضع لمعاير الدولة. [3]

إضافة إلى ذلك أن رئيس الجمهورية لن يخضع لآلية المعاقبة و المحاسبة حيث اكتفي الدستور التونسي بإخضاع أعضاء الحكومة للقضاء في حالة اقتراف أحدهم الخيانة العظمى، وهذا ما يزيد من سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية.

---

[1]– قسم الدراسات الإنتخابية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، مرجع سابق، ص 121.

[2]– فدوى مرابط، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي"دراسة مقارنة قانونية"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 28.

[3]– نفس المرجع، ص 128.

وعليه نجد أن هناك غياب التوازن بين السلطات الثلاث في النظام السياسي التونسي، بحيث السلطة التشريعية والقضائية تعاني من الضعف والتهميش والتبعية للسلطة التنفيذية، وذلك لتمتعها بصلاحيات واسعة تكرس هيمنتها وتدخلها في صلاحيات السلطات الأخرى.

– رغم انتهاج زين العابيدين في حكمه مجموعة من التعديلات الدستورية و القانونية لتحقيق التعددية السياسية وإعادة بناء شرعية النظام السياسي المهتزة، إلا أنه سرعان ما عاود الرجوع إلى نفس منهجية عمل بورقيبة باستخدامه لوسائل الهيمنة والسيطرة، مما أدى إلى تآكل شرعية النظام وضعف مؤسساته الدستورية. وهذا ما مثل أحد أسباب إطاحة الشعب التونسي بنظام زين العابيدين في 2011/01/14 ودفع الشعب بعملية التحول الديمقراطي جديدة نابعة منه لامفروضة عليه. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

خلاصة الفصل الثاني:

الدول العربية من الدول التي تمتاز أنظمة الحكم فيها شرعيتها بعدم الثبات، فهي دول حديثة العهد مرتكزة على عصبيات وعلاقات قرابة وعشائرية، فطبيعة السلطة العربية أنها تتصف بالقطيعة بين الدول والمجتمع وانعدام الثقة بين الحكام والمحكومين وتنامي العنف.

تونس من الدول العربية التي بعد استقلالها سيطر الرئيس الحبيب بورقيبة على الحكم واستكمل هيمنته على السلطة بإقرار تعديل دستوري يمنحه الرئاسة مدى الحياة، والذي تميز أسلوبه بالعنف والإعتقال ومنع المشاركة السياسية مما أدى إلى تردي الوضع في البلاد واهتزاز شرعية النظام السياسي.

وفي بداية الثمانينات عبرت القوى الإجتماعية والسياسية عن رفضها لذلك الوضع وضرورة التغيير والإصلاح في تونس مما جاء بالرئيس زين العابدين للحكم الذي بالرغم من التعديلات الدستورية إلا أن ذلك كان بطريقة كرست السلطة بيده وسار بنفس خطى سياسة بورقيبة.

الأمر الذي أدى إلى تآكل الشرعية في النظام السياسي التونسي، فهناك هيمنة رئيس الدولة على كافة السلطات، والدور المتضخم للجهاز الإداري فيها مما يؤدي إلى ابتعاد المواطن من المشاركة السياسية وذلك راجع إلى عدم وجود مؤسسات سياسية تضمن لهم حاجياتهم وحقوقهم وتراجع الثقة في النظام القائم.

الفصل الثالث:

مستقبل النظام السياسي التونسي في ظل الثورة الجديدة

تزامنت الثورة التونسية مع توافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات التي عجلت باندلاعها، رغم وضع النظام لبعض الإصلاحات التي لم ترقى للمستوى المطلوب، وظل مطلب تحقيق الديمقراطية بما تعنيه من تعددية حزبية ومشاركة سياسية وسيادة القانون وبسط للحريات العامة والخاصة، ملازما للحركة الاحتجاجية التونسية بأحزابها ومنظماتها وعلاقاتها بجمهور الناس، فكان من أبرز مطالب الثورة التونسية حتى قبل إسقاط النظام، وضعها لمطلب الديمقراطية في قلب الحركة الثورية وذالك بتكريس إرادة الشعب ، مما دفع بالرئيس على التنحي عن السلطة، فحدث الفراغ المؤسسي الذي استلزم ضرورة إجراء تعديلات لتنظيم شؤون البلاد وإضفاء الشرعية على العملية السياسية.

المبحث الأول: الثورة في تونس بين الأسباب وعوامل النجاح

لقد تضمن الدستور التونسي في العديد من مواده على حماية حقوق وحريات الأفراد، وهو ما يوجد في معظم الدساتير العربية، إلا أنه لا يطبق في الواقع وبالتالي يكون هناك إفتقاد للحريات، من حرية التعبير والتحرر من الخوف التي فشل النظام التونسي وحكومته في توفيرها للمواطنين، وهو ما دفع الشعب للمطالبة بحقوقه وعمل الإصلاحات السياسية وتحقيق العدالة الإجتماعية ورحيل النظام.

المطلب الأول: واقع الديمقراطية في تونس 1987-2011.

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم المؤشرات لبناء الشرعية للأنظمة السياسية والمقصود بالمشاركة السياسية، هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعليا، وتولي المواقع الهامة، والتأثير في صنع السياسات العامة، ومساءلة الحكام.

ولعل ما يتفق مع النظام التونسي هو أنه عانى من تناقض واضح بين الطابع الجمهوري للنظام مع ما يعنيه ذلك من شراكة حقيقية في السلطة، وبين قوى المجتمع من جهة، وبين الإستبعاد السياسي الممارس على صعيد الواقع من جهة أخرى، فقد عاشت تونس في فترة بورقيبة، مناخ سياسي سلطوي مغلق، ساد فيه نظام الحكم الفردي والحزب الواحد،[1] وبعد انتقال السلطة إلى زين العابدين والذي عمل منذ توليه الحكم عام 1987 على إعادة بناء شرعية النظام التونسي من خلال تطبيق سياسة الحوار الوطني.

كما اتخذ مجموعة من التعديلات القانونية والدستورية لتحقيق التحول الديمقراطية في ظل سياسة التدرج، كما أنه منح عدد من الوزارات لعدد من الأحزاب المعارضة بغيت تحقيق حالة من التوافق مع مختلف القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني من خلال، وثيقة الميثاق الوطني، التي أكدت على ضرورة الفصل بين السلطات وضمان حرية الانتخابات وحماية الحقوق والحريات ، إلى جانب العمل على إقرار الديمقراطية .[2]

لكن في واقع الأمر كان المشهد السياسي في فترة حكمه قائم على سياسة مزدوجة مع الشعب والمعارضة، فمن جهة كان ينادي بالديمقراطية والتعددية الحزبية والمشاركة السياسية وتداول السلطة وغيرها، ومن جهة أخرى كان يعمل على كبت الشعب والمعارضة من خلال منع المظاهرات وحرية التعبير والرأي و تطبيق سياسة الاعتقالات وغيرها.

أي الانتقال من نمط سلطوي مغلق إلى نمط سلطوي مفتوح جزئيا، عبر السماح بقدر من التعددية السياسية المقيدة مما أدى إلى :

---

[1]- أحمد منسي، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص 180.

[2]- فدوى مرابط، مرجع سابق، ص 80.

أولا: تدعيم الحكم الفردي

حيث لم يحقق نظام بن علي الوعود التي قطعها في بداية حكمه ،كالحرية و الديمقراطية فقد عزّز الحكم الفردي المطلق، فجمّع بين يديه مثل سلفه بورقيبة، كافة السلطات مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والإستبداد بهم، ودعّم هيمنة الحزب الحاكم على الدولة وجعل من الانتماء إليه شرطا أساسيا للتمتع بأبسط الحقوق المدنية كالعمل والسكن والمنحة الدراسية،[1] وسخّر القضاء لحماية مصالحه ومصالح عائلته والأقلية الفاسدة التي يستند إليها في حكمه.

لقد استمر النظام التونسي في عهد زين العابدين في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلا من الإنتخابات مجرد عملية شكلية معروفة النتائج مسبقا، ومن المؤسسات تنفّذ أوامره، وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت الحفاظ على استقلاليتها. وتقييد الحركة النقابية وحول الإتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيس بن علي، وتنفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له ولإدارته، لا إلى قواعد التنظيمات التي تدعي تمثيلها[2].

ثانيا: واقع حقوق الإنسان.

يمتاز النظام التونسي بأنه اتبع درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي، فلم يبد النظام التونسي السابق أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة. فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا.

وقد أبرزت منظمة "حرية وإنصاف" الحقوقية تونسية في تقرير لها، عن ارتفاع نسبة الانتهاكات للحريات الفردية والعامة ولحقوق الإنسان في تونس خلال العقد الأخير.

---

[1]– رافع بن عاشور، **المؤسسات والنظام السياسي في تونس (الإطار التاريخي – النظام الحالي)**، (د. ب .ن: مركز النشر الجامعي، 2000)، ص 220.

[2]– نفس المرجع، ص 229.

حيث أشارت إلى أن الانتهاكات خلال العام 2009، اتسمت خصوصا بما أسمته الإعتداء على نشطاء الجمعيات والسياسيين، مع تصاعد وتيرة المحاكمات السياسية ومحاكمات الرأي ومضايقة المساجين السياسيين المفرج عنهم.

وبينت هذه المنظمة أن نسبة المحاكمات السياسية بلغت أكثر من 20%من مجمل الإنتهاكات المسجلة، وقد طالت تلك المحاكمات قيادات لجمعيات حقوقية وهيئات سياسية مثل العضو المؤسس للجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين " طارق السنوسي"، والإطار السابق لحركة النهضة الإسلامية المحظورة" الصادق بن عاشور."[1]

وأضاف زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، أن أغلب المحاكمات شملت عددا من الشبان الذين حوكموا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب "اللادستوري" كما وصفه، وعادة ما تشمل تلك المحاكمات الشباب الذين يتبنون الأفكار السلفية. واتسمت الانتهاكات حسب التقرير المذكور بكثرة الإعتداءات على النشطاء الحقوقيين والسياسيين والصحفيين، و جاءت تونس في المرتبة السادسة ضمن التصنيف النوعي للإعتداءات التي اعتمدته منظمة العفو الدولية لسنة 2010.

ثالثا : تراجع الانفتاح الديمقراطي.

كان هناك استقطاب كبير تحت حكم بن علي، بين النظام الحاكم، والحركة الإسلامية باعتبارها القوة المنافسة، وخاصة عقب اقتناع النظام بأن الإسلام السياسي هو عدو النظام .[2]

واستمر النظام في قمع الحركة الإسلامية خاصة عقب حرب الخليج الأولى وإعلان حركة النهضة تأييدها للعراق، وإعلان النظام تأييده مساندة للكويت، ومن ثم قام النظام باعتقال عدد كبير من نشطاء الحركة الإسلامية. هذا بالإضافة إلى سيطرة الدولة على المجتمع المدني، من خلال تعليق نشاط العديد من مؤسساته المدنية، فكلما كانت هذه المؤسسات قوية كلما كان المجتمع أكثر ديمقراطية ووعيا بحقوقه، وهذا ما لا يريده النظام[3].

---

[1]– عباش عائشة، مرجع سابق، ص 142.

[2]-رفيق بن معوش، **التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع،2014)، ص 77.

[3]– ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 180.

وتـم إنشـاء جهـاز للقمـع الإعلامـي، فقـد تـم احتكـار جهـاز التلفزيـون لتسـويق توجهـات النظـام. وفـي ظـل الاسـتقطاب السياسـي بـين الحـزب الحـاكم والحركـة الإسـلامية اسـتعان الحـزب بـبعض المثقفـين الليبيـراليين لضـرب الأيديولوجيـة فـي تـونس والحركـة الفكريـة أي الاسـتعانة بقـوى المعارضـة المختلفـة لضـرب الحركـة الإسـلامية، وفـى الوقـت نفسـه تضـخم نفـوذ وزارة الداخليـة حيـث سـميت رأس وزارة السـلطة التنفيذيـة، وزاد عـدد أفـراد هـذه الـوزارة علـى عـدد أفـراد الجـيش وبالتـالي كـان هنـاك تضـخم كبير لهيكل وزارة الداخلية في عهد بن علي.

وقـد تمكـن نظـام زيـن العابـدين مـن تحقيـق فكـرة الدولـة البوليسـية واحتكـار الدولـة لمظـاهر ومصـادر القـوة والسـلطة فـي المجتمـع، وقيـام شـرعية النظـام علـى القهـر والتعـذيب والإعتقـال، أي التبعيـة للدولـة وإقصـاء دور المجتمـع المـدني . كـل هـذا مثـل انتكاسـة للإنفتـاح الـديمقراطي فـي تـونس وبالتـالي كانـت سياسـات تراكمـت فـي نفـوس الشـعب التونسـي وفـى لحظـة خـرج علـى كـل هـذه السياسـات وعبـر عـن غضـبه وسـخط علـى النظـام وسياسـاته، فالأحـداث علـى مـدار التـاريخ تؤكـد أن أعظم ما يؤدي إلى تدهور وانهيار النظم السياسية هو تفشى الظلم والطغيان في المجتمعات.

عمومـا إن خطـاب الديمقراطيـة فـي تـونس تميـز بالإزدواجيـة، إذ حـرص النظـام التونسـي علـى تحسـين صـورته أمـام العـالم الخـارجي فيمـا يتعلـق بالتزامـه بتطبيـق مبـادئ الديمقراطيـة[1] وبـالموازاة مـع ذلـك فقد كانت كل أشكال القمع تمارس على كل من يخرج على سياسة " **بن علي** " .

كمـا نلاحـظ أن مختلـف التعـديلات الدسـتورية التـي أقـدمت عليهـا السـلطة التونسـية تصـب فـي مجرى تعزيـز مكانـة رئيس الدولـة وزيـادة نفـوذ وسيطرة الحـزب الحـاكم مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى فهـي تسـتهدف مـن وراء تلـك التعـديلات إقصـاء وتهمـيش المعارضـة السياسـية ولكـن رغـم بعـض المظـاهر السـلبية التـي ميـزت التجربـة الديمقراطيـة التونسـية، فإنـه لا يمكـن أن نتجاهـل الجانـب الإيجابي في إطار تقيمنا لهذه التجربة، فقد فتح بيان 7 نوفمبر 1987* بابا واسعا لتونس سواء في المجال الثقافي والسياحي أو في المجال الأمني رغم صعوبة الظرف الدولي وتواضع ثروات تونس الطبيعية .

[1]– أحمد منسي، مرجع سابق، ص 196.

* لمزيد من المعلومات حول بيان 7 نوفمبر 1987 أنظر الملحق رقم 6.

المطلب الثاني : أسباب الثورة ضد نظام السياسي التونسي

إن ما اقر به زين العابدين من الحرية، الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات لم يطبق في الواقع مما أدى إلى ظهور حركات احتجاجية وخاصة بعد حادثة محمد البوعزيزي* يوم 17 ديسمبر2010 بمدينة سيدي بوزيد إضافة إلى دوافع اقتصادية، اجتماعية وسياسية التي أدت إلى تطور الأوضاع وانتقال الاحتجاجات إلى كامل البلدان التونسية وبالتالي سنتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط النظام السياسي التونسي .

أولا : الإستبداد السياسي :

وجد المجتمع التونسي نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروما من أبسط حقوقه الأساسية، ومستثنى من المشاركة في الحياة السياسية، فقد قدم الرئيس زين العابدين عند إمساكه بالسلطة في العام 1987، للشعب التونسي جملة من الوعود بالإصلاحات السياسية، وعلى رأسها إفساح المجال للمزيد من الحريات، وانخراط الأحزاب في المشاركة السياسية مع الحزب الحاكم. ولكن تراجعت السلطة عن هذه الإصلاحات، من خلال سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجرياتها، والإنفراد بالحكم وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب في تونس،[1] ولقد سيطر الحزب على أغلبية المقاعد في مجلس النواب، "أكثر من80% من المقاعد في كل الدورات الانتخابية التي أُجريت منذ العام 1989."، مما منحه السيطرة في مجلس النواب، وترتب على ذلك صدور تشريعات وقوانين صبت في مجملها في مصلحة الحزب الحاكم والتي مثلت جمودا في الحياة السياسية، وهيمنة الرئيس مما أدى إلى انسداد الأفق السياسي، وهو ما انعكس سلبيا على الواقع وظهرت في تونس أجواء عدم الرضا السياسي، ووجدت طبقات داخل المجتمع تملّكتها حالة من الشعور بالظلم والضياع .

ويرى الدكتور **عبد الله النفيسي** أن " فترة حكم بن علي سادتها حالة من الإقصاء المزدوج سياسيا واقتصاديا، مما انعكس سلبا على واقع الحياة السياسية بمجملها، فالإستبداد السياسي من طرف النظام، وعدم تطويره لنظام ديمقراطي، هو أحد الأسباب التي فجرت الثورة في تونس. " كما أن الحياة

---

* حادثة البوعزيزي: شاب حاصل على شهادة جامعية، كان يكسب رزقه من خلال عربة بيع الخضار، وفي مرة تعرضت له الشرطة وأهانوه ومنعوه من كسب رزقه، فتوجه إلى المحافظ ليشتكي فأهانه، فيئس وأضرم النار في جسده.

[1]– أحمد الحبيب، **الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 83.

الحزبية التونسية عانت طوال سنوات حكم بن علي، من هيمنة الحزب الحاكم وتصفية القوى المعارضة الرئيسية لصالح أحزاب صغيرة تدور داخل النظام، وذلك من أجل إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة الحزبية التونسية، كما يرى عزمي بشارة، أن المجتمع المدني في تونس، عانى من مضايقات كثيرة من قبل السلطات الرسمية خلال فترة حكم بن علي. [1]

وكان من الملاحظ في تلك الفترة، أن لا أحد من دوائر المجتمع المدني في تونس آمن من التدخل الحكومي، الذي أوجد منظومة حديدية لم تسمح بحراك مستقل لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني التونسي. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل حقيقة النضالات التونسية في مجالات حقوق الإنسان، والعمل النقابي والقضاء، والتي مثلت رصيدا مدنيا قطفت ثماره في الثورة التي أدت إلى إسقاط نظام من أقوى الأنظمة السلطوية والأحادية في الوطن العربي.[2]

ثانيا : التهميش الإقتصادي والإجتماعي :

بالرغم من الموارد الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها تونس، إلا أن نظامها السياسي أخفق في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فقد أدى استئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية، إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي حالة السخط السياسي والاجتماعي وسط الشعب التونسي، الذي لا تزال قطاعات واسعة منه تعاني من الأمية، والبطالة، وتدني مستويات الدخل، وغياب الخدمات والمرافق....ومع اتجاه النظام التونسي إلى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة لنظام بن علي، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات في ظل التضخم المالي المتزايد للإقتصاد التونسي والمتمثل في ارتفاع الأسعار، والعجز في الميزان التجاري ، مما أثر سلبيا على نشاطات اقتصادية واسعة كانت تعتمد وبشكل كبير على دعم الدولة، الأمر الذي ساهم في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء فتزايدت مظاهر الفقر والتهميش .[3]

---

[1]-رفيق بن معوش، مرجع سابق، ص 93.

[2]– دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 197، أبريل 2012، ص 106.

[3]– أحمد الحبيب، مرجع سابق، ص 91.

وشهدت عدة قطاعات اقتصادية واجتماعية تصاعدا في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة بتحسين الظروف المعيشية للعمال ورفع الأجور، ومحاربة الفساد والغلاء المعيشي، مما يعبر بشكل واضح عن أزمة النمو غير المتكافئ، بين الطبقات الاجتماعية، والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف.

فقد تركزت **80%** من الاستثمارات الحكومية والخاصة، في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، وقد استفادت هذه الأقطاب من موقعها الجغرافي في الواجهة البحرية، ومن كثير من الامتيازات التي منحتها لها الدولة، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب، إلى نقص في الاستثمارات والخدمات والوظائف، مما ساعد على توسيع الهوة الاقتصادية والثقافية بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.[1]

بالإضافة إلى الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، وبين الكثير من المزارعين، والحرفيين وصغار التجار الذين يعانون من العجز والنقص في التمويل مقابل وجود طبقة رأسمالية تستحوذ على نصيب الأكبر من ثمار عملية التنمية الاقتصادية، مما نتج عنه أزمة البطالة في فئة الشباب، والتي عرفت توسعا كبيرا في التعليم الجامعي، حيث تمثل هذه الشريحة نحو نصف عدد سكان تونس، إلا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير في أوساط خريجي الجامعات، حيث وصلت إلى **30%**، كما شهدت تونس تناقضات كبيرة ين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة التشغيل، وهكذا فان من أبرز الأسباب التي ساهمت في تأجيج روح الثورة لدى الشعب التونسي، هي تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، والتي أثرت بقوة في المواطن التونسي،" الذي يحظى بمستوى من التعليم"، مكنه من امتلاك أدوات التحليل الكافية لإدراك الأسباب الكامنة وراء تراجع وضعيته الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا مع وجود طبقة وسطى من المثقفين والمحاميين ورجال التعليم والعمال المنظمين في منظمات نقابية وحقوقية.

ثالثا : تفشي ظاهرة الفساد:

تبنى نظام زين العابدين أسلوبا في الحكم قائم على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، أي تبني معادلة التنمية مقابل الديمقراطية . وفي واقع الأمر نجح النظام السياسي التونسي في تحقيق معدلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة له، وذلك بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية والسياحة الخارجية المندرجة في إطار تصور غربي قائم على

[1]– دينا شحاتة ومريم وحيد، نفس المرجع، 112.

دعم النموذج التونسي الذي عمل على تسويق صورة النظام الذي تمكن من مواجهة مطالب أحزاب المعارضة بالنجاح الاقتصادي .[1]

إلا أن هذا النجاح تحقق في ظل غياب المؤسسات التي تحوز على الشرعية المطلوبة، لمراقبة مسالك المال العام الذي يصرف في برامج التنمية، وهو ما مثل أحد أهم مداخل الفساد المالي، في ظل غياب آليات المراقبة والمحاسبة المؤسساتية. مما أدى إلى تجميع الثروة والسلطة في يد فئة قليلة، عن طريق استخدام أسلوب "**المافيا الاقتصادية**"، والسيطرة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، وذلك بتطويع القوانين والتحايل عليها، فقد كان القضاء يتميز بالتبعية والولاء لوزارة الداخلية ويتصرف ويتخذ مواقف بما تمليه عليه وزارة الداخلية. للتحكم في الممتلكات العامة والحصول على القروض الضخمة بدون ضمانات أي تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة، هذا وقد تميزت تونس بالهدوء النسبي اتجاه كل هذه التصرفات، مما أدى إلى المحسوبية وعدم تكافئ الفرص بين أفراد الشعب التونسي، إلى جانب وضع الموظف الغير المناسب في الأماكن التي لا يستحقها، مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه.

كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد، مما جعله يتميز بعدم الشفافية والإفتقاد إلى المصداقية في الكثير من مؤسسات الدولة خصوصاً الأمن والقضاء والإدارة، ووفقا لعدد من التقارير المنظمات الحقوقية الدولية، والتي أشارت إلى أن الدولة التونسية هي دولة أمنية، وأنها تقوم بمصادرة الحقوق والحريات، وأنها تمارس انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وكانت تمارس ضغوطا على الأحزاب السياسية والمعارضة، وقد كانت الصحافة تابعة بشكل كامل للنظام الحاكم. مما جعل الاحتجاجات تأخذ طابعا سياسيا، ومطالبة الشعب بتنحي الرئيس بن علي عن منصبه وبالحريات ومحاسبة العابثين بالأموال العامة والتحقيق بقضايا الفساد. [2]

---

[1]– صلاح الدين الجورشي، تحديات كبرى تنتظر الإئتلاف الحكومي الغير مسبوق في تونس، **متحصل عليه من الموقع:** www.ch:swissinfo.com

بتاريخ: 2016/04/04 على الساعة: 14:40.

[2]– صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق.

رابعا : تفاقم ظاهرة البطالة:

إن القوة التي لعبت دور المحرك الرئيسي في هذه الثورة وفي قيادتها حتى سقوط نظام الرئيس بن علي هي "**الحركة الشبابية**"، أي تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل، وتعتبر البطالة من بين أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة وتيرة الاحتجاجات، باعتبارها ظاهرة تمس مئات الآلاف من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية التونسية، والتي تؤثر على 30 في المائة من الشباب الحاصل على الشهادات الجامعية،[1] والذي أصبح يشكل التهديد الأكبر للحكومة التونسية بعد عجزها عن توفير مزيد من فرص العمل لهؤلاء الخريجين من الجامعة، الذين ارتفع عددهم إلى نحو **80**الف سنويا، نتيجة تحسن المستوى التعليم خلال العقدين الماضيين، غير أن هذا التحسّن لم يقابله تغيير مماثل في الطلب على اليد العاملة. ولم يترافق هذا التغيير الجوهري في مؤهلات الداخلين الجدد إلى سوق العمل في تونس .

فاوفق لمؤسسة "**كارنيغي**"، وصلت البطالة إلى **31.2** في المائة عام **2008**، بينما قاربت بطالة في وسط الشهادات **22** في المائة. وحوالي ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل لا يتجاوزون الثلاثين من العمر.

وكان تقرير للبنك الدولي حذر من أن البطالة تظل مشكلة مهمة خاصة لخريجي مؤسسات التعليم العالي في تونس الذين يمثلون **60** في المائة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، غير أن نظام بن علي تجاهل ارتفاع معدلات البطالة، وكانت الإحصاءات الرسمية التونسية تكتفي بالحديث عن معدلات البطالة لا تتخطى **13** في المائة وهي معدلات قريبة جدا لما هو في الغرب. فسوء الأوضاع الإقتصادية في المحافظات المهمشة في الوسط الغربي والجنوب، وتحوّل الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء، بسبب إهمال العدالة الاجتماعية كمسألة سياسية أساسية لا يجوز التهاون فيها، والإعتماد على السياسات النيوليبرالية من دون ضوابط ومن دون إلتفات إلى قضايا توزيع الثروة ذات الطابع التنموي والاجتماعي.[2]

---

[1]– كمال بن يونس، التهميش الشامل: "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 180، أبريل 2012، ص 22.

[2]-رفيق بن معوش، مرجع سابق، ص 95.

فالبطالة حسب المفكر **عزمي بشارة** تتجاوز آثارها بالكثير من الشق الأمني والسياسي، لأنها إذا كانت تعنى بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي، القادرة على إحداث التنمية والتقدم ودفع الاقتصاد إلى الأمام، فإنها تشكل في الوقت نفسه السبب للثورة الاجتماعية والسياسية.[1]

إن هذه الأسباب إلى جانب الكثير من الأسباب الأخرى هي التي دفعت بالشباب التونسي إلى أن يثور في وجه الظلم والطغيان، ورغم عمق الإختلاف حول توصيف هذه الأسباب إلا أنه لا يمكن إنكار أنها شكلت نقطة مفصلية في تاريخ تونس.

المطلب الثالث: عوامل نجاح الثورة في تونس

قبل قيام الإحتجاجات في تونس، كان أغلب المتخصصين في مجال علم السياسة والقانون الدستوري، يعتقدون أنه من الصعوبة تغير الأنظمة السياسية العربية في ظل تهميش القوى السياسية والمؤسسات المدنية المعبرة عن إرادة الشعب، مما سمح بوجود العديد من العوامل والمبررات التي ساعدت على نجاح الثورة وصمودها وتكمن عوامل نجاح الثورة التونسية في :

أولا: خصوصية المجتمع التونسي:

فهو مجتمع متجانس لا يتحول فيه الصراع بسهولة إلى صراع طائفي أو عشائري. ولا تتحول فيه الصراعات الطبقية والسياسية إلى صراعات على مستوى الهويات الجزئية. ويري الدكتور "**صبحي غندور**" أن خصوصية المجتمع التونسي في تركيبته الدينية والعرقية وعدم وجود تعددية طائفية أو مذهبية أو عرقية قد ييّسر نجاح الانتفاضة، فالهدف واحد وليس لكل طائفة دينية أو عرقية أهداف مختلفة،[2] لذلك فلو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية أو إثنيه فلابد وأن تكون النتائج مختلفة.

---

[1]– عزمي بشارة، "الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 07، 2012، ص 95.

[2]– فتحي العفيفي، "الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة. دراسة في صناعة المستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 392، أوت 2012، ص 165.

ثانيا: حيادية المؤسسة العسكرية :

تمثلت في عدم وقوفها كطرف في الصراع، هو عامل مهم ساعد على إنجاح الثورة، فالجيش التونسي بعيد عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال، ومن ثم لم يكتسب على عكس الجيوش العربية الأخرى خبرة في الدفاع عن النظام السلطوي ومؤسسة الحكم في مواجهة انتفاضات شعبية، أو في ضبط البلاد في أوقات الإضطرابات، وقد مثل بُعد الجيش التونسي عن السياسة ورفضه التدخل لقمع ثورة حين عجزت الأجهزة الأمنية عن القيام بذلك عاملاً حاسماً في نجاح الثورة، وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس النظام "الرئيس بن علي".ولم يستجيب الجيش لأوامر النظام ورفض التدخل، واكتفى بحماية المنشآت العامة مفضلاً سقوط النظام على أن يشارك في الشعب التونسي.[1]

ثالثا: سلمية الاحتجاجات:

و التي جاءت نتيجة لفعل جماعي يتجاوز الأطر التنظيمية والأيديولوجية والسياسية الكلاسيكية، ومعبرة عن قوى وتيارات جديدة ، متجاوزة لمثل هذه الأطر وبنيتها التنظيمية التقليدية، فقد كانت إسهامات القوي الحزبية والدينية في هذه الثورة إما غير مهيمنة أو شبه منعدمة، لذا هي تعبير عن التقاء الإرادة العامة للمجتمع في لحظة تاريخية، نبعت من شريحة اجتماعية وثقافية، تتسم بالمرونة الشديدة في حركيتها وأفكارها وعضويتها. كانت بمثابة الراعي الرئيسي للاحتجاجات، سواء بإدامة الحالة المعنوية المرتفعة لدى الثوار، من خلال التوحد والتوافق حول مطالب الثورة، أو من خلال توفير الدعم المادي و المعنوي له .

وفي واقع الأمر لم يكن إسقاط نظام الحكم خيارا أصيلا لدى الثوار، وكانت كل الشعارات المرفوعة في لحظة البدايات شعارات احتجاجية إصلاحية سلمية لم تستهدف تغير النظام، حتى واجهها النظام السياسي باستخدام الحل الأمني العنيف، الذي أدى بالمحصلة النهائية إلى نزع الشرعية عنه.[2]

---

[1]– نبيل عبد الفتاح، "الثورة والإندماج الوطني"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 23، 2012، ص 158.

[2]– فتحي العفيفي، نفس المرجع، ص 170.

رابعا: عدم وجود قيادة للاحتجاجات

إن نشوب الأحداث بشكل مفاجئ في المدن المهمشة وصولاً إلى المدن الكبرى، وغياب الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أو عدم قدرتها على قيادة المتظاهرين وتحريضهم وتوجيههم من بين أسباب تعقيد مهمة أجهزة النظام السياسي في محاصرة الأحداث واحتوائها، وذلك راجع إلى عدم وجود قيادة معينة يمكن اعتقالها أو التفاوض معها.[1]

كما أن لتعليقات الرئيس التونسي على الأحداث، دور في الإستمرار والصمود وبالتالي نجاحهم في تحقيق أهدافهم، حيث كان الرئيس يصفهم على أنهم إرهابيون تحركهم قوى خارجية بالإضافة إلى توعده لهم بالعقاب مما أثار غضب المحتجين وإصرارهم على تحقيق أهداف معينة وهي إخراج الرئيس زين العابدين بن علي ومساعديه الذين قاموا بأعمال تتعلق بالفساد وسرقة المال العام وتولي العديد من المناصب العليا في الدولة .

واستطاعت تنظيمات وأحزاب التيار الإسلام السياسي ركوب الثورة والسيطرة عليها، باعتبارها القوة الوحيدة المنظمة في الشارع السياسي، ولم يعد الغرب يساند بحماسة مواقف السلطة من الاتجاه الإسلامي فقد تغيرت مواقف الغرب من الإسلاميين مثل **(الإخوان المسلمين)** الذين يختلفون عن الاتجاه الإسلامي التكفيري مثل القاعدة وصاروا مقتنعين بضرورة وجود نظام ديمقراطي بديل حتى وإن أدى ذلك إلى وصول تيار إسلامي إلى الحكم كما هو الحال في تركيا.

أما الأسباب الأخرى تمثلت في:

– زيادة الآمال وتطلعات الشعب التونسي في استعادة دوره، خصوصا في ظل حضور نماذج قائمة يمكن محاكاتها. لهذا "كان المحرك الرئسي للثورة التونسية، هو محاولة المجتمع استعادة دوره الطبيعي في إدارة بلاده وثرواته باعتباره مصدر السلطات كما هو الحال في جميع دول العالم .

– شعور المجتمع التونسي بالظلم والهيمنة والتهميش ووصوله إلى حالة الإحباط من إصلاح الأوضاع في ظل النظام القائم. وانكسار حاجز الخوف لديه واستعداده للتضحية من أجل تغيير أوضاعه وإقامة نظام ديمقراطي [2].

[1]– كمال بن يونس، مرجع سابق، ص 56.

[2]– نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 160.

بالإضافة إلى دور بعض الأجهزة الإعلامية، كالقنوات التلفزيونية والاتصالات الإلكترونية، حيث تم الإعتماد بشكل كبير على شبكات التواصل الاجتماعي لسهولة الاتصال والتنسيق بين مختلف القوى والفعاليات، وكان لها دورا بارزا في توحيد الرؤى وتنسيق الجهود، لدى المتظاهرين، كما كان للفضائيات دورا فاعلا في نقل الأحداث، فقد كان هناك فرق شاسع بين ما يبثه الإعلام الرسمي والحقيقة في الشارع، مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم وإلى مواصلة الانتفاضة، وذلك راجع إلى تمتع الشعب التونسي بقدر كبير من الثقافة، فلم يقم بأعمال تخريب ونهب، إلا بعض الحالات البسيطة والتي يُنسب البعض منها إلى أعوان الحرس الرئاسي.[1]

المطلب الرابع: المواقف الإقليمية والدولية اتجاه الثورة التونسية

تباينت الآراء والاتجاهات الدولية والإقليمية حول الثورة في تونس فهناك من أيدها واعتبرها أمرا أساسيا في ظل نظام حكم السيطرة على كل السلطات. واتجاه آخر اعترض على تلك الثورة واعتبرها مؤثرة على الدول العربية ومن هذا المنطلق ظهرت أراء ومواقف القوى الإقليمية والدولية من ثورات الربيع العربي بصفة عامة وحول ثورة تونس بصفة خاصة وفيما يلي سوف نتناول بعض هذه المواقف ونذكر منها :

أولا: موقف جامعة الدول العربية

عند البحث في موقف الجامعة العربية بشأن الأوضاع التونسية، نجد أنه في بداية الأحداث، أشار المتحدث الرسمي باسم الأمين العام السابق للجامعة العربية "**عمرو موسى**" إلى أن جامعة الدول العربية قلقة من الأوضاع التي تحدث في تونس. وأكد أن جامعة الدول العربية تراقب بشدة ما يحدث في تونس ودعا جميع الأطراف للعمل على التواصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها. وفي ظل تطور الأحداث أعلنت جامعة الدول العربية أن ما يحدث في تونس إنما هو شأن داخلي.

[1]– دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 125.

وهنا يمكن القول بأن موقف جامعة الدول العربية من الثورة التونسية اتسم بنوع من الغموض هو أقرب إلى الحياد السلبي، والذي أخذ في اعتباره العلاقة مع الرموز التي تحكم الدولة التونسية أكثر من الشعب التونسي.[1]

هذا وقد دعت جامعة الدول العربية القوى السياسية التونسية إلى التفاوض، وقد جاء ذلك في بيان صادر من مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة وجاء فيه "في هذه المرحلة التاريخية التي يعيشها أبناء الشعب التونسي تتوجه جامعة الدول العربية بنداء إلى كافة القوى السياسية وممثلي المجتمع التونسي والمسؤولين للتوحد والتوافق لإخراج البلاد من هذه الأزمة في إطار الاحتكام إلى الدستور ومؤسسات الدولة .[2]

من هنا يمكن أن نلخص موقف جامعة الدول العربية بشأن الثورة التونسية بأنه موقف يميل إلى التقارب مع النظام الحاكم، حيث ركز في بيانه على الاحتكام إلى الدستور ومؤسسات الدولة ،التي يسيطر عليها زين العابدين بن على وهناك من يبرر موقف جامعة الدول العربية على أن الأوضاع أو الثورة التونسية إنما هي تجربة جديدة على العالم العربي فلم يكن لجامعة الدول العربية دور واضح وجرئ بشأنها بقدر ما كان دعوة الشعب التونسي إلى التكاتف والتوحد والعمل من أجل مصلحة تونس.

ثانيا: موقف الأمم المتحدة :

عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه حول التطورات في تونس وأسفه عن الخسائر الحاصلة ودعا إلى البحث عن تسوية للأزمة والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.[3]

ثالثا: الموقف الأوروبي:

وصف البعض ردود الفعل الأوروبية اتجاه تطورات الأحداث في تونس بأنها كانت دون المستوى المطلوب، وأنها شهدت تغيرا كبيرا مباشرة بعد سقوط نظام بن علي. فلم يتوقع أغلبهم أن ينهار نظام

---

[1]– إبراهيم العلاف، موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.allalafblogspot.com

بتاريخ: 2016/04/19 على الساعة: 14:27.

[2]– نفس المرجع.

[3]– محمد سعيد السعدي، هل تؤثر الثورات العربية على العلاقات مع أوروبا، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.alidath.info12=3398.

بتاريخ: 2016/04/19 على الساعة: 15:30.

الرئيس التونسي زين العابدين بن علي بهذه السرعة، خاصة لدى بعض العواصم الأوروبية التي كانت تعتبره الحليف الأهم في منطقة شمال إفريقيا. وقد انعكس ذلك بصورة كبيرة على ردود فعل هذه الدول من خلال تصريحات المسؤولين الأوروبيين التي صاحبت تطورات الاحتجاجات الاجتماعية.

ففرنسا التي تعتبر الشريك التجاري الرئيسي لتونس، اعترفت عن طريق وزيرة خارجيتها "**ميشال آليو**" أنها لم تكن تتوقع الأحداث التي أدت إلى إزاحة بن على من سدة الحكم، وهو ما عكس موقف باريس الحذر طيلة الاحتجاجات.[1]

ولم يكن الموقف الأوروبي الموحد أقل حذرا من الموقف الفرنسي، فبالرغم من مطالبته باحترام حرية التظاهر السلمي واحترام حقوق الإنسان في أوج المواجهات التي كانت تدور بين قوى الأمن والمتظاهرين، إلا انه لم يصدر موقفا من ثورة إلا بعد سقوط النظام، حينها عرض في بيان مشترك على تونس مساعدة فورية للتحضير لإجراء انتخابات حرة.

أما ألمانيا . فقد أكدت في بداية الإحتجاجات على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.مما يبين أن ردود فعل الدول الأوروبية، وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى، اتجاه احتجاجات الشباب التونسي، وتميزت معظمها بالحذر.كما صرحت وزيرة الخارجية الفرنسية في قولها " لقد فوجئنا جميعا من سياسيين ودبلوماسيين وباحثين وصحافيين بثورة الياسمين"، مؤكدة أن أحدا لم يستوعب تسارع الإحداث.[2]

بينما حاول الرئيس الفرنسي تبرير سياسة الحذر التي اتبعتها باريس حيال تطور الأحداث والتي تعرضت بسببها لانتقادات شديدة. وقال "إن تناقضا حصل بين مبدأي "**عدم التدخل**" في الشؤون الداخلية لتونس و"**دعم الحرية**" اثر الثورة التي شهدتها هذه الدولة. هذه التبريرات جاءت بعد أن وجهت كل من المعارضة و الرأي العام في فرنسا انتقادات لتعامل باريس مع الأوضاع في تونس.

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– محمد سعيد السعدي، مرجع سابق.

رابعا: الموقف التركي:

عند النظر إلى موقف تركيا من الثورة التونسية، يرى "**زكريا بطرس**" أن تركيا لم تتدخل في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على السيادة، بل لم يكن من المتوقع لديها أن تفضي الأحداث إلى سقوط النظام، أو أن تكون الثورة التونسية هي بادرة الإشارة كي تنطلق الثورات العربية فقد أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية.

وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية التركي "**أحمد داود أوغلو**" أن الثورة التونسية قد تمثل نموذجا تحتذي به بلدان أخرى تسعى للإصلاح.[1]

كما عملت تركيا بعد سقوط النظام على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، حيث وقع البلدين اتفاقيات تعاون بينها، منها اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار مخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الهامة في **2011**. واتفقت الدولتان أيضا على إلغاء نظام التأشيرات بينهما .

خامسا: موقف الإتحاد الإفريقي:

إن تجاهل وعدم تحديد الإتحاد الأفريقي لموقفه تجاه الثورة التونسية، جاء كاشفا عن مشكلات كبيرة تعانى منها المنظمة القارية، أهمها سيطرة القادة المستبدين على أجهزة الاتحاد. فعلى الرغم من أن قمة الاتحاد الأفريقي السادسة عشر انعقدت في أعقاب اندلاع الثورة التونسية في يناير **2011**، إلا أن القادة الأفارقة تجاهلوا مناقشة فعاليات الثورة ونتائجها مما جعل البعض يطلق على الإتحاد أنه "**نادي للمستبدين**" وقد اتسمت المواقف الرسمية الإفريقية من الثورات العربية بالارتباك الشديد سواء فيما يتعلق بالحكام الأفارقة أو الاتحاد الأفريقي، فقد نظر معظم القادة الأفارقة لهذه الثورات باعتبارها أحد التهديدات لأنظمتهم الحاكمة والتي استمر بعضها لأكثر من عقدين من الزمن دون تغيير،[2] لذلك أعلن بعض القادة رفضهم

---

[1]– علي جلال معوض، "الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، جانفي 2011، ص 62.

[2]– أميرة محمد عبد الحليم، إفريقيا وثورات الربيع العربي، **متحصل عليه من الموقع:**

http://www.acpss.ahramdijital.org/wews.aspx

بتاريخ: 2016/04/20 على الساعة: 15:26.

للحراك الشعبي في تونس مثل الرئيس الأوغندي "**يورى موسيفنى**" الذي تولى السلطة في بلاده منذ عام **1986**، وحظرت السلطات في اريتريا نشر أخبار الثورة التونسية في وسائل الإعلام الرسمية تفاديا لاندلاع ثورة مماثلة .

سادسا: الموقف الجزائري :

إن الموقف الجزائري من الثورة التونسية كان غير واضح المعالم، حيث لم تتخذ الدولة أية ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس، واكتفت بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة.[1]

سابعا: الموقف المصري :

أعلنت مصر في بيان لوزارة الخارجية أنها تؤكد على احترامها لخيارات الشعب في تونس الشقيقة وأنها تثق في حكمة الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الأوضاع وتجنب سقوط تونس في الفوضى.

وعلى الصعيد الشعبي فقد تظاهر عشرات النشطاء السياسيين المصريين أمام نقابة الصحفيين بالقاهرة للتعبير عن دعمهم للثورة التونسية رافعين الأعلام المصرية والتونسية.[2]

ثامنا: الموقف الإيراني :

تميز الموقف الإيراني إزاء الثورات العربية بالتدرج والتفاوت حسب علاقة إيران بهذه الدول حيث تعاملت مع بعضها بحذر. وأعلنت موقفها رسميا اتجاه الثورة في تونس من خلال بيان لوزارة الخارجية يشير إلى أن المهم هو تنفيذ مطلب الأمة التونسية بأفضل شكل ممكن بصفتها دولة يمكنها أن تلعب دورا فعالاً في الأمة الإسلامية.[3]

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق .

[3]– المواقف الدولية الخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.fekr.onlino.com
بتاريخ: 2016/04/20 على الساعة: 16:20.

تاسعا: الموقف الإسرائيلي :

اهتم الكيان الإسرائيلي بتطور الأحداث في تونس، مع تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية واسعة أطاحت بالرئيس التونسي وانعكس هذا الاهتمام على مستوى متخذ القرار السياسي، وعبرت مصادر إسرائيلية بعد نجاح الثورة عن خشيتها من أن تقوم تونس بقطع علاقاتها غير الرسمية مع إسرائيل أو أن تقوم بالتقرب من الدول المتطرفة في العالم العربي.

المبحث الثاني: مظاهر النظام السياسي الجديد بعد سقوط النظام التونسي

واجهت عملية التحول الديمقراطي في تونس أزمات فوضت العمل التّأسيسي لدولة ما بعد الثّورة، كتزايد وتيرة العنف وغلاء المعيشة، وزيادة الصّراع على السّلطة، وصعود العصبيّات الجهويّة والأيديولوجية والدّينية، من حين إلى آخر، وبروز نذر الثّورة المضادّة، والواقعُ السّياسي المأزوم، القائم على منطق الاستقطاب والتّنافي. وسيناقش هذا المبحث ملامح المشهد السياسي بالإضافة إلى أبرز القوى السياسية الفاعلة في تونس وتعقيدات العملية الانتخابية بغية تحقيق الشرعية الديمقراطية.

المطلب الأول: ملامح المشهد السياسي بعد سقوط النظام في تونس

بقي التونسيون بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية فقد أدت الثورة التونسية وبشكل مفاجئ إلى تخلي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه . ولم تكن أزمة الشرعية المشهودة في تونس نتاج مستجدّات اللّحظة الراهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزّمن الانتقالي الصّعب الذي يمكن أن تعيشه أيّ جماعة بشريّة في انتقالها من حال الهدم إلى حال بناء الدّولة. فتأسيس الدّولة العادلة بديلًا عن الدّولة القامعة، وإقامة النّظام السّياسي التعددي بديلًا عن النّظام الأحادي الدّكتاتوري، وتمدين المجتمع بدل تنميطه، مطالب تقتضي المراس الطّويل مع الفكر التّنويري و التعلّميّة الدّيمقراطيّة، فمن ناحية، نجح الحراك الشعبي في تحقيق أهدافه وذلك بفضل تضامن العديد من الفئات الاجتماعية و المدنية. ومن ناحية أخرى، نجد ضبابية في المشهد السياسي وعدم وجود قيادة لهذا الحراك، مما يطرح عدة إشكاليات و صعوبات على مستوى الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي.[1]

[1]– توفيق المدني، "تطورات المشهد السياسي التونسي"، **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد 147، نوفمبر 2014، ص 145.

وتتمثل أولى هذه الصعوبات في مسالة المشروعية، من ناحية أسس الإصلاح السياسي ومن ناحية شرعية التمثيل، وقد اتسمت المرحلة التي أعقبت رحيل زين العابدين بالارتباك والتردد، وقد بدا ذلك واضحا من خلال عملية نقل السلطة بصورة سريعة إلى رئيس الوزراء محمد الغنوشي* الذي أعلن نفسه رئيسا للبلاد بعد بن علي، وسرعان ما تم الإعلان عن الشغور النهائي لهذا المنصب واللجوء تبعا لذلك للفصل **57** من الدستور الذي يتولى بمقتضاه رئيس مجلس النواب الرئاسة بشكل مؤقت لفترة تتراوح بين خمسة و أربعين و ستين يوما ينظم خلالها انتخابات رئاسية.

لهذا سعت الحكومة إلى القيام بعملية إصلاح سياسي مؤسس على الشرعية الدستورية وأحدثت لهذا الغرض لجنة عليا للإصلاح السياسي هدفها الرئيسي إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الإنتخابية لضمان انتخابات رئاسية حرة وشفافة وتعددية، وهذه اللجنة هي هيئة عليا مستقلة تتركب من خبراء في القانون العام و العلوم السياسية و تضم قضاة من القضاء العدلي و القضاء الإداري.

و انتهجت اللجنة في عملها منهج المشاورة مع مختلف التيارات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ودفعت المشاورات الحكومة إلى التخلي عن فكرة الإعداد لانتخابات رئاسية أوّلا وبدلاً عن ذلك الإعلان عن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يتم بموجبه وضع دستورا جديد للبلاد يعيد صياغة نظام الحكم بشكل يؤمن التوازن بين السلطات المفقود في دستور **1959** الذي كرّس النظام الرئاسي. كما أن هذا المجلس سينتخب من بين أعضائه رئيسا مؤقتا للبلاد يتولى السلطة إلى حين انتهائه من وضع الدستور الجديد و الإعداد لانتخابات جديدة رئاسية أو تشريعية بحسب النظام المقترح.[1]

أما فيما يتعلق بشرعية التمثيل، فقد أدى عدم وجود قيادة للثورة التونسية من جهة والانخراط المتأخر للأحزاب السياسية في الثورة من جهة أخرى، إلى عدم وجود ممثل وحيد يفاوض باسمها ويرسم ملامح الإصلاح السياسي. فتعددت الأطراف التي تتكلم باسم الشعب وتدعي تمثيله كما اختلفت رؤاها بشكل كبير.

---

* محمد الغنوشي: سياسي واقتصادي تونسي شغل منصب الوزير الأول 1999 شغل عدة مناصب في الدولة وزيرا للتخطيط والمالية، هو المكلف أساسا بالملف الإقتصادي.

[1]– توفيق المديني، مرجع سابق، ص 150.

وإلا دل على ذلك خروج أكثر من مظاهرة متباينة وبشكل متزامن في الشارع الرئيسي بالعاصمة، والكل يرفع شعار الشعب يريد ففريق يرفع شعار الشعب يريد دولة اللائكية و آخرون في الجهة المقابلة يرفع شعار الشعب يريد دولة إسلامية .[1]

ورغم دعوة أحزاب المعارضة والأطراف السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل للمشاركة في الحكومة إلا أن العديد من هذه الأطراف فضّل البقاء خارجها والضغط عليها بشكل اثر على أدائها مما تسبب في سقوطها. واتفق هؤلاء على تشكيل مجلسا لحماية الثورة رغم التباين الإديولوجي بينهم.

ومن أهم الأطراف الممضية على بيان تأسيس هذا المجلس نذكر الاتحاد العام التونسي للشغل، وحركة النهضة الإسلامية، والهيئة الوطنية للمحامين، وحزب العمال الشيوعي التونسي، وجمعية القضاة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وطالب هذا المجلس رئيس الجمهورية المؤقت بإسناده سلطة تشريعية وتقريرية مع إمكانية مراقبة عمل الحكومة. وهو ما قوبل بالرفض مع الدعوة إلى الالتحاق باللجنة العليا للإصلاح السياسي في هيئة موسعة. فكان مشروع إحداث هذه اللجنة محل مفاوضات بين الحكومة من جهة وأهم الأطراف المكونة لمجلس حماية الثورة وخاصة الاتحاد العام التونسي لمشغل من جهة أخرى .[2]

نتيجة لهذه المفاوضات، أحدثت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". وهي هيئة استشارية تتركب من هيكلين، حيث أضيف إلى لجنة الخبراء مجلس يضم ممثلين عن مختلف التيارات والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المدني وشخصيات وطنية. وأصبحت اللجنة التي كانت مكلفة بإعداد الانتخابات، الرئاسية في مرحلة أولى ثم تأسيسية في مرحلة ثانية، مسؤولة مباشرة عن عملية الإصلاح السياسي لتحقيق الانتقال الديمقراطي.

وأعلن في قائمة أولى على انضمام واحد وسبعين عضوا لهذه الهيئة يمثلون أحزابا سياسية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العام، إضافة إلى شخصيات وطنية مستقلة. واجتمع هؤلاء لأول مرة يوم **17مارس2011** للبحث في مشروعي قانون انتخاب مجلس وطني تأسيسي أعدتها لجنة الخبراء وتبلور في هذا الاجتماع ،عمق التناقضات الموجودة في الأوساط السياسية التونسية وبرهن على مدى التصحر السياسي الناتج عن سياسة القمع المتوخاة في العهود السابقة وخاصة في عهد زين العابدين بن علي، حيث دارت النقاشات الحادة بين مختلف الأطراف حول مدى تمثيلية كل طرف للمجتمع التونسي

[1]– توفيق المديني، نفس المرجع، ص 155.

[2]– علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 70.

واتهام الحكومة بتعمد تهميش بعض الأحزاب والأطراف وإقصائهم. وطغى على هذه النقاشات التخوين والمزايدة وركوب الثورة والمغالطة والتهديد باللجوء إلى التظاهر في حالة عدم الاستجابة إلى مطالبهم المتمثلة خصوصا في إيقاف عمل اللجنة إلى حين الاتفاق حول تركيبتها.[1]

وبعد تفاوض بين مختلف الأطراف، تم الاتفاق على بداية النظر في مشاريع القوانين الانتخابية والسعي في نفس الوقت إلى توسيع اللجنة. وهو ما تم فعلا حيث بدأ التداول حول مشروع قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وانضم إليها ستون عضوا جديدا في الجلسة المنعقدة يوم 29 مارس.[2]

ومهما توسعت هذه الهيئة فإنها لن تمثل الشعب التونسي لان التمثيلية الحقيقية لا تكون إلا عن طريق صندوق الاقتراع ويقف وراء التشنج الذي ساد الجلستين الأوليتين للهيئة رهان هام بالنسبة للأحزاب السياسية القديمة منها والجديدة، يتمثل في محاولة تأجيل موعد الانتخابات المعلن عنه من قبل رئيس الدولة المؤقت، حيث دعا إلى تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 24 يوليو/تموز. وان استجاب هذا الموعد لتطلعات الشعب التونسي الذي يرغب في حدوث تغيير حقيقي في اقرب الآجال، فإن الوقت لم يكون كافيا أمام الأحزاب لتستعد لهذا الموعد المهم.على اعتبار ان الانتخابات القادمة على درجة من الأهمية لأنها ستفرز المجلس الذي سيقوم بإعادة تأسيس الدولة ووضع دستور جديد للبلاد.

وقد كانت هذه الانتخابات فرصة لإعادة ترتيب الخارطة السياسية التونسية بشكل يفرز أقطاب متعددة قادرة على دفع مسار الانتقال الديمقراطي. والتي يهددها عمليا تنامي عدد الأحزاب السياسية في ظل مستوى ضعيف من الثقافة السياسية وعدم ترسيخ قيم المواطنة .

وحسب الدكتور **رفيق عبد السلام** إن الأمر الذي ساعد تونس على هذا الانتقال هو وجود نظام إداري راسخ تمكن من تحقيق التواصل في سير مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في أصعب الظروف. إذ من المعروف أن الثورات عندما تندلع في الكثير من البلدان ينهار النظام وتنهار معه كل الأوضاع الإدارية والمؤسسات، إلا أن ذلك لم يحدث في تونس، ما جعل البلاد تعبر تلك المرحلة بأقل الأضرار و هي تتجه الآن إلى استعادة و ضعها و أخذ مكانها الطبيعي.[3]

---

[1]– أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق.

[2]– علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 70.

[3]– منير الكشو، تونس بين تطلعات الثورة وأمال إصلاح الديمقراطي، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.hekmah.org

بتاريخ: 2016/04/17 على الساعة: 16:43.

المطلب الثاني : القوى السياسية الفاعلة

ساهمت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في إنتاج خريطة سياسيّة جديدة تكوّنت من عدد من القوى البارزة التي تباينت برامجها ومواقفها من كيفيّة إدارة المرحلة الانتقاليّة. وانتقل المشهد الحزبي تدريجيًّا من التشتّت والكثرة إلى الانتظام ضمن جبهات سياسيّة وازنة؛ منها ما هو مؤيِّد للشرعيّة الانتخابيّة التي أنتجها صندوق الاقتراع، ومنها ما هو معارض لها.

ويمكن أن نميّز في هذا السِّياق بين أربع جبهات سياسيّة هي: جبهة التّرويكا، والجبهة اللبرالية، والجبهة اليساريّة القومية، وجبهة الإنقاذ الوطني. بالإضافة إلى القوى الخارجية.

أولا: جبهة الترويكا

نعني بالترويكا الإئتلاف الحزبي الثّلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية ديسمبر **2011**، ويتكوَّن من حركة النّهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة التي فازت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي وحصلت على **29** مقعدًا بنسبة **41** في المائة وحزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة حاصل على **29** مقعدًا بنسبة **9** في المائة وحزب التكتّل من أجل العمل والحرِّيات حاصل على **27** مقعدًا وشكّل هذا التّحالف الجامع بين إسلاميّين وعلمانيّين ما مجموعه **136** مقعدًا في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة **154** نائبًا لإدارة المرحلة الانتقاليّة، مقابل اعتراض **16** عضوًا، و تحفُّظ 11 آخرين عن التصويت من بين أعضاء المجلس .[1]

وعلى الرغم من أنّ هذا التّحالف، ظلّ مُتمسكًا بالحكم على مدى سنتين ونصف؛ وذلك بتشكيله حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمّادي الجبالي حركة النّهضة، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريّض حركة النّهضة، فإنّ حضوره الشعبيّ قد شهد تراجعًا ملحوظًا بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابيّة في الشّغل، والتّنمية، وضمان الاستقرار الأمني.

---

[1]– توفيق المديني، تونس في قلب إعصار الربيع العربي، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.wahdaislamia.org/issues/133/html
بتاريخ: 2016/04/22 على الساعة: 22:53.

كما أنّ فشل الترويكا في استباق العمليّات الإرهابيّة، والتصدّي لها جعل قطاعًا مهمًّا من المواطنين يعتقد أنّها غير قادرة على إدارة البلاد، و تأمين الاستقرار، و تحقيق التطوّر الاقتصادي. [1]

يُضاف إلى ذلك أنّ الأحزاب الممثّلة للترويكا عانت من حالات انشقاق داخليّ، ولا سيما بالنسبة إلى حزبيْ المؤتمر والتكتّل على نحوٍ خاصّ، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على قرار التحالف مع حركة النّهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة، وعدّ الاختلاف الأيديولوجي مانعًا من التّحالف السّياسي معها، لذلك اختار الانسحاب على مساندة الترويكا.

كما انسلخ نوّاب من التكتّل والمؤتمر، وانضمّوا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التّأسيسي أو خارجه، وعمد نوّاب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة؛ لاعتقادهم أنّ الترويكا لم تُفلح في تحقيق أهداف الثّورة، ولم تتقدّم في تكريس العدالة الانتقاليّة، ولم تكن حازمةً في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النّظام السَّابق.

وفي هذا الإطار أسّس عبد الرّؤوف العيّادي حزب حركة الوفاء، وأسّس محمد عبّو حزب التيّار الدّيمقراطي، وكلاهما منشقّ عن حزب المؤتمر من أجل الجمهوريّة.[2]

ثانيا:الجبهة الليبرالية

اتّخذت عدة أحزاب علمانيّة لبرالية موقعًا معارضًا من حكومة الترويكا، مباشرةً إثر تولّيها مهمّاتها في ديسمبر **2011**، واعتبرت أنّها غير معنيّة بالتّحالف معها، أو بالمشاركة في حكومة الوحدة الوطنيّة. ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يعُدّ امتدادًا للحزب الدّيمقراطي التقدّمي بزعامة أحمد نجي الشابّي، وكان في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي، ومنافسًا رئيسًا لحركة النّهضة قبل انتخابات أكتوبر **2011** ، لكنّ خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السّياسي. [3]

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– نور الدين المباركي، الحياة السياسية في تونس بين الحركية والركود....أي دور للأحزاب السياسية؟، **متحصل عليه من الموقع:**

http://www.turess.com/alwasat/10325

بتاريخ: 2016/04/22 على الساعة: 23:23.

[3]– كمال بن يونس، مرجع سابق، ص 40.

غير أنّه تدارك ذلك بدخوله لاحقًا في تحالف سياسيّ موسّع معارض للترويكا الحاكمة تمثَّل في "**الاتّحاد من أجل تونس**" الذي ضمّ، إلى جانب الحزب الجمهوري، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم، وهو حزب ذو توجّهات ليبراليّة رأسمالية، يضمّ إليه عددًا من رجال الأعمال، وحزب "نداء تونس" الذي تحصّل على تأشيرة العمل القانوني في مارس **2012**، والذي يقوده رئيس الحكومة الانتقاليّة الثالثة الباجي قائد السبسي ويستتبع عددًا مهمًّا من أنصار الحزب الدّستوري على عهد الحبيب بورقيبة، وعددًا من أتباع التجمّع الدّستوري المنحلّ عن الحزب الحاكم في عهد بن علي.[1]

وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النّخبة المثقّفة في تونس من المنادين بإحياء التّجربة البورقيبيّة واستطاع هذا التّحالف أن يشكّل قوّةً ظاغطةً على الترويكا، ونجح في تعبئة النّاس للقيام بمظاهرات احتجاجيّة سلميّة للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس كمجلّة الأحوال الشخصيّة، وحرية المراة، وحرِّية الإعلام...، كما كان في صدارة القوى السياسية الدّاعية إلى استقالة الترويكا.

ثالثا: الجبهة اليسارية / القومية

يتكوّن هذا القطب السّياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليساريّة والقوميّة الراديكاليّة التي لا تحظى بتمثيليّة واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبيّ كبير، غير أنّها ذات نفوذ داخل المنظّمات النقابيّة والجمعيّات الحقوقيّة والهياكل التمثيليّة العمّالية. وتشكّلت الجبهة القوميّة اليساريّة ضمن ما يُعرف بالجبهة الشعبيّة، وهي تجمّع يضمّ 14 حزبًا من القوميّين وأقصى اليسار، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشّعب ذات الخلفيّة القوميّة والميْل الناصريّ، وحزب العمّال بزعامة الهمّامي الذي يُعدّ من بين الشخصيّات المشهورة بمعارضتها للدّولة القامعة على عهد بورقيبة وبن علي.[2]

وقد تبنّت الجبهة الشعبيّة توجّهًا راديكاليًّا في معارضة الترويكا الحاكمة عمومًا، وحركة النّهضة خصوصًا، متَّهمةً إيَّاها بأنّها خانت الثّورة، وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنيّة التّابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النّظام القديم. كما حمّلت الثلاثي الحاكم مسؤوليّة تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمنيّة، وخصوصًا ما تعلّق بتفشّي البطالة، وتدهور القدرة الشرائيّة للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب. ونجحت الجبهة الشعبيّة في استغلال فشل الحكومة في معالجة العديد من الملفّات لتُحرِّك المواطنين من حين إلى آخر، وتدفع نحو تنظيم العديد من الإضرابات التي شملت عدّة

[1]– نفس المرجع، ص 45.

[2]– توفيق المديني، مرجع سابق.

محافظات وعدّة قطاعات مهنيّة؛ وهو ما ساهم في زيادة الضغط على الثلاثي الحاكم من ناحية، وفي تصعيد درجة الاحتقان السّياسي و الاجتماعي من ناحية أخرى. [1]

رابعا: جبهة الإنقاذ الوطني

أُعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم **28 جويلية 2012**، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيّار الشّعبي محمد بهرامي في **24 جويلية 2012** . وتكوّنت الجبهة من عدد من الأحزاب السياسيّة المعارضة وفي صدارتها حركة نداء تونس، والجبهة الشعبيّة، وعدد من الأحزاب الاشتراكيّة واللبرالية، والتحق بها الاتّحاد من أجل تونس، وضمّت إليها حركة تمرّد السياسيّة و26 منظّمةً مدنيّةً وحقوقيّةً.[2]

وعبّرت الجبهة في بيانها التّأسيسي عن سعيها لتحقيق عدّة أهداف من بينها تشكيل الهيئة الوطنيّة للإنقاذ الوطني الممثّلة للأحزاب السياسيّة ومكوّنات المجتمع المدني التي تتولّى، بالاستعانة بخبراء القانون الدّستوري،و استكمال صياغة الدّستور وعرضه على الاستفتاء الشّعبي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني محدودة العدد لا تترشّح في الانتخابات المقبلة، ترأسها شخصيّة وطنيّة مستقلّة تكون محلّ وفاق، وتتّخذ ضمن برنامجها جملةً من الإجراءات الاستعجالية الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، والأمنيّة، وتُعدّ لانتخابات ديمقراطيّة ودعت جبهة الإنقاذ الوطني إلى تنظيم التّظاهرات السلميّة في مقرّ السّلطة المحلّية والجهويّة لفرض حلّ المجلس التأسيسي وجميع السّلطات المنبثقة عنه، من ذلك الحكومة ومؤسّسة الرّئاسة .[3]

واستغلّت جبهة الإنقاذ الوطني الوضع المحلّي والإقليمي لتكسب مزيدًا من الأنصار، بعد أن وجدت في عجْز الحكومة عن مواجهة التّهديدات الإرهابيّة حجّةً أساسيّةً للمطالبة بإزاحة الترويكا عن الحكم بحجة أنّها غير قادرة على أن تتكفّل بالأمن للمواطنين. وفي السّياق نفسه اغتنمت الجبهة حدث إطاحة الإسلاميّين في مصر يوم **1 جويلية 2013**، تحت وطأة الاحتجاج الشّعبي والتدخّل العسكري لتقلّب النّاس على حركة النّهضة والائتلاف الحاكم معها، ساعيةً إلى استمالة الجيش ورجال الأمن بدعوتهم إلى مساندة الحراك الاحتجاجي و التدخّل للإمساك بزمام السّلطة.[4]

---

[1]– رفيق بن معوش، مرجع سابق، ص 102.

[2]– نور الدين المباركي، مرجع سابق.

[3]– نفس المرجع.

[4]– منير الكشو، مرجع سابق.

وقد نجحت الجبهة في حشْد الشّارع طوال صيف 2013 في إطار ما يُسمّى اعتصام الرّحيل الذي ضمّ آلاف المعتصمين المؤيّدين للنوّاب الستّين الذين انسحبوا من المجلس التأسيسي، المحتجّين على مقتل محمد البراهمي، والمطالبين الحكومة الائتلافيّة باستقالة فوريَّة. وقد أدَّى ذلك إلى تعليق أعمال المجلس لمدّة شهرين، ما ساهم في تعطيل مسارات استكمال صوغ الدّستور و التّهيئة للانتخابات.

ولم تجد الجبهة الاستجابة المنتظرة من المؤسّسة العسكريّة التي حافظت على الحياد، والتزمت الوقوف على مسافة واحدة من مختلف السياسيّين، رافضةً الدّخول في معترك الصّراع على السّلطة. وفي المقابل وجدت جبهة الإنقاذ في اتّحاد الشّغل نصيرا لها في جانب من مطالبها، إذ ساندت المركزيّة النقابيّة الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة ومكوّنات المجتمع المدني، وأيّدت المطالبة برحيل الحكومة؛ ودعى اتّحاد الشّغل إلى استبقاء المجلس التّأسيسي إلى حين إتمام كتابة الدّستور وتحديد مواعيد الانتخابات المقبلة.[1]

خامسا: القوى الخارجية:

تظل فرنسا أكثر القوى الخارجية تأثيرا ونفوذا في الساحة التونسية بحكم الميراث الإستعماري الذي خضعت له تونس وبلدان المغرب العربي عامة، ثم بحكم الجوار الجغرافي المؤثر. فالحكومة الفرنسية عملت على دعم نظام زين العابدين ، وقد فاجأها رحيل النظام بهذه السرعة، إلا أنها مع ذلك مازالت تحتفظ بخيوط تأثير كثيرة سواء داخل أجهزة الحكم أو بين المعارضين و نشطاء المجتمع المدني.[2]

والأمريكيون شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين فاجأتهم تطورات الأحداث في تونس، غير أنهم لم يمانعوا رحيل زين العابدين واستبداله بوجه آخر من داخل النظام. وقد كانت الآمال معلقة على كمال مرجان وزير الخارجية السابق لقيادة المرحلة الانتقالية إلا أن قوة الرفض والممانعة كانت أقوى من رغبة الأمريكيين والأوربيين.

---

[1]– منير الكشو، نفس المرجع.

[2]– دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق.

وبذلك نتبيّن أنّ المشهد السّياسي في تونس عقب انتخابات **23 أكتوبر 2011** شهد عدّة متغيّرات من أهمّها انتقال الأحزاب من التشتّت والتنوّع والتعدّد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسيّة بارزة هي الترويكا من ناحية، وأحزاب المعارضة الليبراليّة و اليساريّة الجبهة الشعبيّة من ناحية أخرى.مما أدى إلى انقسام المجتمع السّياسي في تونس قسمين، فريق مؤيّد للترويكا، وآخر معارض لها، الأمر الذي ساهم في تكريس الاستقطاب الثّنائي والصّراع الحادّ على السّلطة.

المطلب الثالث: آليات المرحلة الجديدة

عرفت تونس بعد اغتيال المناضل اليساري شكري بلعيد* يوم **6 فبراير 2013** أزمة سياسية مركبة أدت في المرحلة الأولى إلى استقالة حكومة السيد محمد الجبالي، وجاءت حكومة السيد علي العريض، والتي لم تتمكن بدورها من تجاوز الأزمة لأسباب عديدة كادت أن تؤدي الى تدهور الأوضاع أكثر في تونس. وبرفض أحزاب الأغلبية الترويكا تشكيل حكومة تكنوقراط ، وتواصل النزاع والقطيعة بين المعارضة والترويكا الحاكمة، وسط تبادل التهم رغم مشاركة الجميع في حوار "قصر الضيافة بقرطاج". وفي ظل تلك الأجواء تم اغتيال محمد البراهمي، عضو المجلس الوطني التأسيسي يوم 25 يوليو 2013، الأمر الذي ضاعف من الاحتقان السياسي[1].

وعلى خلفية ذلك اتهمت أطراف المعارضة الحكومة التونسية بالمسؤولية السياسية والأخلاقية عن الاغتيال، وقررت القيام بعدة تحركات ميدانية لتحقيق عدة أهداف من بينها إسقاط حكومة السيد علي العريض؛ في مقابل الدعوات التي ارتفعت منادية بتولي الجيش لحكم البلاد، وإقصاء "حكومة الترويكا"، وبحل المجلس الوطني التأسيسي، فكان من الضروري أن يتحرك المجتمع المدني للبحث عن حلول توافقية بين طرفي النزاع لإنقاذ البلاد من أية مضاعفات سلبية محتملة .ونجحت أربعة منظمات كبرى في تأسيس لجنة للحوار الوطني[2] اشتهرت بالجنة الرباعية الراعية للحوار وهي:

---

* شكري بلعيد: (مناضل يساري) سياسي ومحامي تونسي، عضو سابق في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والإنتقال الديمقراطي والأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد.

[1]– توفيق المديني، مرجع سابق.

[2]– أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2014، **متحصل عليه من الموقع:**

http://www.dohimstiuute.org/release1143

بتاريخ: 2016/04/27 على الساعة: 23:40.

–الاتحاد العام التونسي للشغل تأسس سنة **1946** على يد الزعيم النقابي فرحات حشاد، ويؤطر غالبية العمال التونسيين و يرأسه اليوم الأمين العام للاتحاد "حسين العباسي. "

–الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، تأسس سنة **1947** ويؤطر غالبية الصناعيين والتجار في تونس ، وتقده الآن "وداد بوشماوي".

–الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي منظمة تدافع عن حقوق الإنسان، تأسست سنة **1977** من قبل ليبراليين تونسيين، ويرأسها حاليًا "عبد الستار بن موسى".

–الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، ويرأسها حاليًا عميدها "محمد فاضل".

حيث دعا الرباعي برئاسة اتحاد العام للشغل جميع الأطراف للدخول في حوار وطني شامل لنزع فتيل المواجهة. وقدم "خريطة طريق" كأرضية للحوار، وقّعت عليها أبرز أحزاب المعارضة إلى جانب حزبي حركة النهضة والتكتل الحاكمين، ورفض كل من حزب "**المؤتمر**" وتيار "**المحبة**" التوقيع عليها إضافة إلى بعض الأحزاب التي توصف بأنها "صغيرة الحجم".[1]

أما رئيس الحكومة السيد "علي العريض" فوعد باستقالة حكومته في الوقت المناسب، وتراجعت حركة النهضة عن التعديلات التي أدخلتها على النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي، في غياب المعارضة .

وقد قدم الرباعي في مبادرته عدة نقاط إجرائية ومبادئ أساسية تضمنت دعوة للقوى السياسية إلى القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية وطنية مستقلة على ألا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة، لتحل محل حكومة الترويكا التي عليها أن تتعهد بتقديم استقالتها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أسابيع من موعد انطلاق الحوار الوطني. كما دعت المبادرة الأحزاب السياسية إلى الاتفاق على الشخصية التي ستتولى رئاسة الحكومة الانتقالية خلال أسبوع واحد، وذلك بالتوازي مع استئناف أشغال المجلس الوطني التأسيسي لاستكمال مهامه التأسيسية، وأهمها المصادقة على الدستور التونسي الجديد خلال أربعة أسابيع على الأكثر، و إقرار القانون الانتخابي[2].

[1]– توفيق المديني، مرجع سابق.

[2]– أنور الجمعاوي، مرجع سابق.

حيث كان هدف هذا الرباعي هو إنقاذ عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد من المصاعب الكبيرة التي تواجهها والتي هددت بانقسام شعبي وأيديولوجي عميق ينذر بانزلاق البلاد إلى دوامة عنف تعصف بالتجربة الديمقراطية، و قد مرة عملية الحوار بعدة مراحل تمثلت في:

أولاً: في **17 من سبتمبر 2013**، أصدر الرباعي الراعي للحوار الوطني مبادرة جاء فيها "تقديرًا لدقة وحساسية المرحلة التي تمر بها البلاد في هذا الظرف من مسار الانتقال الديمقراطي، وسعيا للوصول إلى مرحلة المؤسسات الشرعية و الديمقراطية بما يحقق أهداف الثورة، وشعورًا من كل الأطراف بضرورة تغليب المصلحة العليا للوطن.. تتقدم المنظمات الراعية للحوار الوطني، خارطة طريق تُجسد إرادة الأطراف السياسية في الخروج من الأزمة، وتمثل تفعيلاً لمبادرتها، بعد أن عرضتها وناقشتها مع الأحزاب السياسية".[1]

وأهم ما جاء في مبادرة الحوار الوطني، هو القبول بتشكيل حكومة كفاءات ترأسها شخصية مستقلة، لا تترشح للانتخابات القادمة، تحل محل الحكومة الحالية، واستئناف المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان المؤقت) لجلساته وتحديد مهامه و نهاية أشغاله.

ثانيًا: في **5 أكتوبر2013**، انطلقت أولى جلسات الحوار الوطني، الذي استمر إلى حدود المصادقة على اسم رئيس الحكومة الجديد.

ثالثًا: بعد تجاذبات عديدة وتعهد علي العريض باستقالة حكومته بعد المصادقة على الدستور، تم يوم **14 ديسمبر 2014**، اختيار "مهدي جمعة" وزير الصناعة في حكومة علي العريض، رئيسا للحكومة المؤقتة المكلفة بإنجاز الانتخابات القادمة.

رابعًا: في**9 جانفي 2014**،أعلن علي العريض استقالة حكومته ليفسح المجال لحكومة المهدي جمعة.

خامسًا: في **26 جانفي 2014**، تمت المصادقة على الدستور ليتسلم مهدي جمعة مهامه رسميًا في **29 جانفي 2014**.[2]

---

[1]– نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار، "وكالة تونس للأنباء في 2013/10/05 ، **متحصل عليه من الموقع:** http ://www.triress.com/bimaa/2636/

بتاريخ: 2016/04/16 على الساعة: 14:14.

[2]– نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار، نفس المرجع.

وعرفت هذه المراحل مساحات من التباعد والتقارب بين أطراف النزاع ، محدودة أحيانًا ،وممتدة في أحيان أخرى، وذلك تبعًا للحدث السياسي وطبيعته وما ينجرّ عنه من مواقف وسلوك. وبشكل عام، خضعت جلسات الحوار الوطني إلى عديد من المواجهات والتوترات ،خاصة بين "**حركة النهضة**" من جهة وأحزاب المعارضة من جهة أخرى على خلفية الإيديولوجية والسياسية، وهي حالة تبدو شبه "طبيعية" رغم حدتها اعتبارًا لعوامل تاريخية وأخرى راهنة ذات علاقة بطبيعة الانتقال الديمقراطي وتمثلت في[1]:

-هيمنة روح الغَلَبة التي حالت دون تقديم الأطراف الأساسية بالحوار، التنازلات الضرورية التي يفرضها منطق الوفاق الوطني، واستخدام طرفي النزاع في أحيان كثيرة "المراوغات والمناورات الرامية إلى التملص من التعهدات و الالتزامات المتفق عليها."

-إصرار طرفي النزاع على تمسّك كل منهما بجميع مطالبه دون إبداء الاستعداد للتعامل بالحد الأدنى المشترك وتطويره تماشيًا مع ما تتطلبه مرحلة الانتقال الديمقراطي من مرونة وتوافق بغض النظر عن موازين القوى السائدة.

-حدة الضغوطات التي مارستها القواعد التنظيمية لأطراف النزاع التي ساهمت بقدر أو بآخر في تصلب مواقف الطرفين وارتباك الأداء؛ الأمر الذي ساهم في تباعد مواقفهما.

لكن، رغم كل ذلك قدمت كل أطراف الحوار تنازلات متفاوتة وخاصة حركة النهضة، التي تملك الأغلبية في المجلس التأسيسي، وارتأت أن تقدم تنازلات من أجل إنجاح مسار التوافق والحوار الوطني" تحت الضغط المتواصل للمعارضة وجزء مهم من الرأي العام، بحجّة فشلها في إدارة شؤون الدولة وخاصة بفعل الضغوطات الإقليمية والدولية واقتناع رئيس الحركة راشد الغنوشي بأن "مصلحة البلاد والحركة تقتضي التنازل عن الحكومة"، باعتبار أن "الحركة لم تخرج من السلطة بالنظر لتواجدها القوي في المجلس التأسيسي مصدر لسلطة في هذه المرحلة.

لا شك أن نجاح أي حوار سياسي بين أطراف متنازعة يتطلب التضحية بالمصلحة الحزبية لصالح المصلحة العامة.[2] الأمر الذي أدى كل من الرباعي والأحزاب الأخرى التي كان لديها نية إنجاح الحوار القيام بمجهود مكثف من أجل المساعدة على التقارب بين أطراف النزاع وإيجاد حدّ أدنى من الثقة بينها،

[1]– خميس بن بريك، مرجع سابق.

[2]– خميس بن بريك، نفس المرجع .

وذلك من خلال إرساء رؤية واضحة. وهو ما تجسّد في خاتمة الحوار وفي التوافقات الحاصلة في المجلس التأسيسي لاحقًا، إذ بالرغم من احتجاج المعارضة على الآلية التي تم اعتمادها في اختيار رئيس الوزراء، إلا أنها لم تنسحب من الحوار الوطني، وقررت جبهة الإنقاذ مواصلة المشاركة في الحوار بعد أن وجدت تفاعلات إيجابية من الرباعي، الأمر الذي حال دون دُخول البلاد إلى نفق لا تُعرف نهايته؛ فقد تم تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية[1].

وقد أدى نجاح تجربة الرباعي في راعيته للحوار السياسي بين قطبيْ حكومة الترويكا والمعارضة (ممثلة في "جبهة الإنقاذ") و التي أدت في نهايتها إلى استقالة حكومة الترويكا وتشكيل حكومة كفاءات وطنية انتقالية برئاسة مهدي جمعة، صودق في عهدها على الدستور الجديد، ونُظمت انتخابات تشريعية ورئاسية في أواخر عام **2014** بإشراف هيئة وطنية مستقلة، إلى إيجاد نموذج توافقي في إدارة الشأن العام أصبح يُعرف عربيا بـ"الاستثناء التونسي"، مما جنب البلاد سناريوهات أخرى وقعت فيها بعض بلدان الربيع العربي. ولاحقا في يوم **9 أكتوبر 2015** أعلنت لجنة نوبل فوز رباعي الحوار الوطني التونسي بجائزة نوبل للسلام لإسهامه في استكمال الانتقال الديمقراطي بعد ثورة التي أطاحت بنظام الرئيس بن علي عام **2011**[2].

المطلب الرابع: الانتخابات التشريعية والرئاسية ونتائجها

تمكنت النخبة السياسية التونسية من تجاوز كل الحواجز بفضل التنازلات المشتركة، وسيادة الروح الوفاقية، إلى بعث المؤسسات الدستورية المختلفة وصولاً إلى صياغة دستور الجمهورية الثانية. وقد أصدر المجلس الوطني التأسيسي قانونًا أساسيًا يتعلق بالانتخابات، كما تمّ تحديد السادس والعشرين من أكتوبر **2014** موعدًا لإجراء الانتخابات التشريعية، يليها الانتخابات الرئاسية في **23 نوفمبر 2014**، مع ذكر أن الانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية، مرت في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنيّة صعبة و حرجة أثّرت بتفاوت في إقبال المواطنين تسجيلًا ثمّ المشاركة[3] .

---

[1]– فتحي العيادي، مرجع سابق.

[2]– أنور الجمعاوي، مرجع سابق.

[3]– نور الدين المباركي، مرجع سابق.

أولا: الانتخابات التشريعية

مع بداية عمليات الترشح للانتخابات السادس والعشرين من أكتوبر **2014** التشريعية، والتي سينبثق عنها أول برلمان وحكومة دائمين ،لكن واقع الأمر دل على أن الأحزاب المهيمنة، عاجز عن تكوين تحالفات سياسية كبيرة الأمر الذي انعكس في عدد الضخم للقوائم الانتخابية والتي تنافس فيها **1327** قائمة موزعة على **33** دائرة ، وتضم القوائم الانتخابية نحو **13** ألف مرشح يتنافسون على مقاعد "مجلس نواب الشعب" الذي يمارس السلطة التشريعية لمدة **5** سنوات.[1] ويضم المجلس **217** نائبا. وقد جرت هذه الانتخابات في ضل مناخ سياسي ضبابي في مجمله ، محكوم بمخاوف ، منها:

-خشية التونسيين من عودة رؤوس الفساد والنظام القديم إلى الساحة السياسية مرة أخرى، وبأقنعة جديدة.

-عدم الاستقرار على مرجعية فكرية حاكمة تستطيع أن تقود تونس في المرحلة القادمة، فالمرجعية الإسلامية متهمة (محليا وإقليميا)، والليبرالية موصومة بالفساد والاستغلال والتبعية، واليسارية لا تزال تحاول تطوير حركتها الاجتماعية في أطر حزبية كبيرة.

-وجود تخوفات حقيقية بسبب نمو ظاهرة الإرهاب، خاصة بعد الحوادث التي طالت الرموز السياسية والضباط والجنود، وفي نظرة شاملة على الانتخابات البرلمانية نجد أن النخبة التونسية لم تقدم في هذه الانتخابات، ما يبدد شكوك ومخاوف المواطن التونسي،[2] سواء على مستوى التحالفات أو على مستوى البرامج المطرحة، فقد ألقت النخبة السياسية المتصارعة وعلى رأسها، التيار العلماني بزعامة حزب نداء تونس والتيار الإسلامي بزعامة حركة النهضة بأوراق اللعبة في جعبة المواطن التونسي، وهو منطق معكوس وواقع يمثل تحديًا للتجربة التحول الديمقراطية، غير أن المواطن التونسي، كان أكثر وعيًا، وأكثر تحملًا للمسئولية من النخب السياسية في رسم المستقبل السياسي لتونس .

وقد أسفرت الإنتخابات التشريعية عن نتائج مختلفة جذريا عن انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وهي اختلافات تعكس تحولا كبيرا سواء على مستوى المشهد السياسي أو على مستوى توجهات الرأي العام وذلك على ضوء ما تمكن المواطن التونسي من معاينته طوال الفترة الإنتقالية .كما يظهر من الجدول التالي، أن الشعب التونسي منح القيادة للتوجه الليبرالي، على حساب قوى الإسلام السياسي والقوى

---

[1]- منير الكشو، مرجع سابق.

[2]- تحليل سياسي، "في ضوء النتائج الأولية للإنتخابات"، **جريدة الصباح**، العدد 1601، يوم 2011/10/25، ص 54.

اليسارية، وحدث إقصاء كبير للكيانات التي أرادت إعادة إنتاج النظام القديم، وظهرت قاعدة جديدة للعبة السياسية في تونس.

الجدول رقم 3: يوضح نتائج انتخابات مجلس النواب

الحزب أو التحالف	عدد المقاعد البرلمانية	النسبة %
نداء تونس	**86**	**%39.6**
النهضة	**69**	**%31.8**
الاتحاد الوطني الحر	**16**	**%7.4**
الجبهة الشعبية	**15**	**%6.9**
أفاق تونس	**8**	**%3.7**
أحزاب وتحالفات متفرقة	**23**	**%10.6**
مجموع	**217**	**%100**

المصدر: الإنتخابات التشريعية التونسية 2014، تحليل سياسي، متحصل عليه من الموقع:
http://www.tunisie.com/tv/election
بتاريخ 2016/04/24 على الساعة: 22:30.

فيما يتعلق بتقييم العملية الانتخابية في مجملها، نجد :

- **انخفاض معدلات المشاركة:** السياسية ويرجع ذلك لفقدان ثقة المصوتين، لا سيما الفئات الشبابية، في القوى والأحزاب السياسية من جانب، وغياب التيار القادر على التعبير عن المطالب الثورية من جانب آخر، خاصة مع انحسار التنافس بين "النهضة" ذات المرجعية الإسلامية، و"نداء تونس" الذي يضم عددًا كبيرًا من بقايا نظام السابق ، في ظل عدم قدرة التيارات اليسارية، خاصةً "الجبهة الشعبية"، على تقديم ذاتها كلاعب رئيسي على الساحة السياسية التونسية[1].

[1]– صلاح الدين الجورشي، أزمات الأحزاب الداخلية، **متحصل عليه من الموقع:**
http :www.attoumissia.com.tn/detais
بتاريخ: 2016/04/24 على الساعة: 23:50.

-**تغير المشهد السياسي:** إذ لم تعد حركة "النهضة"ذات البعد الإسلامي، تتصدر نتائج العملية الانتخابية ، بل أصبح حزب "نداء تونس" ذو التوجهات العلمانية والليبرالية هو من يوجه المسار السياسي في الدولة، وأصبح هو المسئول عن تشكيل الحكومة ، و هو ما انعكس بالضرورة على سياساتها الجديدة .[1]

صعود وهبوط قوى سياسية وحزبية: إن نتائج الانتخابات تكشف عن تراجع، وليس هزيمة لحركة "النهضة"، فبدلا من **89** مقعدًا في انتخابات المجلس التأسيسي، حصلت على **69** مقعدًا في انتخابات مجلس النواب عام **2014**، وهو ما يعني أنها ستكون منافسًا قويًّا لـ"نداء تونس" في المرحلة المقبلة وشريكًا في الحكم. ذلك فضلا عن حصولها على "الثلث المعطل" الذي من شأنه أن يحول دون صدور التشريعات التي تتطلب أغلبية مطلقة[2].

وكشفت النتائج حدوث تحولات سلبية لحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، والذي تعرض لهزيمة ثقيلة، بعد تراجعه من **29** مقعدًا في انتخابات المجلس التأسيسي إلى **4** مقاعد فقط في انتخابات مجلس النواب ، مما اثر بالضرورة على فرص نجاح الرئيس منصف المرزوقي في الانتخابات الرئاسية ، وهو الأمر ذاته بالنسبة لـ"التكتل من أجل العمل والحريات" الذي تراجع من **20** مقعدًا عام **2011** إلى مقعد واحد فقط عام **2014**، كما تراجعت أيضًا "الجبهة الشعبية" لتحصل على **15** مقعدًا بدلا من **26** مقعدًا.

وعلى الجانب الآخر، حققت أحزاب أخرى تقدمًا ملحوظًا يجعلها حاضرة بشكل نسبي خاصةً في حالة تحالفها مع "نداء تونس"، ويأتي في مقدمتها حزب "الاتحاد الوطني الحر"، الذي حقق نجاحًا بارزًا بحصوله على **16** مقعدًا عام **2014** بدلا من مقعد واحد سنة **2011**، وحزب "آفاق تونس"، الذي حصل على **8** مقاعد بدلا من 4 فقط سنة **2011**.[3] وعلى الرغم من أن عدد مقاعد هذه الأحزاب ليس كبيرًا، فإنها ربما تلعب دورًا محوريًّا في رسم ملامح المرحلة المقبلة التي يحتاج فيها كل من "نداء تونس" و" حركة النهضة" للتحالف مع عدد من الأحزاب الأخرى لترجيح كفته.

-**حتمية التحالفات البرلمانية:** فعلى الرغم من احتلال "نداء تونس" الصدارة، إلا أن المقاعد التي حصل عليها لا تمنحه الأغلبية المطلوبة لتمرير قراراته، حيث يحتاج إلى **109** مقاعد حتى يحصل على

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– رفيق بن معوش، مرجع سابق، ص 109 .

[3]– الإنتخابات التشريعية التونسية، تحليل سياسي، مرجع سابق. للمزيد أنظر الملحق رقم 04، ص 192.

الأغلبية، وبما أنه قد حصل فقط على **85** مقعدًا، فإن ذلك معناه أنه يحتاج **24** مقعدًا إضافيًّا للحصول على الأغلبية ، ما يعني أنه مضطر للدخول في ائتلاف حكومي لتحقيق ذلك[1].

وتتعدد أسباب خروج نتائج الانتخابات على هذا النحو. فعلى صعيد الأسباب المتعقلة بتراجع حركة "النهضة"، يمكن القول إن تجربة الحركة في إدارة المرحلة الانتقالية تضمنت قدرًا كبيرًا من العجز عن تقديم حلول اقتصادية عاجلة، ومحاولات مستمرة لإقصاء المعارضة من المشهد السياسي، وهو ما أعطى انطباعًا بأن التيار الإسلامي بزعامة حركة النهضة الحركة غير قادر على التعامل مع الأزمات الحادة، والمطالب المتزايدة للشعب التونسي، بشكل يبدو أنه دفع قواعد شعبية كبيرة إلى تبني سياسة "التصويت العقابي" في محاولة لإسقاط "النهضة[2]."

ويُضاف إلى ذلك، عدم القدرة الحركة على تطوير خطاب السياسي يتلاءم مع متطلبات المرحلة الانتقالية، وعدم استغلالها لوسائل الإعلام، التي لعبت دورًا كبيرًا في الحشد ضد "النهضة"، وهو ما كشفت عنه بعض استطلاعات الرأي التي أشارت إلى أن وسائل الإعلام والبرامج التلفزيونية أثرت على خيارات الناخبين بنسبة 40.%.

وعلى جانب آخر، أدى تباين الخلفيات السياسية لتكوينات حزب "نداء تونس" إلى جذب قطاعات عريضة من الناخبين، حيث يتكون الحزب بالأساس من تحالف غير معلن بين أعضاء سابقين في حزب "التجمع الدستوري الوطني" المنحل وعدد من رجال الأعمال إضافة إلى نقابيين ويساريين وبعض المستقلين ، ذلك فضلا عن نجاح الحزب منذ تأسيسه في وضع نفسه أمام الناخب التونسي في موقع البديل الوحيد لـ"حركة النهضة[3]."

وشكلت الحملة الدعائية لحزب نداء تونس أحد أبرز أسباب الانتصار، حيث لم يبدأ استعداداته للانتخابات في الفترة المقررة ، وإنما بدأ قبل ذلك بما يقرب من عام ونصف، حينما تم تشكيل لجنة خاصة للإعداد للانتخابات كانت مهمتها الإعداد الميداني واللوجستي للانتخابات، وقد شكلت هذه اللجنة ماكينة انتخابية ضخمة، ساعدت بدورها في الحشد للتصويت للحزب، كما

---

[1]– أنظر الملحق رقم 05، ص 193.

[2]– صلاح الدين الجورشي، أزمات الأحزاب الداخلية، مرجع سابق.

[3]– محمد الحرموني، "نتائج الإنتخابات.....رسالة الشعب وأسئلة الشعب وأسئلة للتفكير"، **جريدة الضمير**، العدد 456، نوفمبر 2014، ص 65.

ركز "نداء تونس" أيضًا في حملته الانتخابية على تكتيكات مختلفة خاصةً فشل "النهضة" في إدارة المرحلة الانتقالية تارة، ودورها في تقييد الحريات العامة و الخاصة[1].

و يذهب الدكتور **عادل اللطيفي**، إلى بيان أنّ المشهد السياسي التونسي تغير بشكل جذري وقد تم ذلك ، في إطار من الاستقطاب بين قوى علمانية وقوى الإسلام السياسي، والذي لم يكن استقطابا سياسيا بل كان مجتمعيا بالأساس، فبفعل الثورة شهدت تونس ديناميكية مجتمعيّة خلقت شروطا جديدة للتّطور السياسي وفي هذا السياق تبين الانتخابات الأخيرة في تونس أن الإشكالية الرئيسية التي حكمت توجّه أغلب الناخبين لم تعد هي نفسها كما كانت في سنة **2011**.

فإذا كانت الكلمة المفتاح لانتخابات ما بعد الثورة هي "الإسلام"، فإنّها تركت المجال سنة **2014** إلى إشكالية "الدولة" مع ما يعنيه ذلك من عقلنة الوعي السياسي في تونس.[2]

ثانيا: الإنتخابات الرئاسية

جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية في دورتيها، مرآة عاكسة للخارطة التي أفرزتها تشريعية **26** أكتوبر وفي نفس الخط البياني أو يكاد لنتائج الانتخابات التشريعية.فالتداخل الزمني بين الاستحقاق التشريعي والرئاسي – في حدود العشرين يوما تقريبا – وإستراتيجية الاستقطاب الثنائي ألقت بضلالها على مخرجات العملية الانتخابية، ، ومع إعلان الهيئة المستقلة للانتخابات، عن قائمة المترشحين، والتي ضمت **27** متنافسا بينهم امرأة واحدة هي القاضية كلثوم كنو، والذين ينتمي بعضهم لنظام زين العابدين بن علي، في حين كان البعض الآخر معارضا شرسا له، إلى جانب ترشح عدد من الوجوه المستقلة حتى من دائرة رجال الأعمال.[3]

مضافا إليها إعلان حزب النهضة عدم ترشيح أحد كوادره للرئاسة، وعدم دعمه لمرشح بعينة في هذه الانتخابات. وهو موقف يتسم بالواقعية السياسية، فالنهضة تريد أن تملك أوراقًا مهمة في اللعبة ،

[1]– صلاح الدين الجورشي، أزمات الأحزاب الداخلية، مرجع سابق.

[2]– محمد الحرموني، نفس المرجع.

[3]– زياد رضوان، مرجع سابق.

بحيث يطمع جميع الأطراف في الحصول على أصواتها، وبالتالي يمكن الحصول على مكاسب إضافية بعد الرئاسة، و خاصة في التحالف الذي سيشكل الحكومة الجديدة في تونس[1].

وانطلاقاً من نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية و التي لم يتحصل فيها أي مرشح على الأغلبية المطلقة للأصوات، حيث تصدّر مرشح نداء تونس المركز الأوّل يليه مباشرة وبفارق انتخابي لا يتعدى الست نقاط المرزوقي " مرشح قواعد النهضة الغير معلن" لنجد تحت خطّ العشر بالمائة تباعا القيادي الجبهوى "حمة الهمامى" في المرتبة الثالثة والهاشمى الحامدى " المرشح الإسلامي المستقل" في المرتبة الرابعة ،وأخيرا سليم الرياحى" رجل الأعمال ورئيس الاتحاد الوطني الحر".

الجدول رقم 4: يوضح نتائج الإنتخابات الرئاسية للدورة الأولى

المترشحين	الأصوات	النسب المئوية
الباجي قايد السبسي نداء تونس	**3842891**	**%39.46**
المنصف المرزوقي المؤتمر من أجل الديمقراطية	**4180921**	**%33.43**
حمة الهمامي	**529255**	**%7.82**
محمد الهاشمي الحامدي تيار المحبة	**923187**	**%5.75**
سليم الرياحي الإتحاد الوطني الحر	**407181**	**%5.55**

المصدر: صلاح الدين الجورشي، أزمات الاحزاب الداخلية، مرجع سابق

لقد كرست نتائج هذه الانتخابات الاستقطاب الثنائي الذي أصبح حقيقة موضوعية في المشهد السياسي التونسي منذ الانتخابات التشريعية بين حزبي "نداء تونس" و"حركة النهضة"... وعلى الرغم من غياب المرشح الرسمي للحزب الإسلامي عن الانتخابات الرئاسية، فقد تواصل هذا الاستقطاب وبنسب متقاربة أيضاً وعوض المرشح المرزوقي حزب النهضة هنا. وانحصرت الدورة الثانية، بين المرشحين

[1]– محمد الحرموني، نفس المرجع.

اللذين فازا بأعلى الأصوات في الدورة الأولى ، وهما الباجى قايد السبسي و المنصف المرزوقي .[1]

كما ساهمت هذه الانتخابات في تعميق الانقسامات الجهوية في تونس، إذ صوت الناخبون ذوو التوجه العلماني ولاسيما الأحياء الراقية، لمصلحة السبسي بينما صوت الجنوب التونسي – معقل حركة النهضة– للمرزوقي.

الجدول رقم 5: يوضح نتائج الإنتخابات الرئاسية للدورة الثانية

المترشحين	الأصوات	%
الباجي قايد السبسي	**5297311**	**%55.68**
المنصف المرزوقي	**5133781**	**%44.32**

المصدر: الدورة الثانية للإنتخابات الرئاسية التونسية 2014/12/03 ، متحصل عليه من الموقع:
http://www.mostakbal.com/tunisie/325
بتاريخ: 2016/04/03.

وذلك على الرغم من تحفظ نسبة كبيرة من التونسيين على النتائج، لأسباب بعضها يتعلق بضرورة القطيعة مع كل رموز النظم، ووجود السبسي في المشهد الرئاسي، يحول دون هذه الرغبة، فهو يمثل في الحقيقة، رجل كل العصور، كما أنه طاعن في السن. وفي المقابل نجد أن نسبة أكبر من التونسيين، لا تعتبر المرزوقي الشخص المناسب لحكم تونس، فقد وقع في أخطاء وتناقضات – خلال ممارسته المنصب الرئاسي– لا تتعلق فقط برؤيته السياسية، ولكنها ترتبط بطبيعة شخصيته، وردود أفعاله الغريبة – أحيانا– تجاه المستجدات المحلية و الدولية في آن واحد[2].

ما يمكن ملاحظته على مستوى الانتخابات الرئاسية، هو حدة الاستقطاب الثنائي. حيث هيمنت حركتا نداء تونس الفائزة وحركة النهضة التي تراجعت شعبيتها وفقدت ثقة الكثير من التونسيين جرّاء أخطائها

[1]– صلاح الدين الجورشي، أزمات الاحزاب الداخلية، مرجع سابق.

[2]– السبسي رئيسا لتونس، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.tunissia.com/day/2.election.html.
بتاريخ: 2016/04/26 على الساعة: 22:05.

في الحكم، كما يعني فوز السبسي برئاسة تونس وبعد هيمنة حزبه أيضا على البرلمان، عودة العلمانية إلى تونس بقوة بعد فمن المعروف أن الباجي قائد السبسي من أبرز وجوه الليبرالية والعلمانية في تونس , ناهيك عن كونه أبرز المناوئين للتيار الإسلامي .

كما أن الرجل لا يخفي توجهه الليبرالي العلماني وميوله الغربي, فمن المعروف أن السبسي تقلد مناصب سيادية كثيرة في عهد بورقيبة وبن علي، من رئيس الأمن الوطني عام 1963م، إلى وزير الداخلية ومن ثم الدفاع عام **1969م**، إلى سفير تونس لدى باريس عام **1970**، إلى وزير للخارجية عام **1981**م، ورئيس مجلس النواب عام **1990– 1991م** .[1]

الأمر الذي يؤكد أن وصوله إلى قمة الهرم في تونس هذه المرة ستعيد رجال ودولة بن علي التي ثار عليها التونسيون قبل أربعة أعوام .ويمثّل وصول السبسي أحد أبرز وجوه النظام السابق إلى منصب الرئاسة بتونس نكسة لمهد الثورات العربية، في ذات السياق، يشير اللطيفي إلى أنّ تجاوز مستوى التحليل السياسي المباشر والتعمّق في محتوى نتائج الرئاسيات، إلى أنّ الرهان في الانتخابات التونسية تغيّر من أولوية الإسلام إلى أولوية الدولة ومن نموذج الإسلام السياسي إلى الهوية الوطنية.

وهو تحوّل على مستوى الثقافة السياسية، إلى نوع من العقلانية التي تميّز بين السياسة وبين الإسلام باعتباره هوية أخلاقية وثقافية عامّة .فبالنظر إلى طبيعة الخطاب وطبيعة الأسس الأيديولوجية لهذين الحزبين، يمكن القول بأن الاستقطاب كان بين التوجه الوطني الحداثي المدني في تونس وبين مشروع الإسلام السياسي الذي تمثله النهضة.بهذا المعنى، يخلص اللطيفي، إلى أنّ انتصار نداء تونس وتصدّر الباجي قائد السبسي ، يُعدّ بمثابة انتصار للهوية التونسية على حساب الإسلام السياسي كرؤية للدولة والمجتمع[2].

وبهذا يمكن أن يُفهم هذا التحول على ضوء الفشل الذي منيت به حركة النهضة الإسلامية في التعامل مع ثلاثة ملفات أساسية هي تسيير الدولة ومسألة العنف ثم إشكالية الهوية الوطنية أمّا ملف العنف فيتمثّل في تحميل جزء كبير من الرأي العام حركة النهضة مسؤولية انتشار الإرهاب بسبب تساهلها مع العناصر السلفية الجهادية وتبنيها لنشاطات "رابطات حماية الثورة" التي مارست العنف ضد الفنانين والمثقفين. في حين أخذت مسألة الهوية صبغة الحرب الباردة بين أنصار الإسلام السياسي وشق هام من التونسيين.

---

[1] – – السبسي رئيسا لتونس، نفس المرجع.

[2]– منير الكشو، مرجع سابق.

وقد تعمّقت الهوة بين الطرفين بسبب الأنشطة التي قام بها عديد الدعاة الوافدين من بلدان أخرى، بمباركة نهضاوية، ليروّجوا لخطاب ديني غريب عن التونسيين.

وبهذا نخلص إلى أنّ الحرص الشديد على استرجاع مقومات الهوية الوطنية التونسية واستعادة دولة ما انفكت تضعف منذ **14 جانفي 2011**، دفع بالتونسيين إلى تجاوز نموذج الإسلام السياسي[1].

تعيش تونس اليوم حالة أشبه بارتداد من ثورة إلى إعادة تشكّل للنظام القديم، ولو في شكل معدّل، لكن تبدو المرحلة القادمة شاقة بالنسبة للحكومة التونسية الجديدة التّي ستسعى إلى ترميم الوضع الاقتصادي بما يضمن حدّ أدنى من الاستقرار من جهة، والعمل على الحدّ من المطلبيّة وترويض الحراك الاجتماعي من دون إجراء إصلاحات جذريّة باتّجاه إعادة توزيع الثروة و تحقيق المشروعية، من جهة ثانية. هذا يعني عمليّا العودة إلى المعالجات الأمنيّة للتناقضات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

[1]– صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق.

المبحث الثالث: تقييم التجربة السياسية في تونس

عرفت التجربة الانتقالية في تونس عدة مراحل تم فيها توظيف منطق التنازلات السياسية من أجل حل الخلافات، والتي أثَّرت في مجمل المسار الإنتقالي بشقيه السياسي والاجتماعي؛ والذي بدأ بتجربة توافقية بين عدد من الفواعل السياسية التي أفرزت حكومة الترويكا في نسختها الأولى، مرورًا بالتخلِّي عن رؤساء للحكومة من طرف حزب النهضة ، ووصولاً إلى حكومة التكنوقراط، وعلى ذلك الأساس أنجز الدستور وأجريت انتخابات البرلمانية والرئاسية، وعليه فان أمام المجتمع التونسي عمومًا والطّبقة السياسيّة خصوصا، محطات صعبة يجب العمل على تجاوزها، وذلك في مختلف المجالات سياسيّة كانت أم الاقتصاديّة أم الاجتماعيّة.

المطلب الأول: واقع التوافق السياسي

يرى البعض أنه لا يجوز أن تتوافق الطبقة السياسية في أي مجتمع، إلا على ما اتفقت عليه الأغلبية المجتمعية، وليس الأغلبية السياسية التي تتغير من فترة انتخابية إلى أخرى[1]. ولقد كرّست تجربة الحوار الوطني سلوكًا سياسيًّا توافقيا يمكن أن يكون قاعدةً لبناء أركان الدّولة المقبلة.

وعليه يتطلّع التونسيّون في المرحلة القادمة، إلى أن تتجاوز الكتل السياسيّة خلافاتها الحزبية، وان تسعى إلى ضبط حدود السّلطات التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة، وتحدّد صلاحيّاتها ، وتعمل على إقامة الدولة التي يكون المواطن فيها فاعلًا في الشّأن العامّ، مساهمًا في اختيار ممثّليه وحكّامه.

[1] – محمد علي، النظام السياسي التونسي نظرة متجددة، **متحصل عليه من الموقع:**

http://www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic

بتاريخ : 2016/04/22 على الساعة: 14:25.

فقد اتّضح من خلال التجارب السابقة أنّ المجتمع التونسي لا يمكن أن يحكم بمنطق الأغلبيّة والأقلّية، وأنّ التوجّه نحو الخيار التوافقي* يمكن أن يكون قاطرة النّجاة الضّامنة لالتفاف معظم التونسيين حول حكومة لا ترتهن بأجندة حزبيّة معيّنة، بل تتوجّه نحو المصلحة العامّة وخدمة المجموعة الوطنيّة.

ويحتاج ذلك إلى بيئة سياسية واجتماعية وثقافية، قادرة أن تجعل فرص النجاح عالية، حيث يرتبط التوافق السياسي بعملية بناء السلطة أو إعادة تصحيح مسارها،[1] والسعي إلى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها إلى إدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الإجماع السياسي والاجتماعي حولها، وذلك من خلال:

أولا: إقرار الشرعية الديمقراطية الدستورية:

وهذا يتطلب الإصلاح الدستوري القانوني من اجل صيغة فعالة لمبدأ التداول السلمي على السلطة، ولمبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولمبدأ التعددية السياسية، وتفصيل دور البرلمان بما يمكنه من تجسيد للإرادة العامة، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال انتخابات تعبر بشكل حقيقي عن أوزان القوة السياسية المختلفة بالإضافة إلى إقامة تعاقد سياسي بين السلطة والمعارضة، من اجل انجاز انتقال سياسي نحو النظام الديمقراطي من خلال الاتفاق على مختلف مراحله بكل التزام، بعيدا عن أشكال التحايل، وتعزيز الثقافة المدنية، إذ من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآلية وقواعد أن تترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية تقوم عن المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية.[2]

---

* التوافق: هو مرادف للإنسجام والتفاهم ويحمل معنيين، إما التقارب، أو وحدة الرأي المطلقة.

[1]– محمد المهدي شين، التحول في تونس...أسباب .... معوقاته....وتداعياته، **متحصل عليه من الموقع:**
http://www.REGIONALSTUDIES.tk
بتاريخ 2016/04/22 على الساعة: 15:05.

[2]– مول الصالح، "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني، تأملات سياقية في الحرية والإستبداد"، **المجلة العربية السياسية**، العدد 59، ص 48.

ثانيا: التأسيس لدولة ديمقراطية:

فتح مجال الحوار بين التيارات الاجتماعية والسياسية التونسية، من اجل إقامة الدولة التي تكون وظيفتها الرئيسية رعاية الشأن العام وضمان السير الطبيعي للمجتمع. وذلك من أجل تجنب نموذج الدولة الشمولية، التي تعمل على فرض أنماط حياة محددة.[1] هي خاضعة في الأساس لاختيار الأفراد وإرادتهم الذاتية، لذا يجب على القوى السياسية والمدنية أن تروج لبرامجها وأفكارها في إطار التدافع والحوار السلمي المدني، ولا يتم ذلك إلا من خلال:

– ضمان التعددية واستقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان.

– فتح المجال أمام حرية إقامة المنظمات والجمعيات والأحزاب وسن القوانين التي تحمي حريتها بما يدعم استقلالية المجتمع المدني ودوره في ترسيخ الديمقراطية.

– إقامة المساواة بين المواطن والمسؤول والحاكم أمام سلطة القضاء.

ثالثا: تحقيق المصلحة العامة:

من خلال دمج الرؤى والبرامج السياسية، ضمن إطار العمل الوطني الشامل، الذي يرى الأفراد ضمن كتلة الجماعة الوطنية التي تحتكم إلى قيم المواطنة ، وبالتالي يشتغل التوافق على العمل من أجل تحقيق المصلحة الوطنية التي تصب في مجرى الحركة الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكل هذا يتطلب تجاوز الحسابات الحزبية الضيقة والقدرة على إدارة الاختلاف، والعمل على التركيز على الحد الأدنى المتفق عليه بين القوى الحزبية في تونس، وعليه يجب اعتماد رؤية تأجيل المختلف فيه من أجل تحقيق المصلحة العامة،[2] إلى حين تجاوز المرحلة الحرجة، التي تشكل انعطافا حاسما في التاريخ واستمرارية الدّولة التونسية، وذلك من اجل إنقاذ مشروعها الوجودي الذي يرتبط بمنطق التعايش والتشارك والتفاهم بين جميع مكونات المجتمع التونسي.

---

[1]– محمد علي، مرجع سابق.

[2]– عادل بالكحلة، "الحل السياسي الإسلامي : تونس نموذجا"، **مجلة الغدير**، العدد 59، 2012، ص 112.

رابعا: القبول بالآخر

وذلك يكون ضمن مناط الحركة السياسية المحكومة بنظرية العقد الاجتماعي الجديد في الدولة التونسية، حيث يجب أن تتوافق الرّؤى و الأفكار المختلفة بين القوى السياسية والمدنية، في إطار العملية السياسية الديمقراطية، فانتصار الحزب أو الحركة يجعل هناك تقدم نحو أهداف الحراك السياسي الذي يعمل بعدها على الاستفراد بشرعية التمثيل، والتي تؤدّي إلى ديكتاتورية الحزب أو الحركة، ولعل وجود كل من راشد الغنوشي والمنصف المرزوقي في المنفى لفترة من الزمن، أكسب رؤيتهما السياسية، عنصر ضرورة الاشتغال تحت ما يسمى بالتوازنات الكتلية، من اجل الحفاظ على وحدة الصف السياسي وكيان الدولة التونسية، والتي تمثلت في حكومة الترويكا ودخول حركة النهضة في تحالفات سياسية مع قوى ليبرالية ويسارية،[1] لذا يجب على الفاعلين السياسيين في تونس وخاصة في هذه المرحلة العمل على بث الشعور بوحدة المصير والمستقبل، وذلك لكسب ثقة مكونات المجتمع التونسي.

خامسا: نبذ الاستقطاب

إن نجاح منهجية الشراكة والتوافق السياسي في تونس مرتبط بشكل كبير بانخفاض منسوب الإستخدام وتوظيف الإيدولوجيا في الصراع السياسي خاصة بين القوى الإسلامية والليبرالية المسيطرة على المشهد السياسي التونسي، بالإضافة إلى عنصر التخوف من الإقصاء السياسي الذي تبديه المكونات السياسية الصغيرة التي تدرك تواضع قدراتها وإمكاناتها السياسية أمام القوى الكبرى، لذا يجب العمل على تحويل هذه المتناقضات إلى محفزات ضغط في اتجاه خيار التشارك والتوافق، ونبذ الإقصاء بغية تأمين جزء من الحق في التواجد لجميع مكونات المجتمع التونسي في السلطة وصناعة القرار السياسي داخل الدولة التونسية الجديدة.[2] كما يجب العمل على إعادة إحياء الحوار الاجتماعي –الاقتصادي ثلاثي الأطراف الذي أُطلِق في العام **2012**. إذ تستطيع النحب التونسية أن تستخدم الأطر المتوفرة لديها لإجراء مناقشات شفّافة ومفتوحة حول طبيعة وشكل الدولة المقبلة .

[1]– عادل بالكحلة، نفس المرجع، ص 130.

[2]– عوض محسن، "الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد03، 2012، ص 62.

خامسا: وضع الخطط الاقتصادية المحكمة

من خلال تركيز الجهود على نجاح خطط التنمية الاقتصادية، ووضع البرامج التي تؤدي إلى معالجة أزمات المجتمع كالبطالة والفقر، وامتناع الشباب التونسي عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتحاقهم بجماعات الإرهاب الدولي خاصة في سورية والعراق، فإن المؤشران مهمان على تنامي حالة اليأس في صفوفهم وعلى انعدام ثقتهم بممثليهم، ولا يمكن تجاوز هذه الحالة، طالما لم تحقق تطلعاتهم ببناء مجتمع يضمن لهم حقوقهم. ونجاح ذلك في مجتمع تميز بالفساد وسوء توزيع الثروة يتطلب سلطة توافقية واسعة التمثيل، وتعاون وتشارك بين التيارين السياسيين الرئيسين العلماني والإسلامي، وبين حركتي نداء تونس والنهضة بما يساعد هذه السلطة على نيل ثقة المواطنين، ويمكنها ذلك على ضمان الأمن والاستقرار، وإصلاحات اقتصادية وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية[1].

سادسا: تجنب التدخلات الإقليمية

يتعين على الباجي قايد السبسي الأمين العام للحزب المسيطر أن يقاوم أي إغراءات لتغذية الاستقطاب الإقليمي للإسلاميين في مواجهة المناهضين لهم، وذلك من اجل تجنب ما يحدث في ليبيا وكذلك في مصر. ولابدّ أن يحافظ حزب نداء تونس على دور تونس كدولة متقدمة في العالم العربي، بدلاً من اللحاق بالنزاعات الإقليمية.

لقد ركزت النخب التونسيّة على مسألة التوافق السياسي المرحلي وأهملت التوافق التاريخي الذي بإمكانه أن يجعل الغموض على المستقبل السياسي والاجتماعي في تونس حتى في مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية، وذلك من منطلق أن مشروع التوافق الشامل هو المؤهل لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي الذي لا يخضع فقط إلى توافق سياسي بل يشترط كما حصل في الثورات التحررية الكبرى اتفاقا فكريا سياسيا وتاريخيا[2].

---

[1]– محمد علي، مرجع سابق.

[2]– مول الصالح، مرجع سابق، ص 72.

المطلب الثاني: واقع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية

مع انتهاء المرحلة الانتقالية وما رافقها من صراعات، وجدت الحكومة التونسية نفسها في مواجهة العديد من التقلبات التي أثرت بشكل ملموس على دواليب الاقتصاد الوطني وأساسياته. وتركت آثارها على المجتمع وإن بدرجات متفاوتة لذا وجب على الدولة العمل من اجل تحقيق الظروف الاقتصادية والاجتماعية، الأفضل للمواطن التونسي.

أولا:الجانب الاقتصادي

يُشكِّل الترويج للنمو الاقتصادي أولويّةً للحكومة التونسية، لكن يتعيّن عليها أن تختار بين نموذج الاقتصادي السوق، الذي يتسم بمشاركة الدولة الدنيا، أو نموذج يُركِّز بدرجةٍ كبيرةٍ على تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام، وفي هذه الحالة يقضي التحدي الاقتصادي بالنسبة إلى القوى السياسية والاجتماعية في تونس، هو تطوير نموذج اقتصادي خاص بالحالة التونسية، يكون قائم على الانفتاح والتشارك بين القوى السياسية والاقتصادية المحلية، وعليه لن يكون تحقيق النمو ناجحا وفعالا، إلا إذا عمل النظام الجديد في تونس على إيجاد الآليّات الضروريّة لعملية الدمج الاجتماعي، فعملية تحقيق الاقتصاد التشاركي يجب أن تستند إلى سياسات تروِّج لفرص متساوية للوصول السهل للخدمات ،كما يجب على الحكومة التونسية تأمين سياسات مناسبة لإعادة توزيع الثروة، وذلك بهدف الحرص على توزيع النفقات العامة توزيعاً متساوياً بين مختلف المحافظات التونسية .[1]

بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال الداخلية من أجل استقطاب استثمارات جديدة يزيد من دمجها في الاقتصاد العالمي مما يُعزز من مؤشراتها الاقتصاديّة في البورصات العالمية . بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص، على المستويين المحلّي والدولي، فهو لا يقلّ أهميّة على القطاع العام .

فالحلّ في التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص مع التركيز على ضرورة تعزيز الابتكار وتساوي الفرص والتخفيف من البيروقراطية الإدارية .

–

[1]– محمد المهدي شين، مرجع سابق.

تطوير القطاع السياحي

يعد القطاع السياحي في تونس من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية، باعتباره ركيزة هامة للاقتصاد الوطني، ورافدا من روافد التنمية الاجتماعية، إذ يساهم القطاع بحوالي **7 %** من الناتج المحلي الإجمالي ويوفر نحو **380** ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وقد عرف القطاع السياحي في تونس في فترة ما بعد الثورة حالة من التراجع و الركود ملحوظين، الأمر الذي يجعل القطاع السياحي التونسي في حاجة لإعادة الهيكلة وتنويع الأنشطة وتحسين جودة الخدمة، حتى يكون أكثر قدرة وصمودا أمام منافسة الأسواق السياحية المنافسة له، وكل ذلك يجب أن يتم بتداخل كل الجهود، من الأخصائيين ورجال الأعمال وأصحاب النزل محليين وأجانب، وهو أمر أصبح غير قابل للتأجيل،[1].فالطبيعة التونسية لديها أهم المقومات السياحية التي تؤهلها لتصبح من أهم مناطق الجذب السياحي في العالم بفضل طول شريطها الساحلي واختلاف تضاريسها وتنوع مناخها وتراثها الحضاري وأثارها العديدة.

- التنمية الجهويّة

يجب على الحكومة التونسية معالجة التحديات وإيجاد السياسيات والبرامج لتحقيق التنمية الجهوية. وذلك عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المناطق المتواجدة في النواحي النائية، بحيث يُمكن للمناطق الساحلية أن تستفيد من نمو المناطق القريبة منها جغرافيّاً ،من خلال العمل على تحسين بنية النقل التحتيّة على مستوى التراب التونسي، لا سيّما منها الطرقات السريعة و السكك الحديدية، فهي طريق أساسي يساهم في ربط وسرعة تدفق السلع والخدمات بين المدن الداخلية، والمناطق الصناعية المتواجدة في المدن الساحلية، مما ينعكس إيجابا على تنمية الاقتصاديّات الجهويّة، الأمر الذي يوفر على الحكومة التونسية تقديم ميزانيات تكميلية سنوية للمناطق النائية.[2]

كما يجب على الحكومة التونسية إعادة توزيع المركبات الصناعية بين مختلف المحافظات التونسية، وإعادة البحث والاستكشاف في الثروات الطبيعية، بحيث يسري هذا التدبير على جميع المناطق الغنيّة بالموارد الطبيعية والتي قد تكون ذات أهميّة بالنسبة للاستثمار سواء من طرف القطاع الخاص أو القطاع

---

[1]– عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، **متحصل عليه من الموقع:** http//www.Studies.aljazeera.net

بتاريخ: 2016/04/24 على الساعة: 19:25.

[2]– نفس المرجع.

العام، ويساعد كل هذا على استقطاب وإعادة الثقة للاستثمارات الأجنبيّة، الأمر الذي يعمل على تخفيف الضغط على المدن الكبرى، والحد من الهجرة الداخلية.

- تنويع الاقتصاد و ترشيده

يحتاج صنّاع القرار في تونس، إلى وضع حوافز لتوجيه الموارد نحو قطاعات اقتصادية مختارة تتميّز بالقيمة المضافة العالية، وكذلك تحفيز ابتكار المنتجات وتنويع الأسواق. كما يحتاج الاقتصاد التونسي أيضاً، إلى استغلال الفرص في مجال الزراعة والصناعة والخدمات، وإلى تشجيع الاستخدام المكثّف لرأس المال البشري والبحث عن أسواق جديدة خارج أوروبا.

وينبغي على الحكومة التونسية مراجعة نظام المالية العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للعبء الضريبي، من خلال تبسيط الأنظمة الضريبية والقضاء على الإعفاءات الضريبية غير المبرّرة، فالحكومة تحتاج أيضاً إلى ترشيد الإنفاق العام وخفض الدعم الشامل المكلف، والاعتماد على برامج المساعدة التي تستهدف الفقراء.[1]

وفي الحقيقة يمكن لهذه التحديات أن تدفع الحكومة إلى اعتماد سياسة اقتصادية صارمة تجعلها تعول على قدراتها الداخليّة عن طريق الحد من استيراد المواد الاستهلاكيّة الغير ضرورية. وبذلك تعدل ميزان المدفوعات وتسد جانبا من عجزه. ويكون فرصة للانتعاش المؤسسات الاقتصادية المحلية بتخلصها من مزاحمة الشركات الأجنبيّة والتي لا تقدر أصلا على مجابهتها[2] وبالتالي يتحسن أداءها وتصبح لاحقا قادرة على المنافسة والمساهمة في الاقتصاد التونسي.

- تحقيق الاستقرار الأمني

يجمع علماء الاقتصاد بصفة عامة على أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا يمكن أن تتوفر إلّا من خلال نظام سياسي و اجتماعي آمن ومستقر، على مدار أربع سنوات عانت تونس من هجمات إرهابية، والتي لها انعكاسات مباشرة ومؤثرة على الميزانية العامة للدولة من حيث إعادة هيكلة المصاريف على

[1]- عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

[2]- عادل بالكحلة، مرجع سابق، ص 120.

حساب مصاريف التنمية والتحويلات الاجتماعية، ذلك أن الإرهاب يضطر بالدولة إلى تخصيص جزء من إعتمادات الميزانية إلى مصاريف تسلح القوات المسلحة، فهي تلتجئ إلى تقليص جزء من الإعتمادات المرصودة سابقا للتنمية وجزءا من مصاريف التحويلات الاجتماعية، وفي ضل هذا السياق إن عملية تعافي الاقتصاد التونسي تظل في خطر دائم، خاصة مع استمرار ضعف الطلب على الصادرات التونسية في أوروبا، وتردد الحكومة التونسية في تنفيذ إصلاحات بنيوية[1].

والمطلوب اليوم من كل الأطراف تحمل مسؤولياتها في مقاومة الإرهاب، وتوجد حلولا لذلك إذا تحمل كل طرف مسؤولياته تتمثل أساسا في دعم الموارد الجبائية للدولة عن طريق ترفيع محسوس في نسبة استخلاص الجباية، وفي مقاومة التهرب الضريبي، وإدماج القطاعات التي تنشط بطريقة غير قانونية في الاقتصاد العام..

ثانيا:الجانب الاجتماعي

أما فيما يخص تحسين الوضع الاجتماعي، ومما لا شكّ فيه أنّ لدولة التونسية دور مهم يجب أن تؤدّيه في هذا الجانب، وذلك عن طريق تقديم الخدمات ووضع الأنظمة وضمان الحقوق، وفسح المجال أمام اقتصاد حقيقي قادر على مقاومة سياسات الفساد والتهميش، هدفه تحقيق أوضاع أفضل لكل أفراد الشعب، وتحقيق التنمية المستدامة والعادلة بين مختلف المناطق. ويتحقق ذلك من خلال التأكيد على[2]:

- تفعيل المشاركة المجتمعية

يعتبر الكثير من الباحثين أنّ المجتمع المدني هو الوسيط الاجتماعي للتنمية والتغيير والتحديث، والآلية الأساسية لتأطير المواطنين وتمثيلهم وضمان مشاركتهم البناءة في اقتراح الحلول الملائمة لمشاكلهم، وإيصالها إلى السلطات العليا بالطرق والأساليب الحضارية، ولا يكون ذلك في تونس، إلا عن

[1]– محمد المهدي شين، مرجع سابق.

[2]– يوسف مأمون، مرجع سابق.

طريق إعداد مشروع اتفاقية مشتركة بين المجتمع المدني والنظام السياسي،[1] تعزز من استقلاليته ليكون أكثر فعالية في أداء المهام، لأن الصلة بين المجتمع المدني والبيئة الاجتماعية والسياسية واضحة ومنطقية فالأساس المعياري للمجتمع المدني هو البيئة السليمة .

ويتمثل دور المجتمع المدني التونسي في هذه المرحلة، أساسا في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والعمل على توعية المجتمع بأفراده وتشكيلاته المحلية، وأطره النقابية والحزبية، بمزايا نظام الحكم الديمقراطي، ومخاطر البدائل الأخرى على مستقبل الدولة التونسية، وذلك عن طريق نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، والتخفيف من حدة الاستقطاب السياسي بين الكتل السياسية التونسية ، وتعزيز مفاهيم الوطنية وشروطها، وإزاحة الولاءات الحزبية التي تتعارض مع المصالح العليا للدولة خاصة في هده الفترة التي يعيشها المجتمع التونسي ويجب على المجتمع المدني في تونس أن يمارس دور الرقيب على السلطة، من خلال فضح الممارسات الغير قانونية في مؤسسات الدولة، كظواهر الفساد الإداري والمالي، والتعدي على الحريات العامة، والمحسوبية، على هذا النحو يمكن للمجتمع المدني التونسي أن يساهم في عملية تحسين الظروف الاجتماعية والسياسية، من خلال السعي لتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات والمشاركة في البرامج الاجتماعية ذات البعد الخيري، وتعزيز قيم الديمقراطية ونشر المعلومات وعدم احتكارها، والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.[2]

- الارتقاء بالتنمية البشرية

-إنجاز البرامج والسياسات المؤدية إلى الارتقاء بمستويات التنمية البشرية إلى درجات عالية، وذلك برصد الإمكانيات المادية والبشرية لتدعيم ميادين التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والتشغيل. ويمثل قطاع التكوين المهني في تونس خاصة في مجال الفندقة عنصرا محوريا في السياسات الحكومية التنموية، الرامية إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية والسياحية التونسية، ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال تنمية قدرات الموارد البشرية و إكسابها المهارات اللازمة لمسايرة التطورات،

[1]- يوسف مأمون، نفس المرجع .

[2]- عوض محسن، مرجع سابق، ص 70.

وضمان حظوظ أوفر لاندماجها في سوق الشغل مما يساهم في تخفيف الضغوط الاجتماعية على المجتمع. ولهذا يجب على السلطات في تونس إعادة هيكلة لمصالح وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية، ووضع آليات لتأسيس علاقات تعاقدية مع كافة المتدخلين لتحسين وحوكمة جهاز التكوين المهني مما يمكنه من تنمية القدرات البشرية لتلبية احتياجات سوق العمل. بالإضافة إلى تحسين جودة التعليم العالي ودعم استقلالية الجامعات وتكوين المكونين وتعزيز البحث العلمي الجامعي والرفع من مردوديته.[1] وإرساء منظومة متكاملة للتقييم وضمان الجودة والارتقاء به، وذلك للدور الهام للتعليم العالي في تحسين مؤشرات التنمية البشرية ورفع التحديات المستقبلية التي تواجه الدولة التونسية الوليدة.

- دعم الأسرة و تعزيز حقوق المرأة

تستمد الأسرة أهميتها من كونها العنصر الفاعل والمؤثر الرئيسي في الحياة العامة، ومن هذا المنطلق يجب على السلطة الجديدة في تونس العمل من أجل تطويرها وحمايتها، من خلال إعادة الروح إلى الفضاءات الخارجية وتحريك الأنشطة الثقافية، واجتناب الأنشطة ذات البعد السياسي وإقامة تظاهرات ترفيهية لإعادة التوازن الأسري والوقوف بجدية على تقليص الفوارق الاجتماعية بتنمية شاملة تعم كافة الجهات والمناطق العميقة في الداخل التونسي، وتطوير خدمات رعاية الطفولة الفاقدة للسند من خلال دعم وإعادة هيكلة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومواصلة الأنشطة الهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الطفل.

بالإضافة إلى دعم مكاسب المرأة و اعتبارها شريكا حقيقيا في بناء المشروع المجتمعي، بتكافئ الفرص في الشغل وفي مختلف المسؤوليات الإدارية والسياسية.[2] وتعزيز دورها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن النهوض بأوضاعها، وتدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية و تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمقاومة العنف ضد المرأة وتنظيم دورات تدريبية وحفزها على المشاركة في الحياة العامة ، الحد من استفحال البطالة .

[1]– عوض محسن، نفس المرجع، ص 78.

[2]– عادل بالكحلة، مرجع سابق، ص 130.

تشكل البطالة تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بعد الثورة، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته ، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده . فرغم محاولات الحكومات المتعاقبة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرضي نسبيّاً، فإنها لم تنجح في خفض معدلات البطالة. حيث يتوافد في كلّ سنة قرابة 80 ألف شخص إلى سوق العمل، فإن المطلوب من الحكومة التونسية وضع إستراتيجية شاملة من أجل الحد من توسع هذه الظاهرة آخذة في الاعتبار عدة أمور منها[1]:

– تأهيل الشباب حديثي التخرج حيث يفتقر كثير منهم إلى المهارة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، وخلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.

– تحسين الأداء الاقتصادي التونسي، وتحسين مناخ الاستثمار، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب رؤوس الأموال ، وتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره أداة أساسية لتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

– ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني التونسية في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد الندوات الفكرية والثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، وكذلك أهمية دور وسائل الإعلام المحلية المختلفة.

لعلّ التوافق السياسي في تونس قد أرسى دعائم التغيير، ولكنّ السبيل إلى الأمام يبقى طويلاً وصعباً. فالحوار والنقاش بين جميع عناصر المجتمع التونسي شأنٌ أساسي ومحوري من أجل بناء دولةٍ قادرة على تلبية احتياجات المواطنين، ويُشارك فيها الجميع ويستفيد من مواردها وفي هذا تحدٍّ اقتصادي أخر على النظام التونسي الجديد أن يجد الآليات من اجل تحسين المستوى الاجتماعي الاقتصادي في السنوات المقبلة.[2]

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للنظام السياسي التونسي

[1]– أسامة معقابي، "النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس. 2010" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010–2011)، ص 84.

[2]– أسمة المعاقبي، نفس المرجع، ص 86.

شهدت المرحلة الانتقالية في تونس مخاضاً طويلاً، تحققت فيه مكاسب تاريخية قطعت الصلة مع الاستبداد السياسي، وعلى رأسها تحرير العمل السياسي والإعلامي وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية حرة ، ورغم أن هذه المرحلة الانتقالية تميزت بتصادم البرامج و مقاربات بناء الدولة، مما تسبب في زيادة احتكار شرعية التمثيل بين جملة المشاركين السياسيين واتسمت أيضا بالعنف و التعددية الحزبية، ومجتمع مدني قويّ وجدال سياسي.

أولا: سيناريو النجاح

- النجاح في تحقيق التحول المجتمعي

لقد استطاع الحراك الشعبي في تونس توحيد مختلف شرائح المجتمع، كما استطاع توحّيد الأصوات في مختلف ساحات التظاهر، فمن أهم مقومات نجاح الانتفاضة التونسية، هو وضعها لمطلب تكريس إرادة الشعب رمزا لها من خلال رفعها لشعار الشعب يريد والذي كان يطالب بإحداث تغيير في البنية المجتمعية، وهذا ما احدث تغييرا في الوعي السياسي للمجتمع التونسي واستعادة ثقته وقدرته على التغيير.[1]

فقد قام الحراك الشعبي في تونس، بتصحيح معادلة "التغيير" في الثقافة السياسية العربية بصفة عامة، من خلال إعادة التأكيد على محورية دور الجماهير في عملية التغيير، وعلى مرجعية الشعب ومصدريته الكاملة والمطلقة للشرعية، وعلى سلطته الغالبة وعلى تبعية الحاكم لتلك السلطة .

فالشعبية التونسية فاجأت الجميع بما في ذلك قوى المعارضة السياسية التونسية ، التي غمرها الحراك الثوري، فتفاوت أداؤها في الميدان وارتبك موقف البعض منها إزاء المشاركة في حكومات المرحلة الانتقالية، مما انعكس سلبا على الوعي السياسي والاجتماعي، لكن سرعان ما استعادت منظمات المجتمع المدني دورها من خلال مشاركتها في عملية صَك الدستور التونسي، الذي أعتُبر من أهم المُعضلات السياسية، حيث تحقق الخروج من الطريق المسدود وأُعلن عن طريق تضمّن الدعوة إلى إقرار الدستور، ما أفسح في المجال أمام الانتخابات البرلمانية والرئاسية وإن كان ذلك على أرضية جديدة، وبأجندات مختلفة وأحيانا متصارعة، وفي إطار سياسي غير مسبوق هو إطار الانتقال الديمقراطي[2].

---

[1]– محمد علي، مرجع سابق.

[2]– عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

- النجاح في صياغة دستور ديمقراطي

عادت تونس لتحتلّ من جديد موقعا متميِّزا على الساحة الدولية، بعد ما اهتزّت صورتها وبعيدا عن الخلافات السياسية التي رافقت عملية صياغة الدستور، لا بد من الإشارة إلى الشكل الايجابي والتفاعلي، الذي رافق عملية الصياغة بين القوى السياسية والمدنية التونسية، حيث تم تقديم "المصلحة الوطنية " على حساب المصلحة الحزبية و الشخصية .

فلقد وفّرت صياغة الدستور فُرصة تاريخية لمواجهة مُعظم الإشكاليات المعقّدة، التي لم تكن السلطة الديكتاتورية السابقة تسمح بالتعرّض إليها في أجواء مفتوحة وعلنية، لهذا تدخلت أطراف عديدة من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وانعكس ذلك إيجابيا على الشكل النهائي للدستور.[1]

ولعل أهمّ ما يُميِّز الدستور التونسي، تضمّنه لآليات متعدّدة، تنهي الانفِراد بالحُكم وتوفر قاعدة أساسية لإقامة نظام سياسي ديمقراطي، تتوزّع بين مكوِّناته عناصِر السلطة والنفوذ. لقد حاول أن يخلق التوازن بشكل نِسبي بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة وأعطى صلاحيات هامة للبرلمان واستقلالية السلطة القضائية.

كما أعطى صلاحيات لهيئات دستورية أساسية، هي "الهيئة المستقلة للانتخابات" و"هيئة الاتصال السمعي البصري" و"هيئة حقوق الإنسان" و"هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة" و"هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد". [2]

كما اتجه الدستور نحو وضع آليات لقيام سلطة محلية فاعِلة، تكون مستنِدة على انتخاب الهيئات المحلية، مثل البلديات والمجالس الجهوية، مع تمتّع هذه الهيئات بصلاحيات مالية وإدارية تمكِّنها من وضع الأولويات وتنفيذها بدون الرجوع الإجباري للسلطة المركزية. هذا إلى جانب ما أصبح يتمتّع به الإعلام، الذي حرّره من القيود السابقة التي ألغت دوره، وهو ما جعل حرية التعبير والصحافة ممارسة يومية ونقل الإعلام من المستوى التابع إلى طرف شريك في صُنع السياسات.[3] مما جسد

---

[1]– سالم بوعرفة، آفاق النظام السياسي في تونس، **متحصل عليه من الموقع:**

http://www.bouaarfa.com

بتاريخ: 2016/04/29 على الساعة: 16:20.

[2]– رفيق بن معوش، مرجع سابق، ص 197.

[3]– سالم بوعرفة، مرجع سابق.

مرور المجتمع التونسي من مرحلة الحداثة السلطوية، إلى مرحلة الحداثة كحاجة مجتمعية، مفكر فيها من الأسفل إلى الأعلى.

- النجاح في الحفاظ على سلمية الاحتجاجات

حافظت التجربة التونسية على طابعها السلمي، رغم المنعطفات والعقبات التي واجهتها، على عكس باقي التجارب الأخرى والفضل في الحفاظ على سلمية التغيير الديمقراطي في تونس، ضد الانحراف إلى دائرة العنف، يعود إلى مستوى الوعي الذي أظهره الشارع التونسي، بإصراره على سلمية حراكه، والحفاظ على مؤسسات الدولة، ونبذ الأفكار والممارسات المتطرفة، والتمسك بإقامة حكم دستوري، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

ويسجل على هذا الصعيد الدور المتميز الذي لعبته النساء، إلى جانب الشباب والمثقفين، كانعكاس لمستوى نضج المجتمع التونسي في صورة استحقت إعجاب وتقدير العالم. غير القوى السياسية التي كان لها دور في مواجهة المخاطر، وحرصاً منها على إنجاح التحول الديمقراطي التعددي بعيداً عن الحسابات الفئوية الضيقة، ومحاصرة الاتجاهات المتطرفة التي حاولت إدخال تونس في الفوضى، وتجلى ذلك في عمليات الاغتيال السياسي صيف **2013**، وما تلاها من اضطرابات اجتماعية واسعة كادت تدخل البلاد في حرب أهلية، تم تجنبها بتنازل "حركة النهضة" عن الحكم، وتسليمه لحكومة التكنوقراط أشرفت على تنظيم الانتخابات ،[1] وذلك بالدور الذي قامت به اللجنة الرباعية الراعية للحوار، المكونة من "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" و"لهيئة الوطنية للمحاميين التونسيين" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، حيث استطاعت هذه اللجنة جمع كل الأطراف السياسية على طاولة الحوار، وصولاً إلى وضع مخرجات للحوار وحافظت على عملية التحول الديمقراطي بطريقة سلمية.

وبعدها الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة في تونس التي أكدت أن التجربة التونسية، نقلت الأغلبية البرلمانية من ترويكا الحكم السابقة، "حركة النهضة" و"المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، إلى حزب "نداء تونس"، الذي فاز زعيمه، الباجي قائد السبسي، بمنصب رئيس الجمهورية، وقد جرت الانتخابات حرة، لترسي أسس نظام ديمقراطي تعددي يستمد شرعيته من الشعب.

[1]– أسامة المعاقبي، مرجع سابق، ص 96.

- تحقيق التوافق و تجاوز المرحلة الانتقالية

لم يكن حجم التحديات سهلاً أمام الوافدين الجدد لقيادة المرحلة الانتقالية،التي تطلّبت اليقظة من طرف جميع مكونات الطبقة السياسية التونسية، سواء الأحزاب سياسية أو المجتمع المدني، وذلك من أجل الحفاظ والدفاع عن كل المكاسب التي جناها الشعب التونسي خلال المرحلة السابقة، وإدراك الجميع، أن العبرة من الثورة والحراك المجتمعي عمومًا ليس فقط تحقيق تحول ديمقراطي مؤقت وإنما توفير كل الضمانات للاستمرارية والترشيد، وقطع الطريق أمام كل محاولات التراجع.[1] مما تطلّب المفاوضات والتوافقات وكذا التنازلات، سواء بين النخب السياسية الجديدة، أو بينهم وبين أعضاء النظام القديم.

ونجحت تونس في تجاوز المرحلة الانتقالية بعد كتابة دستورها وسن قانون العدالة الانتقالية وتثبيت مبدأ التعددية الحزبية وممارسة مختلف الحريات،ويرجع ذلك إلى تمكن القوى السياسية من التوصل إلى توافق حول نقاط تجمعهم، سواء بالنسبة للحوار الوطني أو الدستور أو قانون الانتخابات، وهذا على الرغم من عمق الخلافات الفكرية بين الإسلاميين والعلمانيين وغيرهم، الأمر الذي وفر قاعدة سياسية للحكم سبقتها مبادرة **18 أكتوبر 2011** التي أكدت على وجود أرضية مشتركة بين الإسلاميين والعلمانيين.

بالإضافة إلى تجربة الشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة، التي ساهمت في إنضاج التوجه الديمقراطي في فكر الحركة،[2] وتجنبها لمصير حركة الإخوان المسلمين المصرية، التي تشبثت بالشرعية الانتخابية بينما كانت بحاجة إلى الشرعية التوافقية التي تطلبتها المرحلة الانتقالية، فقد قدمت حركة النهضة تنازلات، مثل التنازل عن النص في الدستور على تطبيق مبادئ الشريعة، وقدمت المعارضة تنازلات،حيث وصل الطرفان إلى صياغة دستور توافقي، إضافة إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية، فبسبب تغيير المواقف والسياسات بين الأحزاب والقوى السياسية، نجحت تونس في تجاوز المرحلة الانتقالية وإثبات انه يمكن أن يكون هناك نظام حكم ديمقراطي يشارك فيه الجميع .

ثانيا: سيناريو الفشل

- عدم وجود قيادة كاريزمية

إن ما يعرقل مسار التحول الديمقراطي، يتمثل في غياب لشخصية سياسية وطنية ذات حضور كاريزمي، أو حزب سياسي يملك خطاب سياسي مؤثر، مع رؤية واضحة للمسار الانتقالي، ولديه القدرة على

[1]– سالم بوعرفة، مرجع سابق.

[2]– – سالم بوعرفة، نفس المرجع.

تقمص دور قيادي متميز، في إطار الاحترام الكامل للمؤسسات السياسية والدستورية، وبالتالي قد قلص غياب هذه القيادة من هيبة الدولة التونسية، وثورية المرحلة الانتقالية، خاصة أن الشعوب العربية بصفة عامة قد تعودت على صورة "القائد" الذي يسيّر الدولة كملك، وليس كمفكر أو قيادي ديمقراطي، فبعد مرور أكثر من عام ونصف على انتخابات و كتابة الدستور الجديد و بداية المسار الانتقالي، رجع إلى الساحة السياسية التونسية التساؤل عن الديمقراطية، ومدى ملائمتها وتحققها في هذه الفترة الانتقالية المتأثرة بالخلافات السياسية والاختلافات الإيديولوجية، وأيضا ضعف مؤسسات الدولة.[1]

وبالرغم من الاهتزازات التي يعيشها المسار الديمقراطي التونسي، فان أغلب المشاركين في صناعة القرار السياسي عجزوا عن بلورة أجندة واضحة تسهل الإنتقال الديمقراطي ورفضوا التعاطي بشكل جديّ مع المشاكل والأزمات، وكان ذلك من طرف جملة الأطراف الفاعلة في الشأن السياسي التونسي، لسوء تقديرهم للمرحلة الانتقالية,حيث يجهلون أن الانتقال يعني البناء المشترك من أجل تحقيق التغيير النهائي من ممارسات الاستبداد والفساد إلى مسار ديمقراطي يكرس لثقافة المواطنة والتشارك في اتخاذ القرارات.[2]

- عودة رموز النظام السابق

هناك من يرى أن مسار البناء الديمقراطي في تونس شهد صعوبات، في كثير من الأحيان، نتيجة لبقاء الرموز السابقة للنظام وعدم قدرة الأحزاب السياسية على كسب ثقة المجتمع التونسي، مما زاد بشكل كبير في خلق جو من انعدام الثقة في شرعية العمل السياسي لدى طيف كبير من الرأي العام التونسي.[3]

ويعتبر هذا الارتباك من سمات مسار بناء الدولة الذي يتسم بالرغبة الشديدة في السلطة، والمصلحة الحزبية والتخوين والتعبئة الشعبية، ويشير المتخصصون في مجال التحول الديمقراطي بأن تأثير النخبة المتنفذة "ما قبل الثورة" بالغ الأهمية في فترة "ما بعد الثورة"، وفعلا استطاع رموز النظام التونسي السابق الإمساك والسيطرة على المفاصل الرئيسية للثورة، ونجحوا في التأقلم مع كل المتغيرات السياسية و الإيديولوجية، نتيجة لما لديهم من نفوذ و شبكة علاقات تمنحهم القدرة على صناعة "الثورة المضادة" وربما هذا ما حصل في تونس.

---

[1]- عادل بالكحلة، مرجع سابق.

[2]- عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

[3]- أسامة المعاقبي، نفس المرجع، ص 112.

كما أن سياسة الحكومات الانتقالية التونسية، قد تراخت في تشكيل لجان و صياغة قوانين و آليات داخل المؤسسات تتصدى لرموز النظام السابق، وتعمل على محاربة الفساد والمحسوبية وانعدام الشفافية، إلا أن عدم قدرة القوة الثورية على استبدال النظام القائم على الفساد وسقوطها في دائرة مفرغة اجبرها في الكثير من الأحيان على الاستعانة بالرموز السابقة لمجاراة الأحداث المتسارعة، وأصبح هذا التورط في المنظومة السابقة يظهر إصلاحات الحكومات التونسية المتعاقبة، لا تغدو أن تكون مجرد إستراتيجية ظرفية، خالية من ترتيبات سياسية واقتصادية وثقافية هيكلية قادرة على الدفع بالتحول الديمقراطي نحو المزيد من الشفافية و المصداقية[1] .

- تزايد الاستقطاب الإيديولوجي

لقد أدى اشتداد الصراع الإيديولوجي بين السياسيين منذ بداية صياغة الدستور حول مسالة الهوية و إسلامية أو علمانية الدولة إلى إغفال ماهية الديمقراطية التي يصبوا إليها التونسيون، وأصبح الانقسام الفكري الذي على ما يبدو قد استحسنه التونسيين من النخبة والعامة، كتعبير عن تقمصهم للدور الثوري، داخل المجتمع التونسي ركيزة لممارسة حق الاختلاف إلى درجة الإقصاء, الذي أثر على المسار الديمقراطي ليصبح بالأساس صراع على المناصب السياسية.

وقد أدى التنوع في الآراء والانتماءات السياسية أو الإيديولوجية إلى خلق تعددية سياسية متناحرة. مما أكد أن المشكلة في تونس بالأساس مسالة استنكار الأخر، وهو الأمر الذي أصبحت تعانيه تونس، ليس حول نجاح التحول الديمقراطي، بل أصبح الجدال حول من لديه أحقية الانتماء إلى تونس.

ولقد شكل هذا الإقصاء المتبادل بين الإسلاميين و العلمانيين إلى خلق جو سياسي شديد التوتر متناسين أن تونس تجمع الجميع[2] .

وأصبح من الجدير وصف المسار الانتقالي في تونس باعتباره صراع انتماء، حيث حرص النخبة و من ثم العامة على التشبث بمسالة الهوية والإقصاء، الذي نتج عنه التقسيم الثنائي "الإسلامي" و"العلماني" وأيضا وجود شعارات سياسية تعبر عن مشاعر الكراهية للأخر وتضخيم الاختلافات الصغيرة

---

[1]– عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

[2]– سالم بوعرفة، مرجع سابق.

بين السياسيين وتقديس القيادات الحزبية مما يؤكد صعوبة وخطورة المرحلة الراهنة وضرورة إعادة قراءة المسار الإنتقالي ليس فقط لفهم الصعوبات التي تعرقل بناء الدولة ما بعد الثورة بل أيضا من اجل التأكيد أن بناء دولة قوية وديمقراطية تعتمد على تغلل مفهوم المواطنة في الممارسات اليومية للشعب التونسي.[1]

- العجز عن توفير الأمن و تحسين الظروف الاقتصادية

بعد الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تونس، واستمرارها طيلة المدّة الانتقالية من طرف الفئات التي لم تحقق مطالبها، رغم الوعود الحكوميّة التي قدمت طيلة تلك الفترة. تراكم مستوى الغضب الشعبي على تواصل نفس السياسات التي كان يمارسها نظام زين العابدين، وهو ما يؤكّد مرة أخرى أنّ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أدّت إلى خروج الناس للاحتجاج في ديسمبر 2010، لم يتم مراجعتها من طرف النخب السياسية، رغم الوعود التي قدمتها في المناسبات السياسية والإنتخابية المختلفة، فمنذ الشهور الأولى للمسار الانتقالي، ازداد معدل العنف في البلاد التونسية و بكل أنواعه، كقطع الطرقات والعنف اللفظي، إلى العنف السياسي ثم الإرهاب، الأمر الذي وضع الحكومات المتتالية في التحدي الأكبر، وهو الحفاظ على سيادة الدولة.

وقد ذهب بعض المراقبين إلى التأكيد على أن تزايد منسوب الإرهاب والتخريب في تونس أصبح يهدد استقرار البلاد وبأن تواصل العنف والفوضى من شأنه أن يعرض البلاد إلى مخاطر كبرى قد تأتي على مكاسب الثورة من الناحية السياسية من جهة، وتحوله إلى خطر ينشر الفوضى في صفوف الرأي العام من جهة أخرى،[2] خاصة انه أضيف إليه ظاهرة الاغتيالات السياسية، والتي زادت من الانقسامات بين الكتل السياسية، ومن حدة الاختلافات الإيديولوجية،خاصة بين التيار الإسلامي بزعامة "**حزب النهضة** " والتيار الليبرالي بزعامة حزب "**نداء تونس**" وهذا ما يجعل من العنف السياسي مؤشر خطورة على الانتقال الديمقراطي في تونس.

---

[1]– مول الصالح، مرجع سابق.

[2]– محمد علي، مرجع سابق.

أما من الناحية الاقتصادية، فعلى الرغم من نجاح تونس في عملية الانتقال السياسي، بعد المصادقة على الدستور عام **2014**، وانتخاب حكومة دائمة، فإن ذلك لم يرافقه أي انتقال اقتصادي نحو أرقام اقتصادية أفضل، وذلك راجع إلى نقص الوعي بضرورة التخلّص من المنوال التنموي القديم، ورغم كل التغيّرات والترميمات والإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الحكومات المتتالية ،إلا أنها لم تستجب لتطلعات الشباب الذي خرج مطالباً بالتشغيل والتنمية .[1]

حيث شهدت المرحلة الانتقالية دخول الاقتصاد المحلي في أزمة تراجع، لم تتجاوز فيها نسبة النمو 1%، وتراجعت المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى يؤدي إلى الانهيار، مع معدل نمو يقارب الصفر ومؤشرات اقتصادية كالتضخم والعجز في الموازنات وارتفاع نسب البطالة. وما يمكن ملاحظته على الاقتصاد التونسي بعد 2011، هو ضعف المؤشرات الاقتصادية والمالية العمومية ، أكثر مما كانت عليه حتى قبل الثورة. ووفقا للأرقام الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في تونس، شهدت نسبة البطالة ارتفاعاً في السنوات الماضية، من 15٪ خلال عام 2011، إلى 19٪ ، وبحسب إحصائيات صادرة عن البنك المركزي التونسي، ارتفع العجز التجاري في الميزانية التونسية من 7.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى 7.9٪ خلال الشهور الأولى من **2014**.[2]

أما المديونية بلغت نسبتها في عام **2010** نحو **40.3**٪ من الناتج المحلي الإجمالي لترتفع إلى حدود **52.7**٪ في عام 2015، وفقا لإحصائيات وزارة المالية التونسية.[3] وتكمن أزمة الحالة التونسية أنّ النخبة السياسية لم تستجب لمطالب الحقيقية للحراك الاجتماعي مما يجعل التجربة الديمقراطية تبقى في حالة هشاشة مستمرّة، طالما لم تقع تغييرات حقيقية في الأوضاع الاجتماعية للفئات والجهات المهمّشة، فالإحتجاجات ستستمرّ بتواصل أسبابها، وكل هذا راجع إلى اهتمام الطبقة السياسية والحكومات المتعاقبة بالشأن السياسي، وعدم إعطائها الأهمية الكافية للشأن الاقتصادي، تلك هي الأزمة الهيكليّة للنظام السياسي التونسي والاقتصادي وللنخبة السياسية معًا. فالأمر الذي تحتاجه تونس هو اقتصاد أكثر تضامناً، ذو صبغة اجتماعية تشاركية.

وفي الحقيقة ثمة عوامل عدة ساعدت التونسيين في تمكين ثورتهم سلمياً، منها خصوصية تكوين جيشهم بعيداً عن الدور السياسي الذي لعبته الجيوش المعبأة إيديولوجيا، ومنها يقظة المجتمع المدني

---

[1]– عز الدين عبد المولى، مرجع سابق.

[2]– سالم بوعرفة، مرجع سابق.

[3]– نفس المرجع.

المدعوم بحضور فاعل للمرأة التونسية في الدفاع عن مكانتها وحقوقها، ومنها التجانس الطائفي الذي أهلّ المجتمع التونسي للانتماء إلى صف المجتمعات المعتدلة التي لا تميل إلى دفع الأمور نحو حدها الأقصى، الأمر الذي ينعكس على بنية النخب السياسية والثقافية وطبيعة مواقفها.

وكان الفضل الأكبر لحركة النهضة، التي من دون إرادتها التوافقية ما كانت تونس لتصل إلى ما وصلت إليه. فقد تعاملت مع مجريات الصراع بموضوعية لافتة، وآثرت تقديم التنازلات على حساب خياراتها الإيديولوجية والسياسية الخاصة، وحين آثرت عدم اللجوء إلى ما تملكه من قوة ونفوذ للاستئثار بالسلطة بخلاف ما عودتنا عليه الأحزاب العربية التي تستحوذ على الحكم وترفض التنازل والاستجابة لمطالب الناس حتى لو كان الثمن تدمير الوطن ومستقبل أجياله، ليصح الاستنتاج أن حركة النهضة تبدو اليوم كنموذج يحتذى لتيار من الإسلام السياسي يجسد المصالحة الجريئة بين الدين والديمقراطية والعلمانية.

خلاصة الفصل

على الرغم من تعثُّر تجربة التحول الديمقراطي في تونس عدة مرات في المراحل الإنتقالية المختلفة التي مرت بها والتي صادفت فيها الكثير من العقبات سواء سياسية أو اقتصادية، إلا أن ذلك أمر طبيعي أن تحدث مثل هذه الحالات عقب الثورات وسقوط الأنظمة الاستبدادية . فالتجربة التونسية وبخاصة في تنظيم هندسة العلاقات الشبكية بين القوى السياسية والمدنية تمكنت من إحداث توافق جمع الفاعلين السياسيين في عملية الانتقال الديمقراطي وهو ما يدفَع تونس للأمام ويجعلها الأفضل على الإطلاق فامتلاك تونس لمُجتمع مدني قوى وشعب مُتفتح الثقافة هو ما جعلها تعبر أزماتها بنفسها بشكل أفضل من باقي دول المنطقة.

الخـــاتمـــــــة

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة تم التعرض لمسالة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية عامة و النظام السياسي التونسي خاصة حيث لازالت تواجه هذه الأنظمة جملة من الأزمات منها أزمة الشرعية وعليه نستنتج مجموعة من النتائج نذكرها بإيجاز فيما يلي :

_ إن مفهوم الشرعية مفهوم سياسي مركزي يركز على العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم, تتضمن توافق العمل والنهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمحكومين,بما يؤدي إلى القبول الطوعي بقوانين و تشريعات النظام السياسي, فإلى جانب طاعة المحكومين للأوامر الصادرة عن السلطة يقوم الحاكم بتقديم دليل قدرته على خدمة شعبه.

_ الشرعية تحمل بعدين أولهما البعد القانوني أي تكون كل الممارسات التي تقوم بها الدولة تتوافق مع ما نص عليه الدستور,أما البعد القيمي أن تكون العلاقة القائمة بين الحاكم و المحكوم مبنية على التوافق و منه يتحقق التأييد والرضا العام و منه تكتسب السلطة شرعيتها.

_ ويمكن أن نفرق بين الشرعية والمشروعية, كون أن الشرعية هي الاعتقاد بتطابق السلطة مع التصورات التي كونتها الجماعة المحكومة عن هذه السلطة,أما المشروعية فهي تطابق أعمال السلطة مع ما ينص عليه الدستور.

_لبناء نظام سياسي قائم على الشرعية يجب تحقيق جملة من الشروط, أولها وجود مشاركة سياسية فعالة مبنية على أسس قانونية ودستورية,مع وجود آلية الانتخابات التي بدورها تحدد صاحب السلطة الذي يكون باختيار الشعب ومنه تحظى السلطة بالتأييد إزاء النظام السياسي القائم.

_كما أن هناك أكثر من مصدر للشرعية و حسب ماكس فيبر فإنها تقوم على ثلاثة أنماط أساسية هي الشرعية التقليدية التي يكون فيها الالتزام و القبول,الشرعية الكاريزمية القائمة على الالتزام لشخص معين, أما الشرعية العقلانية تقوم على الطاعة والقبول لشبكة المؤسسات المبنية بصورة شرعية .

_يعتبر النظام السياسي مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بعمليات صنع القرار السياسي,و التي تترجم أهداف ومخالفات ومنازعات المجتمع الناتجة من الجسد العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوى السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة تمثلت في المؤسسات السياسية.

ويمكن للنظام السياسي أن يفقد شرعيته لأسباب عدة أهمها:

يمكن لازمة الشرعية أن تلحق إما بالمؤسسات السياسية آو بشاغلي الأدوار فيها, أو بالسياسات التي يضعونها غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية باعتبارهم مصدر السلطة

وقد تنتج أزمة الشرعية من التغيير الذي يحدث في قمة السلطة إما في الشخص الحاكم أو في المؤسسات الفاعلة والمؤطرة للعمليات السياسية والاجتماعية .

كثيرا ما تأتي أزمة الشرعية من عجز النظام السياسي عن إثبات فعاليته في إدارة الشؤون العامة للبلاد وبصورة خاصة عجزه عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية والتطوير أما إذا تطرقنا للشرعية من الناحية العملية نجد أن:

_ تعاني معظم الأنظمة السياسية العربية من أزمة الشرعية كونها تفتقد لقيادة سياسية فعالة تحظى بالقبول الجماهيري, وبالرغم من ذلك فان تلك القيادات تستمر في الحكم بممارسة الاستبداد والتسلط، إذ شكل هذا عائق أمام عملية البناء المؤسسي في تلك الأنظمة وأثبتت عدم قدرتها على تثبيت أسس الشرعية من جهة وعدم قدرتها على إثبات نفسها باعتبارها مركز الولاء للفرد من جهة ثانية .

_ يعتبر المصدر العقلاني الأساس في عملية استقرار النظام السياسي و ثباته، وهذا ما تفتقده الأنظمة السياسية العربية التي تتسم مصادر الشرعية فيها بالتقليدية وعدم الثبات، الأمر الذي يؤدي إلى اهتزاز

استقرار النظام السياسي كما نجد السلطة في تلك الأنظمة تسعى لكسب شرعيتها انطلاقا من الشخصية الكاريزمية.

و فيما يخص الحالة المدروسة النظام السياسي التونسي نستنتج أن:

_ الوعي السياسي الكبير لدى منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الروح التوافقية واستشعار المسؤولية لدى قادة التيارات والأحزاب السياسية، ما أدى إلى خلق توافق وطني بعيد عن الإختلالات السياسية والانخراط نحو العنف.

– مهنية واستقلال المؤسستين العسكرية والقضائية اللتان حافظتا على الحيادية، وثباتها على مهمتها الأساس في ضمان الاستقرار وحفظ الأمن، و في حال استمرت هذه الثقافة فإنها كفيلة بضمان مستقبل ديمقراطي واعد في البلاد .

– نجاح خطط التنمية الاقتصادية في مجتمع عانى طويلاً من الفساد وسوء توزيع الثروة يتطلب سلطة توافقية واسعة التمثيل، وتالياً تعاوناً وتشاركاً بين التيارين السياسيين الرئيسين العلماني والإسلامي، بما يساعد هذه السلطة على نيل ثقة الجمهور عموماً والشباب خصوصاً.

– الحذر الشديد من أهداف عرقلة هذه التجربة السياسية، سواء عبر إفشال مساراتها التنموية أو عبر تنشيط العنف والجماعات الإرهابية. مما يمكنها ليس فقط من ضمان الأمن والاستقرار، وإنما أيضاً من تمرير إصلاحات ضرورية لإعادة الحياة إلى الاقتصاد وجذب الاستثمارات.

وإذ تميزت التجربة التونسية بضعف تأثير القوى الخارجية، في مجريات ثورتها، ربما بسبب انشغاله بأوضاع الثورات الأخرى، إلا أن أمورها لم تنتظم في المسار الديمقراطي الصحيح إلا بعد مكابدة قاسية مع صعوبات المرحلة الانتقالية وهزاتها، وعليه يبقى تحقيق الشرعية الديمقراطية هو طريق الأمثل لتجاوز ضعفها وتخلفها، حيث يسود الالتزام بمبادئ الديمقراطية وبمنطق الاعتدال والعقلانية، وحيث

يخضع الحاكم لإرادة الشعب، بصفته المسؤول عن تنمية المجتمع وضمان حقوق أبنائه وحاجاتهم.

قائمة الملاحق

الخريطة رقم 01:

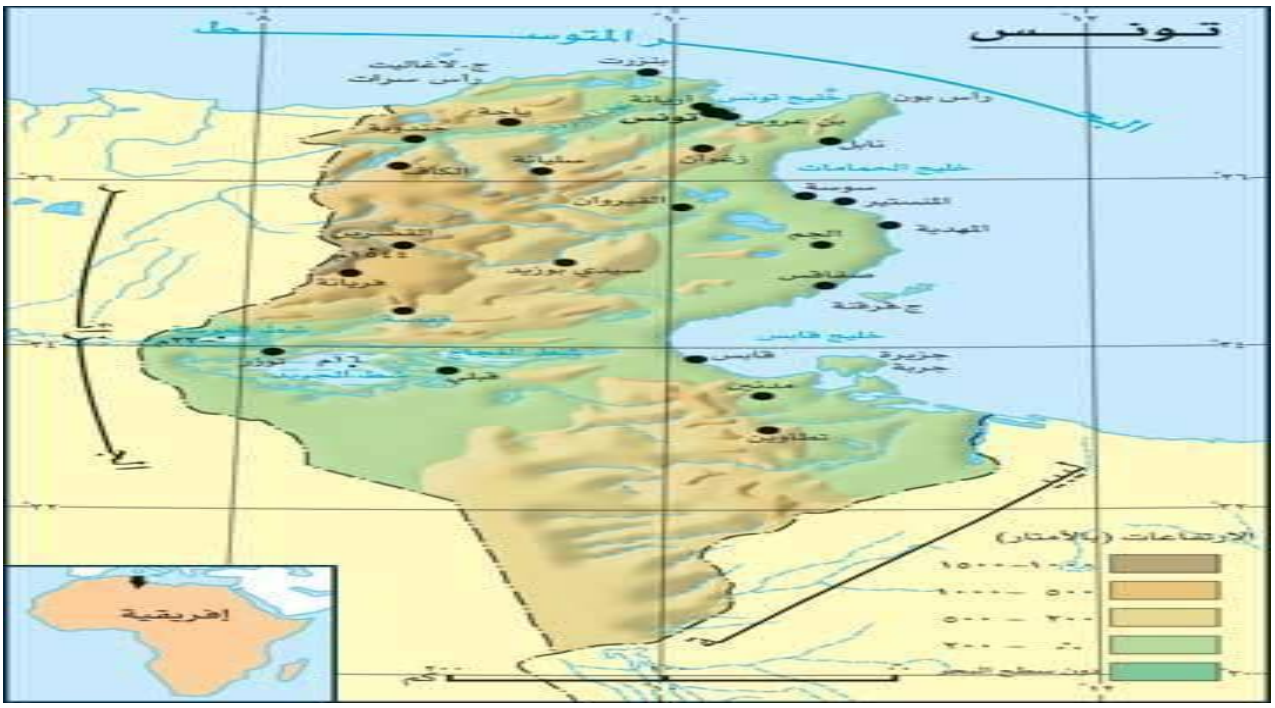

المصدر: www.israj.net/2f.maps/2tunisia-arabic

الخريطة رقم 02:

المصدر: **www.israj.net/2f.maps/2tunisia-arabic**

الملحق رقم 01:

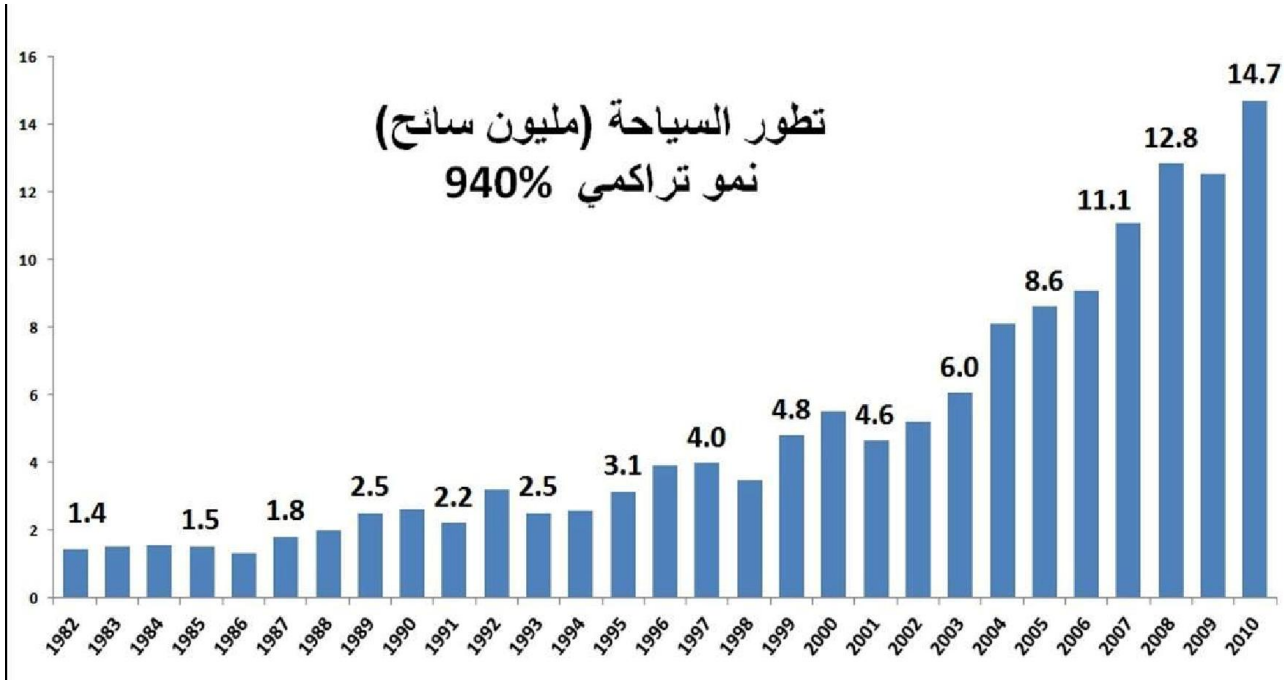

المصدر: الديوان الوطني التونسي للسياحة

الملحق رقم 02:

المصدر: صابرين بن جمعة، تونس، متحصل عليه من الموقع:

Binaa news.net

الملحق رقم 03:

المصدر: صابرين بن جمعة، تونس، متحصل عليه من الموقع:

Binaa news.net

الملحق رقم 04:

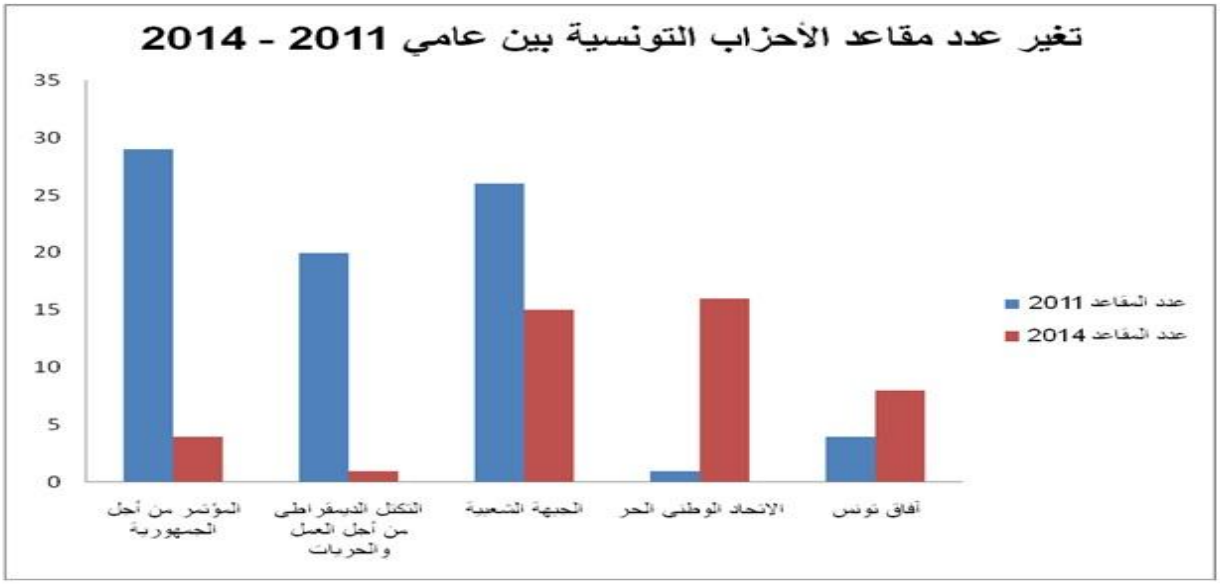

المصدر: دلالات نتائج الإنتخابات التشريعية التونسية، متحصل عليه من الموقع:

www.ressmideat.org/article/2773.

الملحق رقم 05:

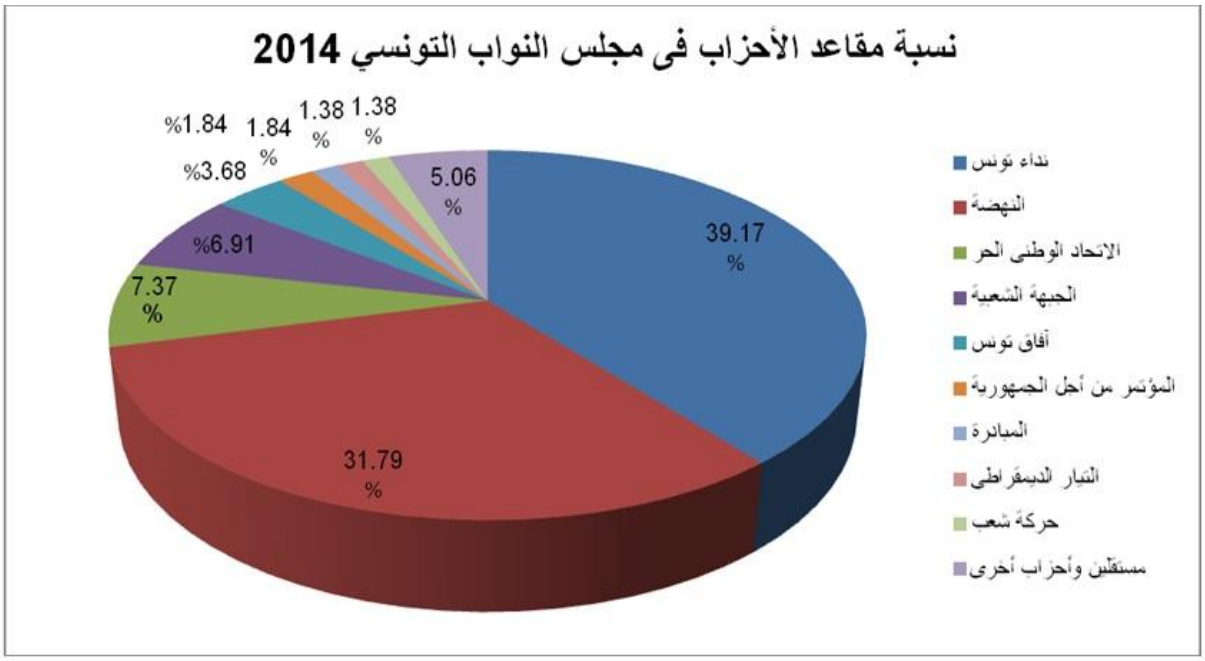

المصدر: دلالات نتائج الإنتخابات التشريعية التونسية، متحصل عليه من الموقع:

www.ressmideat.org/article/2773.

الملحق رقم 06:

بيان 7 نوفمبر 1987

بسم الله الرحمان الرحيم

أيها المواطنون، أيتها المواطنات

نحن زين العابدين بن علي الوزير الأوّل

بالجمهورية التّونسية أصدرنا البلاغ التّالي:

إنّ التضحيّات الجسام التي أقدم عليها الزّعيم الحبيب بورقيبة أوّل رئيس للجمهورية التّونسية رفقة رجال بررة في سبيل تحرير تونس وتنميتها لا تحصى ولا تعدّ لذلك أحببناه وقدّرناه وعملنا السّنين الطوال تحت إمرته في مختلف المستويات في جيشنا الوطني الشعبي وفي الحكومة بثقة وإخلاص وتفان ولكن الواجب الوطني يفرض علينا اليوم أمام طوال شيخوخته واستفحال مرضه أن نعلن اعتمادا على تقرير طبّي أنّه أصبح عاجزا تماما عن الاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية.

وبناء على ذلك وعملا بالفصل 57 من الدّستور نتولّى بعون الله وتوفيقه رئاسة الجمهوريّة والقيادة العليا لقوّاتنا المسلّحة وسنعتمد في مباشرة مسؤولياتنا، في جوّ من الثقة والأمن والإطمئنان على كلّ أبناء تونسنا العزيزة، فلا مكان للحقد والبغضاء والكراهيّة.

إنّ استقلال بلادنا وسلامة ترابنا ومناعة وطننا وتقدّم شعبنا هي مسؤوليّة كلّ التونسيّين وحبّ الوطن والذّود عنه والرفع من شأنه واجب مقدّس على كلّ مواطن.

أيها المواطنون، أيتها المواطنات إنّ شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكلّ أبنائه وفئاته بالمشاركة البنّاءة في تصريف شؤونه في ظلّ نظام جمهوري يولي المؤسّسات مكانتها ويوفّر أسباب الدّيمقراطيّة المسؤولة وعلى أساس سيادة الشعب كما نصّ عليها الدستور الذي يحتاج إلى مراجعة تأكّدت اليوم فلا مجال في عصرنا إلى رئاسة مدى الحياة ولا لخلافة آلية لا دخل للشعب فيها، فشعبنا جدير بحياة سياسيّة متطوّرة ومنظمة تعتمد بحقّ تعدّدية الأحزاب السّياسيّة والتنظيمات الشعبية.

وإنّنا سنعرض قريبا مشروع قانون للأحزاب ومشروع قانون للصحافة يوفّران مساهمة أوسع، بنظام ومسؤوليّة، في بناء تونس ودعم استقلالها.

وسنحرص على إعطاء القانون حرمته، فلا مجال للظلم والقهر، كما سنحرص على إعطاء الدّولة هيبتها فلا مكان للفوضى والتسيّب ولا سبيل لاستغلال النفوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكاسبها.

وسنحافظ على حسن علاقاتنا وتعاوننا مع كلّ الدّول، لا سيما الدّول الشقيقة والصّديقة كما نعلن احترامنا لتعهّداتنا والتزاماتنا الدوليّة.

وسنعطي تضامننا الإسلامي والعربي والإفريقي والمتوسّطي المنزلة التي يستحقّها.

وسنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة.

أيها المواطنون، أيتها المواطنات

إنّه عهد جديد نفتحه معا على بركة الله، بجدّ، وعزم، وهو عهد الكدّ والبذل يمليهما علينا حبّ الوطن ونداء الواجب.

لتحيا تونس – لتحيا الجمهورية.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون.

صدق الله العظيم.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المصدر:

www.droitsdehomme.org.tn.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I – باللغة العربية

أولا: القرآن الكريم

01- سورة النساء، الآية 176.

02- سورة المائدة، الآية 48.

ثانيا: القواميس والمعاجم:

03- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج3، ط2، عمان: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1993.

04- ناظم، عبد الواحد، موسوعة علم السياسة، عمان: دار المحبلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

ثالثا: الكتب:

05- ابن عاشور، رافع، المؤسسات والنظام السياسي بتونس (الإطار التاريخي- النظام الحالي)، (دون بلد النشر، مركز النشر الجامعي، 2000).

06- أبو عطية، السيد، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

07- إسماعيل، عاصم نعمة، النظم الإنتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي دراسة مقارنة، ط2، الأردن: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2011.

08- الباز، داود، الشورى والديمقراطية النيابية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2004.

09- الباز، داود، النظم السياسية (الدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية)، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.

10- الجزائري، أبو بكر جابر، منهاج المسلم، (لبنان: دار الفكر، 2002).

11- الجوهري، يسرى، " جغرافية المغرب العربي"، (مصر: مؤسسة شهاب الجامعية، 2002).

12- الحبيب، أحمد، الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

13-الحمداني، قحطان أحمد، المدخل إلى العلوم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.

14- الحسني، السيد، "علم الإجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994).

15- الخزرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، الأردن: دار المحبلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

16- الخطيب، سعدي، محمد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية العربية دراسة مقارنة، (بيروت: منشورات حلبي الحقوقية، 2008).

17- الخطيب، نعمان أحمد، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة، 2011.

18- الزمزمي، محمد مصطفى، تونس الإسلام الجريح، (القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2006).

19- السيد، محمود، تاريخ دولة المغرب، (مصر: مؤسسة شهاب الجامعية، 2000).

20- الطعامنة، محمد محمود وعبد الوهاب، سمير محمد، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير: المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2005.

21- العودة، سليمان، أسئلة الثورة،(بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012).

22- الغزالي حرب، أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.

23- القصبي، عبد الغفار رشاد، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

24- الكاظم، صالح جواد، علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1990.

25- الكتبي، ابتسام وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

26- المصدق، رقيمة، القانون الدستوري ومؤسسات سياسية، ج1، المغرب: دار بوبقال للنشر، 1986.

27- ألموند،جابريل، جي بنجهام باويل الإبن، ترجمة: هشام عبد الله، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.

28- النقشدي، بارعة، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، (الأردن : دار الفارس، 2001).

29- النقيب، خلدون حسن، "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة"، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

30- الهمامي، حمة، "المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية واجتماعية"، (تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989).

31- بستاني، فؤاد فراغ، الروائع، ابن خلدون، العمران البدوي، ط5، (بيروت: دار المشرق، 1986).

32- بوشعير، سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

33- حماد، مجدي وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

34- دلالة، الحبيب، "الظاهرة الحضرية والتنمية في تونس"، (دار سراس للنشر، 1993).

35- ديفارجيه، موريس، في الديكتاتورية، ترجمة: هشام متولي، بيروت: منشورات عويدات.

36- رفعت عبد الوهاب، محمد، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

37- زايد الطيب، مولود، علم الإجتماع السياسي،ط1، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007.

38- سامي عبد الرزاق التميمي، رعد، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي،(الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013).

39- ساير، عبد الفتاح، القانون الدستوري، مصر: مطابع دار الكتاب العربي، 2004.

40- سلطان، حاسم، محمد قواعد في الممارسة السياسية:؟، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، 2008.

41- طاشمة، بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكالية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

42- طربوش، قائد، محمد السلطة التنفيذية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري تحليل قانني مقارن، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996).

43- طلحاوي، سليمان، "السلطات الثلاثة في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، دراسة مقارنة"، (القاهرة: دار الفكر، 1996).

44- طوبال، إبراهيم، البديل الثوري في تونس، (لبنان: دار الكلمة للنشر، 1979).

45- عبد الله، ثناء، " آليات التغيير اليمقراطي في الوطن العربي"، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

46- عروب، هند، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2009.

47- علوي، أمين عواد المعتصم بالله، الإصلاح السياسي والحكم الراشد إطار نظري، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

48- غليون، برهان، جورج طربشي،"الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

49- فؤاد، عاطف أحمد، علم الإجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

50- فوزي، صلاح الدين، واقع السلطة التنفيذية في دساتير العالم مركزية السلطة المركزية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).

51- قسم الدراسات الإنتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والعلومات، دساتير الدول العربية، (بيروت: منشورات حلبين 2005).

52- قوبسي، حامد عبد الماجد، دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية، القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2003.

53- كرو، محمد، المثقفون والمجتمع المدني في تونس، (ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1989).

54- لبيض، سالم، قراءة في العلاقات الدولية القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس (1957-1987)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

55- مختار، مطيع، القانون العام ومفاهيم ومؤسسات، الرباط: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

56- مطر، جميل وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية، دراسة حلات: مصر، سوريا، تونس، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

57- منسي، أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)،.

58- مهنا، محمد نصر، عبد الرحمن الصالحي، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، القاهرة: مطبعة الأطلس، 1985.

59- ناجي، عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

60- هلال، علي الدين، "تطور النظام السياسي في مصر 1905-2005":؟؟ 2007.

61- هلال، علي الدين، مسعد، نفين، "النظم السياسية العربية قضايا الإستمرار والتغيير"، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

62- والي، خميس، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

63- وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية حديثة للواقع السياسي في العالم الثالث، (الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، 2003).

رابعا: المجلات والصحف:

أ- المجلات:

64- آعجال، محمد لمين لعجال، " إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية،(جامعة محمد خيضر بسكرة)، العدد12، نوفمبر 2007. رفيق عبد السلام، الإنتخابات العربية أولويات خاطئة، مجلة الديمقراطية، العدد 11، فيفري 2014.

65- الحرموني، محمد، نتائج الإنتخابات.....رسالة الشعب وأسئلة الشعب وأسئلة للتفكير، "جريدة الضمير"، العدد 456، نوفمبر 2014.

66- الديمقراطية في الوطن العربي، "مجلة المستقبل العربي"، العدد03، 2012.

67- الصالح، مول، المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني، تأملات سياقية في الحرية والإستبداد، "المجلة العربية السياسية" ، العدد 59.

68- العفيفي، فتحي، الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة. دراسة في صناعة المستقبل، "مجلة المستقبل العربي"، العدد 392، أوت 2012.

69- الماوي، محمد علي، " الحركة الطلابية في تونس من 1950-1988"، مجلة الحوار المتمدن، عدد 3297، مارس 2011.

70- المدني، توفيق، "تطورات المشهد السياسي التونسي"، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 147، نوفمبر 2014.

71- بالكحلة، عادل، الحل السياسي الإسلامي : تونس نموذجا " مجلة الغدير "، العدد 59، 2012 .

72- بشارة، عزمي، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب، والثورة المضادة، "مجلة سياسات عربية"، العدد 07، 2012.

73- بن يونس، كمال، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 180، أبريل .

74- داود، وفاء، علي التأصبل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية، العدد: 49، جانفي 2013.

75- شحاتة، دينا و وحيد، مريم ، محركات التغيير في العالم العربي، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 197، أبريل 2012.

76- عبد الفتاح، نبيل، الثورة والإندماج الوطني، "مجلة الديمقراطية"، العدد 23، 2012.

77- معوض، علي جلال، الإرتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 185، جانفي 2011.

ب- الصحف:

78- تحليل سياسي، في ضوء النتائج الأولية للإنتخابات، "جريدة الصباح"، العدد 1601، يوم 2011/10/25.

79- حاتم، لطفي، النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية،" جريدة الحوار المتمدن"، العدد 3277، فيفري 2011.

80- ياسين، السيد، " الشرعية السياسية على الطريقة العربية"، جريدة الاهرام اليومية، مارس 1994.

خامسا: الملتقيات والندوات:

81- إبراهيم، سعد الدين، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،" ورقة مقدمة إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية"، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1987.

82- الأسد، ناصر الدين، "هل يعطي حق التدخل "شرعية" جديدة للإستعمار؟ ملاحظات حول المصطلح والمضمون، في هل يعطي حق تدخل شرعية جديدة للإستعمار؟، تصنيف مصطفى القياج، الرباط، التلال العربية للنشر والتوزيع، سلسلة الدورات: عدد9، 1992.

83- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي (2004-2005)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005).

سادسا: الأعمال غير المنشورة :

أ- المذكرات:

84- الجبو، عامر محمد، أثر القيادة على التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 1987 إلى 2003، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2006.

85- بلخربي، نوار، "أزمة الشرعية في الجزائر(1962، 2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر يوسف بن خدة كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2006، 2007.

86- عباش، عائشة،" إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير سياسة عامة، الجزائر: يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007-2008.

87- لخضر، رابحي، " التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014.

88- معقابي، أسامة، "النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس. 2010"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011).

89- منير، حزر الله، "الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

سابعا: المواقع الإلكترونية:

90- إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح، مفهوم الشرعية، القاهرة: متحصل عليه من موقع:

http://ashahed 200.tripod.com/m faheem/3.html/.

91- شكري، محمد عزيز، "الشرعية الدولية" في موسوعة العربية، مجلد11 ، على موقع:

http:// www arab. Ency. Com/ indes. Php ? MODULE : pmenrcy clopedia/

92- لخضر صالح، سامية ، "المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة، متحصل عليها من موقع:

http://www. Kotobarabia. Com

93- نعناع، عبد القادر، إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية، متحصل عليه من موقع:

http://www.dasha.com/viewartical- php=24106.

94- بسيوني رسلان، صلاح الدين، السياسة والإقتصاد عند ابن خلدون، متحصل عليه من الموقع:

www.kotobarabia.com

95- الحمد، فيصل محمد، الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية: أزمات وحلول، متحصل عليه من الموقع:

http://www.onnal party.com

96- مصطفى، مهند، الجيل الثاني من الأنظمة السلطوية.البحث عن الشرعية، متحصل عليه من الموقع:

http://www.elph.com/web/elph writer/2009/html.

97- غنام، غنام محمد، السلطة السياسية والسيادة، متحصل عليه من الموقع:

www.f.haw.net/haw/22859.

98- محمد فيضي، تعريف الدستور، متحصل عليه من الموقع:

http://www.mawadoo3.com

99- بوكراع، قاسم، الأحزاب السياسية، متحصل عليه من الموقع:

http://www.ency.kacemb.com

100- نعناع،عبد القادر، " إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.dasha.com/viewartical.php?id=24106

101- قنبر، سمير، "تعريف النظام الجمهوري في أنظمة الحكم"، متحصل عليه من الموقع:

http://www.sameerkombar.blogospot.com

102- عامر، عادل، "الأنظمة الحاكمة وبناء الشرعية"، مجلة حركة مصر المدنية، متحصل عليه من الموقع:

http://www.ciriqegypt.org .

103- محمد جابر، سامية، قضايا العالم العربي، متحصل عليه من الموقع :

http ://.www.rotobarabia.com

104- تسومي، المولودي، " السياسة التنموية في تونس والحوار الإجتماعي"، متحصل عليها من الموقع:

http://www.tanwerr.sd/araiq/modules/smartsection/itm,php

105- المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، الأزمة السياسية في تونس، متحصل عليه من الموقع:

http://www.alahednews.com.ib

106- لمحة تاريخية عن تطور الحياة البرلمانية، الدستور التونسي منذ الإستقلال إلى اليوم، متحصل عليه من الموقع:

http://www.chambre de conseilles. tn/ar/phpid=234

107- الرئيس التونسي يعدل الدستور للبقاء في السلطة، متحصل عليه من موقع:

http://www.aljazeera.net/news/arabic

108- الجورشي، صلاح الدين، تحديات كبرى تنتظر الإئتلاف الحكومي الغير مسبوق في تونس، متحصل عليه من الموقع:

www.ch:swissinfo.com

109- العلاف، إبراهيم، موقف جامعة الدول العربية من الثورات العربية، متحصل عليه من الموقع:

http://www.allalafblogspot.com

110- السعدي، محمد سعيد، هل تؤثر الثورات العربية على العلاقات مع أوروبا، متحصل عليه من الموقع:

http://www.alidath.info12=3398.

111- محمد عبد الحليم، أميرة، إفريقيا وثورات الربيع العربي، متحصل عليه من الموقع:

http://www.acpss.ahramdijital.org/wews.aspx

112- المواقف الدولية الخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي، متحصل عليه من الموقع:

http://www.fekr.onlino.com

113- الكشو، منير، تونس بين تطلعات الثورة وأمال إصلاح الديمقراطي، متحصل عليه من الموقع:

http://www.hekmah.org

114- المديني، توفيق، تونس في قلب إعصار الربيع العربي، متحصل عليه من الموقع:

http://www.wahdaislamia.org/issues/133/html

115- المباركي، نور الدين، الحياة السياسية في تونس بين الحركية والركود....أي دور للأحزاب السياسية؟، متحصل عليه من الموقع:

http://www.turess.com/alwasat/10325

116- الجمعاوي، أنور، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2014، متحصل عليه من الموقع:

http://www.dohimstiuute.org/release1143

117- نص خارطة طريق الرباعي الراعي للحوار، "وكالة تونس للأنباء في 2013/10/05 ، متحصل عليه من الموقع:

http ://www.triress.com/bimaa/2636/

118- الجورشي، صلاح الدين، أزمات الأحزاب الداخلية، متحصل عليه من الموقع:

http :www.attoumissia.com.tn/detais

119- علي، محمد النظام، السياسي التونسي نظرة متجددة، متحصل عليه من الموقع:

http://www.uvT.mu.tn/Livres.data/PDF/Politic

120- شين، محمد المهدي، التحول في تونس....أسباب .... معوقاته....وتداعياته، متحصل عليه من الموقع:

http://www.REGIONALSTUDIES.tk

121- عبد المولى، عز الدين، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي.

http//www.Studies.aljazeera.net

122- مأمون، يوسف، من الثورة التونسية إلى تغيير النظام. متحصل عليه من الموقع:

http://Zawaya.magharebia.com/az/zawaya

123- بوعرفة، سالم، آفاق النظام السياسي في تونس، متحصل عليه من الموقع:

http://www.bouaarfa.com

124- الدورة الثانية للإنتخابات الرئاسية التونسية 2014/12/03 ، متحصل عليه من الموقع:

http://www.mostakbal.com/tunisie/325

125- هيئة الإنتخابات 66633093 صوت (18-11-2011)، متحصل عليه من الموقع:

http://www.alkhabar.com

II المراجع باللغة الأجنبية:

126- Balbour, Hozim , " the rentier state in arab word,)new york, croom helmss. 1987.

127- coicaud ,Jean marq , legitimacy and politics , translate and edited by : daird amescurtis cambridj universite presse : united kingdom.2002.

128- DAHL, ROBERT , moderm political analysie, engle wood cliffa,n.j prlatice- hall, 1963.

129- David, Easton : asystems analysis of political life , new york.§. 1965.

130- h.bernhard, Michel, charismatique leadership and democratization a webriaperapective, combtidje, MA : minda decunzburg center of ouropean étudies Harvard and university 1997.

131- Ibid.

132- Lounis Perillier, opcit .

- Martin Lipste, Seymour , Political man : london : heineman education books , 1973.

133- Pelillier, louis, la conquête de l'indépendance tunisienne,)paris édition Ropert Laffont, 1979.

134- PHillipebbot . lyke thampon and margonie sarbough , the social construetion of a ligimatepresiddeny,16 n° : two, octobre 2002.

135- publication du secrétariat d'état a l'information, Tunisie en berf , Tunisie : société d'arts graphique, 1975..

136- Seymour Lipste , Political man the social based of politics , New york : doubleday and company ink , 1960.

137- Weber, Max, the theory social and economic organication, translated by AMHenderson and talcatt parssons, 6 thed .new york, freepress . 1969.

فهرس المحتويات

العنوان:

الصفحة:

شكر وتقدير

اهداء

مقدمة.....أ-ي

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للشرعية والنظام السياسي.....12

تمهيد.....12

المبحث الأول: مفهوم الشرعية ومؤشرات بنائها.....12

المطلب الأول: تعريف الشرعية.....13

المطلب الثاني: العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية.....17

المطلب الثالث: مؤشرات بناء الشرعية.....20

المبحث الثاني: مصادر وأنواع الشرعية وأسباب فقدانها.....29

المطلب الأول: مصادر الشرعية.....30

المطلب الثاني: أنواع الشرعية.....35

المطلب الثالث: أسباب فقدان الشرعية.....38

المبحث الثالث: ماهية النظام السياسي.....45

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي 45

المطلب الثاني: مكونات النظام السياسي.....48

المطلب الثالث: تصنيفات الأنظمة السياسية.....56

خلاصة الفصل الأول.....66

الفصل الثاني: طبيعة الأنظمة السياسية العربية (تونس نموذجا).....69

تمهيد.....69

المبحث الأول: محددات الأنظمة السياسية العربية وأسباب فقدان الشرعية فيها.....69

المطلب الأول: خصائص الأنظمة السياسية العربية.....70

المطلب الثاني: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم المحلية 76

المطلب الثالث : أسباب فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.....80

المبحث الثاني: دراسة جغرافية وتاريخية لدولة تونس.....86

المطلب الأول: الإطار الطبيعي والبشري لتونس. 86

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للسكان في تونس.....91

المطلب الثالث: الظروف التاريخية لنشأة الدولة التونسية الحديثة.....94

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي في تونس.....99

المطلب الأول: النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة.....99

المطلب الثاني: التعديل الدستوري في ظل نظام زين العابدين بن علي.....106

خلاصة الفصل الثاني:.....116

الفصل الثالث: مستقبل النظام السياسي التونسي في ظل الثورة الجديدة.....118

تمهيد.....118

المبحث الأول: الثورة في تونس بين الأسباب وعوامل النجاح.....118

المطلب الأول: واقع الديمقراطية في تونس.....119

المطلب الثاني : أسباب الثورة ضد نظام السياسي التونسي.....123

المطلب الثالث: عوامل نجاح الثورة في تونس.....129

المطلب الرابع: المواقف الإقليمية والدولية اتجاه الثورة التونسية.....132

المبحث الثاني: مظاهر النظام السياسي الجديد بعد سقوط النظام التونسي.....137

المطلب الأول: ملامح المشهد السياسي بعد سقوط النظام في تونس.....137

المطلب الثاني : القوى السياسية الفاعلة.....141

المطلب الثالث: آليات المرحلة الجديدة.....147

المطلب الرابع: الانتخابات التشريعية والرئاسية ونتائجها.....152

المبحث الثالث: تقييم التجربة السياسية في تونس.....163

المطلب الأول: واقع التوافق السياسي.....163

المطلب الثاني واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 168

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية للنظام السياسي التونسي.....175

خلاصة الفصل الثالث.....184

خاتمة.....186

قائمة الملاحق.....190

قائمة المصادر والمراجع.....197

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال:

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح السياحة ودورها في تغطية العجز التجاري	89
02	جدول يوضح تنوع الأنشطة الإقتصادية في مختلف القطاعات	90
03	جدول يوضح المقاعد و النسب لنتائج إنتخابات مجلس النواب	154
04	جدول يوضح نتائج الإنتخابات الرئاسية للدورة الأولى	159
05	جدول يوضح نتائج الإنتخابات الرئاسية للدورة الثانية	160

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان المخطط:	الصفحة
01	مخطط يوضح العلاقة بين الشرعية و الفعالية.	28
02	مخطط يوضح نموذج استون للنظام السياسي	47

الملخص:

تم في هذه الدراسة التطرق إلى الجانب المفاهيمي للشرعية والنظام السياسي محاولين في ذلك دراسة المكونات التي يتشكل منها النظام السياسي وبما أن هذا الأخير يختلف بين الدول من عدة جوانب تم ذكر أهم تصنيفاته، أما الشرعية فهي تعكس حقيقة وجود علاقة انسجام بين السلطة الحاكمة والجماهير كما تختلف مصادر الشرعية باختلاف طبيعة الأنظمة السياسية والمتمثلة في المصدر التقليدي مصدر الشخصية الكاريزمية والمصدر العقلاني، وبناءا على هذه المصادر يمكن أن نحدد عدة أنواع للشرعية منها الشرعية الديمقراطية، الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، ويتعرض النظام السياسي لازمة الشرعية في حالة ما إذا كان غير قادر على الانفتاح مع المجتمع وإشراكه في العملية السياسية وهذا ما تعاني منه اغلب الأنظمة السياسية العربية إذ تميزت السلطة في الوطن العربي بطابع القوة و ليس بفعل الشرعية و هذا ما زاد من عمق الفجوة بين السلطة الحاكمة و المحكومين حيث أدى ذلك إلى تنافي كل أشكال المشاركة في عملية صنع القرار في هذه الدول إضافة إلى أسلوب الاحتكار والاستبداد والتسلط والأمر كذلك بالنسبة للنظام السياسي التونسي الذي تميز بالانغلاق السياسي سواء في فترة الحبيب بورقيبة التي اتسمت بالأحادية الحزبية والسيطرة أو فترة زين العابدين التي تميزت هي الأخرى بالديمقراطية الشكلية و التنمية الاقتصادية مقابل البقاء في الحكم فغياب التداول السلمي على السلطة في تونس أدى إلى امتداد في اللعبة السياسية ونتج عنه أزمة في الشرعية مما أدى إلى انفجار الأوضاع والإطاحة بالنظام السياسي لإقامة نظام ديمقراطي يراعي ضمن أولوياته المطالب الشعبية ويكرس الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .

Résumé

Dans cet exposé le sujet traité concerne le coté sémantique de la légitimité et le régime politique et plusieurs caractéristique de ce dernier ont été traitées surtout que le régime politique change d'un pays a l'autre sur plusieurs plans ,alors que la légitimité reflète la réalité reliant le gouvernant et les gouvernes (le peuple) .La légitimité change aussi suivant le régime traditionnel,culiurel, légitimité révolutionnaire ….

Chaque régime peut tomber dans une crise de légitimité s'il n'arrive pas à faire participer le peuple aux différents processus d'épanouissement et de démocratisation, et le monde arabe se caractérise par l'emplis de la force au nom des différentes « légitimité »,et ceci a élargi la marge séparant le peuple et les régimes qui gouvernent. Ainsi le peuple et peut participer à l'élaboration des décinons aussi l'utilisation de la déctatime pour s'emparer le plus longtemps du pouvrir politique.

Ceci concourne le system tunisien qui a utiliser les coups d'état politiques en temps de « Bourguiba » on de « ben ali » aussi que gouvernance des parti unique (la dictature),et ceci a amené le peuple tunisien a se sin lever en masse pour chasser la dictature dans ce pays et instaurer un system démocratique répondant aussi a des masses populaires liberté d'expression, la dignité et la justice sociale .